

٦

عبد الرحمن الغنّم
الأسئلة التي لا تعرف
www.moswarat.com

119

سَلَامٌ مِّنْ رَبِّ الْجَمِيعِ

ضوابط فقهية وتطبيقات معاصرة

٢١

فَهُدْبِنْ سَرَّيْعْ بْنْ عَبَدْ الْقَرِيزْ الْمُغَيْمَشِي

مَحْمُدَةُ اللهِ

لَهُمْ فَضْلًا إِنَّمَا
عَبْدُ اللَّهِ بْرَضِيَّ الْفَوَازِانَ

مکتبہ خالد بن اسد

الشیر والتوزع بالرمان

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
الْأَسْلَمِ اللَّهُ الْفَزُورُ كَرِيمٌ

www.moswarat.com

رَغْبَة

جَنْدُ الْأَسْعَادِ الْجَنْيَيِّ
الْأَسْنَدُ لِلَّهِ الْفَزُورُ كَسْرٌ

www.moswarat.com

صَلَاتُ اللَّهِ الْجَنِيِّ

ضَوَابِطُ فَقِيهَتِهِ وَنَطْبِيقَاتُ مُعَاصِرَةٍ

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الن Gimyshi، فهد سريع

صلة الرحم: ضوابط فقهية وتطبيقات معاصرة. / فهد سريع

الن Gimyshi - الرياض، ١٤٣٣هـ

٢٧٠ ص؛ ٢٤×١٧ سم. - (منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع؛ ١١٩)

ردمك: ٦ - ٤٤ - ٨٠٣٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الآداب الإسلامية ٢ - صلة الرحم أ. العنوان ب. السلسلة

١٤٣٣/١٦١٠ دبوسي ٢١٢,٥

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية، الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شارع المؤذنات

صافر ٤٠٥٥٣ - ناكس ٤٠٣٦٩٨ - ص: ٥٩٩٩ - الرياض ١٤٥٢

الفروع - طريق خالد بن الوليد (إكابر سابق) ت: ٢٢٢٤٩٥

المدينة المنورة - طريق سلطانة ت: ٢٤٦٧٩٩٩ - ٤/٤

مكة المكرمة - الجميزة - الطريق الثاني للحرمين - ت: ٥٢٢١٣٢٧

رَقْعَةٌ

عبد الرحمن الجني
الأسئلة والجوابات
www.moswarat.com

صَلَوةُ الْحَمْرَاءِ

ضوابط فقهية وتطبيقات معاصرة

تأليف

فَهْدُ بْنُ سَرِيعٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّغِيَمِشِيِّ

لَهُ دِيمُونْ فَضْلَةُ الرَّقْعَةِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَلَاحِ الْفَوَازِانِ

مَفْضَلَةُ اللَّهِ

كِتَابُهُ كِتَابُ الْمُهَااجِرِ

للشيشري والوزيق بالرياض

رفع

بعن الرَّحْمَنِ الْجَنَّى
لِسُكُونِ الْبَرِّ الْفَرِودِ كَرِيمٌ
www.moswarat.com

أصل هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن من قسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم وقد نوقشت الرسالة يوم الأربعاء ١٤٣١/١١/١٢هـ وأجازت بتقدير ممتاز.

وتكونت لجنة المناقشة من كل من:

- ١ - فضيلة الدكتور: فهد بن عبد الله العمري (أستاذ الفقه المشارك في كلية الشريعة بجامعة القصيم). مقرراً ومشرقاً على الرسالة.
- ٢ - فضيلة الأستاذ الدكتور: صالح بن محمد الحسن (أستاذ الفقه في كلية الشريعة بجامعة القصيم).
- ٣ - فضيلة الدكتور: خالد بن زيد الجبلي (أستاذ الفقه المشارك في جامعة حائل).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فضيلة الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه
ومَنْ أهْتَدَ بِهُدَاهُ.

أما بعد:

فقد اطلعت على الرسالة القيمة التي كتبها الباحث: فهد بن سریع النغيمي، و موضوعها: «صلة الرحم، ضوابط فقهية، وتطبيقات معاصرة» فألفيتها رسالة جامعة نافعة، وافق مضمونها عنوانها؛ حيث قام الباحث بجمع شتات هذا الموضوع من كتب التفسير والحديث والفقه والأداب، وما يكمل هذا من معاجم لغوية وغيرها.

والحق أن الباحث قد وُفق - أولاً - في خطة البحث؛ فجاء شاملًا مُستوعبًا لكل ما يتعلق بموضوع صلة الرحم؛ ولا سيما فيما يتعلق بوسائل الصلة؛ من القول والفعل وبذل المال، والصلة عن طريق الوسائل الحديثة؛ من هاتف وغيره، فأغنى بحثه - هذا - عن كل ما كتب في رسائل صغيرة أو غيرها لم يقدر لها الاستيعاب.

ووُقِّعَ - ثانِيًّا - في عرض المعلومات بأسلوب سهل مُؤَصل ، مدَّعَم بالأدلة والنقل عن أصل العلم ، معتمدًا على أمَّاتِ المصادر وأصول التخريج ، وقد ظهر أثر الباحث في حُسن إيراد مسائل الخلاف بأدلتها ، مع العناية بمناقشة الأدلة ، والانتهاء بالترجيح حَسْبَ القواعد المتبَعة .

وهذا جُهد مشكور ، وعمل جليل ، تفتقر إليه المكتبة ، ويحتاجه كل إنسان؛ لمعرفة ما يتعلّق بصلة الرحم التي هي من أوجب الواجبات وأعظم القربات .

أسأل الله تعالى أن يثبّتني وأن ينفع به وبما كتب ، وأن يُوفّقنا جميعًا لعلم نافع وعمل صالح ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

١٤٣٢/٢/٢١



المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

- * أهمية الموضوع.
- * أسباب اختيار الموضوع.
- * الدراسات السابقة.
- * خطة البحث.
- * منهج البحث.



رُفَعْ

جِبْلُ الرَّحْمَنِ الْجَنَّى
الْمِسْكَنُ لِلَّهِ الْفَزُورُ كَسْرٌ

www.moswarat.com

المُقدمة

الحمد لله الذي خلق من الماء بشرًا فجعله نَسَبًا وصِهْرًا وكان ربك قديراً، وجعل بين العباد شائعَةً ووسائلَ، وَوَضَّى بها خيراً، والصلوة والسلام على نبينا محمدٍ، بعثه الله بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً كثيراً.

أما بعد :

فإن من السنن الإلهية المودعة في فطرة الإنسان الارتباط العاطفي بأرحامه وأقاربه، وهي سُنة ثابتة يكاد يتساوى فيها أبناء البشر، من أصحاب الفطر السليمة.

ولقد جاء الإسلام متواافقاً مع هذه الفطرة الإنسانية؛ فأكَّد على أهمية صلة الأرحام، واعتنى بها عناية لا مثيل لها، يهدف من وراء ذلك إلى بناء مجتمع إسلامي قويٌّ مترابط، لِبناته متماسكة، وبناؤه مُحَكَّم، وعلاقات أفراده متينة، مثَلُه كمثل الجسد الواحد؛ إذا اشتكت منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد؛ بالسهر والحمى.

ومع سيطرة الفكر الماديُّ على عقول الناس ومعاملاتهم؛ يعاني المجتمع المسلم خاصةً^(١)، والمجتمع الإنساني بوجه عام من إصرار جماعة من أبنائه على قطع أرحامهم، وهو لا يدركون أنهم بهذا يهدمون

(١) وجه الخصوصية ليست من الكثرة، وإنما لكونه أمراً مستغرباً في المجتمع الإسلامي.

النسيج الاجتماعي الإسلامي، ويُسهمون في تمزيقه وتقطيع أواصره. بناء على ما سبق، أردت أن يكون لي شرف المشاركة، في بيان الضوابط الفقهية، والأحكام الشرعية، لصلة الرحم؛ من خلال تقديم هذه الرسالة، والتي هي بعنوان:

«صلة الرِّحْم ضوابط فقهية وتطبيقات معاصرة»

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

أولاً: صلة الأرحام والإحسان إليهم من أهم المهام، وأوجب الواجبات، وأعظم القيّبات، ومن أفضل الأعمال الصالحة؛ لأن في ذلك طاعة لله ولرسوله ﷺ، وأداء لحق الوالدين والأقارب؛ الذي هو من أكد الحقوق بعد حق الله تعالى وحق رسوله ﷺ.

ثانياً: أن المجتمع الذي يحرص أفراده على التواصل والترابط يكون حصنًا منيعًا وقلعة صامدة، وينشأ عن ذلك أسرّ متماسكة، وبناء اجتماعي متين، يمد العالم بالقادة والمُوجّهين والمُفكّرين، والمعلمين والدعاة والمصلحين، الذين يحملون مشاعل الهدایة ومصابيح النور إلى أبناء أمتهم، وإلى الناس أجمعين، ولا شك أن ذلك يبدأ بصلة الأرحام والتأكيد على أهميتها.

ثالثاً: ما يوجد في ساحات المحاكم من قضايا تتعلق بالأرواح والأموال بين الأرحام بعضهم مع بعض في بلاد المسلمين؛ مما يدل على وجود خلل في مجتمعات المسلمين، وأن هذا الخلل يرجع إلى انحرافهم عن دين ربهم عزّلهم، وأوامره، وعدم استشعارهم لأهمية صلة الرحم وتأكيد الإسلام عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع، فتتمثل فيما يلي:

أولاً: ما سبق بيانه في أهمية الموضوع.

ثانياً: إبراز شمولية الإسلام، وأنه يعني بكل ما يحتاجه الإنسان من حوائج حياته ومعاشه ومتطلبات فطرته وغريزته، وأنه لم يدع شاردة ولا واردة في حياة الإنسان إلا وقد بين الحكم الشرعي فيها غاية البيان، وأوضحه بأجلى برهان.

ثالثاً: سيطرة الفكر المادي على عقول كثير من الناس وأفكارهم وتعاملاتهم؛ مما حدا بهم إلى تمزيق وتقطيع أواصر العلاقات بينهم وبين أرحامهم، فزادت الحاجة إلى وجود ما يذكر مجتمعات المسلمين بالواجبات الضرورية؛ ومن أهمها صلة الرحم.

رابعاً: جهل بعض أبناء المسلمين بمفهوم صلة الرحم، وقصره في أحيان كثيرة على الزيارة، مع أن هناك جوانب أخرى لصلة الرحم لا تقل عنها أهمية.

خامساً: نفع المسلمين؛ ببيان أهمية صلة الرحم، والضوابط الفقهية التي تحكمها.

سادساً: بيان الضوابط الفقهية لصلة الأرحام في ظل وسائل الاتصالات الحديثة.

سابعاً: عدم وجود دراسة أكاديمية مستقلة - فيما أعلم - تتناول الجوانب المختلفة للموضوع بصورة علمية، تجمع شتات مسائله وتنظمه، وتشرح أحکامه.

الدراسات السابقة:

حسب إفادة مكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وإفادة بعض الجامعات، فإن هذا الموضوع لم يسجل برسالة علمية.

وإنما سُجِّلت رسائل علمية في أحكام ميراث ذوي الأرحام^(١).

وما كُتب حول هذا الموضوع من كتب أو رسائل صغيرة لا يعدو كونه بياناً لأهمية صلة الرحم، وتحريم قطيعتها، في نطاق الآداب الشرعية.

ومما وقفت عليه رسالة علمية بعنوان «أحكام ذوي الأرحام في فقه الأسرة»، للباحث: محمد بن عبد العزيز العقيل^(٢)، تناولت هذه الرسالة أحكام ذوي الأرحام في النكاح والنفقة والمحضانة، وتناولت عقود التبرعات لذوي الأرحام (في الوقف والوصية والهبة)، وتناولت أيضاً أحكام ذوي الأرحام في الإرث، وكيفية توريثهم.

وما تناولته هذه الرسالة ليس له صلة بموضوع البحث.

وعليه: فإن هذا الموضوع لم يبحث في رسالة علمية متخصصة، ولكن هناك رسائل صغيرة تناولت بعض جوانب صلة الرحم؛ كالفضائل والآداب والأحكام وغيرها، ومن أهم ما وقفت عليه من هذه الرسائل:

(١) ومنها على سبيل المثال، «ميراث ذوي الأرحام في الفقه الإسلامي» للباحثة: حواء بنت محمد العبد الله، وهو بحث مكمل لرسالة الماجستير في جامعة الملك سعود بالرياض.

(٢) وهي رسالة ماجستير من المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

- ١ - صلة الأرحام في ضوء الكتاب والسنّة، للدكتور سعيد بن علي القحطاني^(١).
- ٢ - الرحم بين الوصل والقطيعة لمنيرة التركي^(٢).
- ٣ - صلة الرحم لأم حفص عبير بنت محمد الشويحي^(٣).

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدمة: وتتضمن ما يلي:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد: في تعريف صلة الرحم، واهتمام الإسلام بها، وفيه أربعة

باحث:

المبحث الأول: تعريف الصلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الصلة في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الصلة في الاصطلاح.

المبحث الثاني: تعريف الرحم، وفيه خمسة مطالب:

(١) توزيع مؤسسة الجريسي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

(٢) نشر دار الحضارة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

(٣) نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

المطلب الأول: تعريف الرحم في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الرحم في الاصطلاح.

المطلب الثالث: الرحم في القرآن الكريم.

المطلب الرابع: الرحم في السنة النبوية.

المطلب الخامس: أنواع الرحم.

المبحث الثالث: تعريف صلة الرحم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف صلة الرحم.

المطلب الثاني: حكم صلة الرحم وقطعها.

المبحث الرابع: فضل صلة الرحم، واهتمام الإسلام بها، وفيه ستة

مطالب:

المطلب الأول: فضل صلة الرحم في الدنيا.

المطلب الثاني: فضل صلة الرحم في الآخرة.

المطلب الثالث: الأسباب المعينة على صلة الرحم.

المطلب الرابع: عقوبة قطيعة الرحم في الدنيا.

المطلب الخامس: عقوبة قطيعة الرحم في الآخرة.

المطلب السادس: أسباب قطيعة الرحم.

الفصل الأول: أقسام صلة الرحم، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الرحم الواجب صلتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط الرحم الواجب صلتها.

المطلب الثاني: ضابط القدر الواجب في صلة الرحم.

المبحث الثاني: الرحم المستحب صلتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط الرحم المستحب صلتها.

المطلب الثاني: ضابط القدر المستحب في صلة الرحم.

المبحث الثالث: صلة ذي الرحم الفاسق، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: ضابط ذي الرحم الفاسق.

المطلب الثاني: صلة ذي الرحم الفاسق.

المبحث الرابع: صلة ذي الرحم الكافر، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: صلة ذي الرحم الكافر المعادي.

المطلب الثاني: صلة ذي الرحم الكافر المسالم.

الفصل الثاني: أحوال المأمور بصلة الرحم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الواصل، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: تعريف الواصل.

المطلب الثاني: ضابط الواصل للرحم.

المبحث الثاني: المكافئ، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: تعريف المكافئ.

المطلب الثاني: ضابط المكافئ.

المبحث الثالث: القاطع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القاطع.

المطلب الثاني: ضابط القاطع للرحم.

المطلب الثالث: أنواع قطبيعة الرحم وأحكامها.

الفصل الثالث: وسائل صلة الرحم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الصلة بالأفعال، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الصلة بالزيارة.

المطلب الثاني: الصلة بإجابة الدعوة.

المطلب الثالث: الصلة بعيادة المريض.

المطلب الرابع: الصلة باتباع الجنائز.

المطلب الخامس: الصلة بإصلاح ذات البين.

المطلب السادس: الصلة بالمشاركة في الأفراح، والمواساة في

الأحزان.

المبحث الثاني: الصلة بالمقال، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الصلة بالسؤال.

المطلب الثاني: الصلة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المطلب الثالث: الصلة بالدعاء.

المطلب الرابع: الصلة بالدعوة إلى الهدى.

المبحث الثالث: الصلة بذل المال، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الصلة بالنفقة.

المطلب الثاني: الصلة بدفع الزكاة الواجبة.

المطلب الثالث: الصلة بالصدقة.

المطلب الرابع: الصلة بالهدية.

المطلب الخامس: الصلة بالعقل^(١).

المطلب السادس: الصلة بالكمالة.

المطلب السابع: الصلة بالوصية.

(١) المراد ما يتعلق بالعاقلة، في حال وجوب الديمة عليها.

المطلب الثامن: الصلة بالوقف.

الفصل الرابع: تطبيقات معاصرة في صلة الرحم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الصلة بالتبرع للرحم المحتاج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التبرع بالدم.

المطلب الثاني: التبرع ببعض أعضاء الجسم.

المبحث الثاني: الصلة بالوسائل الحديثة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الصلة عن طريق الهاتف.

المطلب الثاني: الصلة عن طريق الفاكس.

المطلب الثالث: الصلة عن طريق الرسائل الهاتفية.

المطلب الرابع: الصلة عن طريق الإنترنت.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث، وأهم التوصيات.

الفهرس: وتشمل التالي:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث والآثار.

- فهرس الأعلام.

- فهرس المصطلحات، والكلمات الغربية.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

يتبيّن هذا المنهج فيما يلي:

١ - رتبت موضوعات البحث في فصول، يتكون كل فصل من

- مباحث، والمبحث من مطالب، مع التمهيد لبعضها بما يبين المراد منها.
- ٢ - إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق، فأذكر حكمها بدليلها، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.
- ٣ - إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فأتبع ما يلي:
- أ - تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف، وبعضها محل اتفاق.
- ب - ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
- ج - الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح.
- د - توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.
- هـ - استقصاء أدلة الأقوال في المسألة ما أمكن.
- و - الترجيح مع بيان سببه ما أمكن.
- ٤ - الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير، والتوثيق، والتخريج، والجمع.
- ٥ - عزو الآيات إلى مواضعها من القرآن الكريم؛ بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ٦ - تخريج الأحاديث وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك، فأكتفي حينئذ بتخريجها منها بذكر المصدر الذي ورد فيه الحديث، واسم الكتاب، والباب، ثم رقم الحديث، ثم رقم الجزء، والصفحة، ما أمكن.
- ٧ - تخريج الآثار من مصادرها الأصلية ما أمكن.

- ٨ - التعريف بالمصطلحات العلمية، وشرح الغريب.
- ٩ - الترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في صلب البحث ترجمة مختصرة، عدا الصحابة وأئمّة المذاهب والمعاصرين.
- ١٠ - إتباع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها، وهي: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.
- وبعد، فقد بذلت في هذه الرسالة جهدٌ، وهو **جُهُدُ المقل**، مما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله.

هذا، والحمد لله أولاً وأخراً، وظاهرًا وباطنًا؛ فهو مولي النعم، وواهب الم恩، الغنيُّ الكريم، العزيز الرحيم، فقد منَّ علىَّ بنعم عظيمة لا أحصيها، أعظمها نعمة الإسلام، وأن جعلني من أتباع خير الأئمَّة نبينا محمد - عليه أفضل الصلاة والسلام - أسأل الله تعالى الثبات على ذلك وحسن الختام، ومنها أن سلك بي طريق طلب العلم الشرعي، ميراث خير الورى، وسبيل أولي العرفان والنهى؛ فله الحمد والشكر، وله الثناء الحسن، وأسأل الله سبحانه المزيد من فضله ورحمته وإحسانه.

ثم إنني أتوجه بالشكر الجزييل لشيخي وأستاذِي، فضيلة الشيخ الدكتور: فهد بن عبد الله العمري، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكان نعم المشرف متابعةً، وتوجيهًا، وتسديداً، وتشجيعاً، برحابة صدر، وحسن خلق؛ مما كان له أكبر الأثر في إخراج الرسالة على هذا الوجه، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء في الأولى والآخرى، وبارك له في عمره، وعلمه، وعمله، وماله، وولده، ونفع به المسلمين، إنه سميع مجيب.

كما أشكر جامعة القصيم على ما تبذله من جهد كبير في خدمة العلم، وطلابه، ونشره بين الناس، وذلك بفضل من الله عَزَّلَهُ، ثم بما تلقاه من دعم ولاة الأمر في هذه البلاد المباركة، زادهم الله هداية وتوفيقاً، وأخص بمزيد الشكر والتقدير كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وبالأخص قسم الفقه، على ما يبذله من جهود كبيرة في سبيل تأصيل الدراسات الشرعية، والبحوث الفقهية.

كما أشكر كل من قدم لي معرفة؛ من نُصح، أو إرشاد، أو توجيه، أو إعارة كتاب، أو غير ذلك، فجزاهم الله عنى خير الجزاء. وفي ختام هذه المقدمة أسأل الله تعالى أن يغفر لي خطئي، وتصصيري، وزَلْلِي، وأن يوفقني لصواب القول والعمل، وأن يرزقني اجتناب أسباب الزيف والزلل، وأن يمن علينا جميعاً بالتفقه في الدين، وأن يجعلنا جميعاً ممن يهدون بأمره وهم على صراط مستقيم، وأن ينفع بهذا البحث، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم؛ إنه سميع مجيب.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

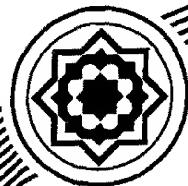
كتبه:

فهد بن سریع بن عبد العزیز النفیمشی

القصیم - بريدة

ص.ب. ١٣٢٦٧ الرمز البريدي ٥١٤٩٣

البريد الإلكتروني: fsn99@hotmail.com



التمهيد

في تعريف صلة الرحم واهتمام الإسلام بها

* وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الصلة.
- المبحث الثاني: تعريف الرحم.
- المبحث الثالث: تعريف صلة الرحم.
- المبحث الرابع: فضل صلة الرحم، واهتمام الإسلام بها.



رُفْعٌ

جَبَلُ الْأَسْعَادِ لِلْمُجَاهِدِ
الْأَسْنَدُ لِلَّهِ لِلْفَرِيقِ

www.moswarat.com



* ويشتمل على مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف الصلة في اللغة.
- المطلب الثاني: تعريف الصلة في الاصطلاح.

* * * *

المطلب الأول

تعريف الصلة في اللغة

الصلة لُغَةً: منَ التَّوَضُل؛ مصدر (وَصَلَ)، وهو ضِدُّ القَطْع، والفَضْل، والهَجْر، ووَصَلَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ يَصِلُهُ وَضَلًا وَصِلَةً^(١).

قال ابن فارس^(٢): «الواو والصاد واللام: أصلٌ واحدٌ يدل على ضَمْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى يَعْلَقَهُ، وَوَصَلْتُهُ بِهِ وَضَلًا، وَالْتَّوَضُلُ: ضِدُّ الْهَجْرَانِ»^(٣).

كما تطلق الصلة على: العَطِيَّةُ والجائزَةُ^(٤)، وتطلق أيضًا على الانتهاء والبلغ^(٥).



(١) ينظر: الصَّاحِحُ: ١٢٠/٦، ومقاييس اللُّغَةِ: ١١٥/٦، ولسان العرب: ٧٢٦/١١.

(٢) هو: أحمد بن فارس بن ذكربا بن حبيب، أبو الحسن، الرازى اللغوى، الأديب، من مشاهير أئمة اللغة، له مصنفات كثيرة منها: معجم مقاييس اللغة، والمجمل في اللغة، وغيرهما، توفي سنة: (٣٩٥هـ).

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١١٨/١، وسير أعلام النبلاء: ١٠٣/١٧.

(٣) مقاييس اللغة: ١١٥/٦.

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٩٢/٥، ولسان العرب: ٧٢٦/١١.

(٥) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٥٧/٢٧.

المطلب الثاني

تعريف الصلة في الاصطلاح

الصلة في الاصطلاح: البر على غير جهة التعويض^(١)، وتطلق على صلة الرحم.

قال العيني^(٢): «الصلة هي صلة الأرحام، وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار، والتعطف عليهم، والرفق بهم، والرعاية لأحوالهم، وكذلك إن بعدوا وأساءوا، وقطع الرحم قطع ذلك كلّه»^(٣).

وقال التوسي^(٤): «قال العلماء: وحقيقة الصلة: العطف، والرّحمة»^(٥).

(١) التوقيف على مهامات التعاريف ص: (٤٦٠).

(٢) هو: محمود بن أحمد بن موسى، أبو محمد، بدر الدين، العيني، من كبار المحدثين، أصله من حلب، ومولده في عينتاب سنة: (٧٦٢هـ)، ولد في القاهرة الحسبيه وقضاء الحنفية، من تصانيفه: (عمدة القاري في شرح البخاري)، و(البنيان في شرح الهدایة)، و(رمز الحقائق شرح الكنز)، توفي سنة: (٨٥٥هـ).

ينظر ترجمته في: الجوهر المضيء: ٢/١٦٥، والفوائد البهية ص: (٢٠٧)، وشذرات الذهب: ٧/٢٨٥.

(٣) عمدة القاري: ٢٢/٨١.

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري، محبي الدين، أبو زكريا، التوسي، الشافعي، ولد بنوی - قرية من قرى دمشق - سنة: (٦٣١هـ)، وهو من أئمة فقهاء الشافعية، له مصنفات عديدة مشهورة؛ منها: «المجموع شرح المذهب»، و«روضة الطالبين»، و«المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، توفي سنة: (٧٦٧هـ).

ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٥٠/٢٤٦، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/٣٩٥.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/١١٢.

من خلال ما سبق يتضح أن تعريف العيني للصلة، هو التعريف المناسب؛ لأنَّه شمل جميع أنواع البر، من الإحسان إلى الأقارب، والرفق بهم، والتفقد لأحوالهم، حتى مع البعد والإساءة.





المبحث الثاني

تعريف الرحم

* ويشتمل على خمس مطالب:

- المطلب الأول: تعريف الرحم في اللغة.
- المطلب الثاني: تعريف الرحم في الاصطلاح.
- المطلب الثالث: الرحم في القرآن الكريم.
- المطلب الرابع: الرحم في السنة النبوية.
- المطلب الخامس: أنواع الرحم.



المطلب الأول

تعريف الرحيم في اللغة

الرَّحْمُ وَالرَّحْمُ في اللغة (بكسر الحاء وتسكينها): بيت مَنْبَتِ الولد ووعاؤه في البطن (موقع تكوينه)، ثم أطلق على القرابة وأسبابها^(١). قال الجوهرى^(٢): «الرَّحْمُ: رَحْمُ الأنثى، وهي مؤنثة. والرَّحْمُ أيضاً: القرابة. والرَّحْمُ بالكسر مثله، قال الأعشى:

أَمَّا لِطَالِبِ نِعْمَةٍ يَمْمَتُهَا وَوَصَالِ رَحْمٍ قَدْ بَرَدَتْ بِلَاهَا^(٣)

وقال ابن فارس: «الراء والحاء والميم أصل واحد يدل على الرقة والعطف والرأفة؛ يقال من ذلك: رَحِمَهُ يَرْحَمُهُ، إذا رَقَ له وتعطف عليه. والرُّحْمُ والمرْحَمَةُ والرَّحْمَةُ بمعنى، والرَّحْمُ: علاقة القرابة، ثم سُمِّيَتْ رَحْمُ الأنثى رَحِمًا من هذا؛ لأن منها ما يكون ما يُرْحَمُ وَيُرَقُّ له من ولد»^(٤).



(١) ينظر: الصاحح: ٢٠٧/٦، ومقاييس اللغة: ٤٩٨/٢، وكتاب العين: ٣/٢٢٤، ولسان العرب: ١٢/٢٣٠.

(٢) هو: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الجوهرى، التركى، صاحب الصاحح في اللغة، كان إماماً في النحو واللغة والصرف، مات سنة: ٣٩٨هـ.

ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٤٨٠، شذرات الذهب: ٣/١٤٢.

(٣) الصاحح: ٦/٢٠٧. (٤) مقاييس اللغة: ٢٠٧/٤٩٨.

المطلب الثاني

تعريف الرحم في الاصطلاح

قال ابن الأثير^(١): «ذو الرحم: هُمُ الأقارب، ويقع على كل من يجمع بينك وبينه نَسَبٌ، ويُطلقُ في الفرائض على الأقارب من جهة النساء؛ يقال: ذو رَحْمٍ مَحْرَمٌ وَمُحَرَّمٌ، وهم مَنْ لا يَجْلُ نَكَاحُهُ؛ كالأم والبنات والأخت والعمّة والخالة»^(٢).

وقال القرطبي^(٣): «الرحم عَمُومٌ في كل ذي رحم، مَحْرَمًا كان أو غير مَحْرَمٍ»^(٤).

وقال ابن حجر^(٥): «يُطلقُ على الأقارب؛ وهم من بينه وبين الآخر

(١) هو: المبارك بن محمد بن عبد الكرييم، أبو السعادات، الشيباني، الجزري، الشافعي، المعروف بابن الأثير، كان فقيهاً محدثاً أدبياً نحوياً، من تصانيفه: «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث»، مات سنة: (٦٠٦هـ).
ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٨٩/٢١، وشذرات الذهب: ٥/٢١، والبداية والنهاية: ١٣/٥٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢١٠/٢.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج، أبو عبد الله، الأنباري، الأندلسي، المالكي، القرطبي، من كبار المفسرين والفقهاء، وإمام متبحر في العلم، من تصانيفه: «الجامع لأحكام القرآن»، و«الذكرة بأمور الآخرة»، و«الأنسن في شرح الأسماء الحسنی»، مات سنة: (٦٧١هـ).

ينظر ترجمته في: طبقات المفسرين للسيوطى: ١/٩٢، والأعلام: ٥/٣٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣/١٧٠.

(٥) هو: أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين، الكثاني، العسقلاني، الشافعي، من أهل العلم المشهورين، كان عالماً بالحديث والرجال والتاريخ، من تصانيفه: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«الدرية في منتخب تحرير أحاديث الهدایة»، و«التلخيص الحبير في تحرير أحاديث الرافعي الكبير» مات بالقاهرة سنة: (٨٥٢هـ).

نَسَبٌ سَوَاءٌ كَانَ يَرَهُ أَمْ لَا، سَوَاءٌ كَانَ ذَا مَحْرَمٍ أَمْ لَا، وَقِيلَ: هُمُ الْمَحَارِمُ فَقَطُّ، وَالْأُولُو هُوَ الْمَرْجِحُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي يَسْتَلِزُ خَرْجَ أَوْلَادِ الْأَعْمَامِ وَأَوْلَادِ الْأَخْوَالِ مِنْ ذُوِّ الْأَرْحَامِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(١).

وَقَالَ الشُّوكَانِي^(٢): «الْأَرْحَامُ: اسْمٌ لِجَمِيعِ الْأَقَارِبِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ، لَا خَلَافٌ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الشَّرْعِ وَلَا بَيْنَ أَهْلِ الْلُّغَةِ»^(٣).

وَخَلَاصَةُ تَعْرِيفِ الرَّحْمِ فِي الْاِصْطِلَاحِ: أَنَّهُ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ ذِي رَحْمٍ مِنِ الْأَقَارِبِ يَجْمِعُ بَيْنَهُمْ نَسَبًا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ مَحْرَمٍ أَوْ غَيْرِ مَحْرَمٍ.



= يَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي: الضَّوءُ الْلَّامُعُ: ٢/٣٦؛ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ: ١/٨٧؛ وَشَذَرَاتُ الْذَّهَبِ: ٧/٢٧٠.

(١) فَتْحُ الْبَارِيِّ: ١٠/٤١٤.

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّوكَانِيُّ، فَقِيهٌ مجتهدٌ مِنْ كُبَارِ عُلَمَاءِ الْيَمَنِ، مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: «نَيلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقِيِّ الْأَخْبَارِ»، وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ» فِي التَّفْسِيرِ، وَ«إِرشَادُ الْفَحْولِ» فِي الْأَصْوَلِ، مَاتَ سَنَةً: (١٢٥٠هـ).

يَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ٢١٤/٢، وَالْأَعْلَامُ: ٦/٢٩٨.

(٣) فَتْحُ الْقَدِيرِ: ١/٤١٩.

المطلب الثالث

الرحم في القرآن الكريم

ورد ذكر لفظة (أرحام) في اثنى عشر موضعًا من القرآن الكريم، تارة يراد بها المكان الذي يتم فيه تكون الجنين وتشكيله، وهي سبعة مواضع:
الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

الثاني: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٦].

الثالث والرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ رَبُّكُمْ حَرَمَ أَمِيرَ الْأَنْبَيْتَينَ أَمَا أَشَتَّمْتُ عَيْنِي أَرْحَامَ الْأَنْبَيْتَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، والأنعام: ١٤٤].

الخامس: قوله تعالى: ﴿الَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ انْثَى وَمَا تَغْيِضُ أَرْحَاكُمْ وَمَا تَرَدَادُ﴾ [الرعد: ٨].

السادس: قوله تعالى: ﴿وَنُقْرِرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّ أَجَلَ مُسَمِّ﴾ [الحج: ٥].

السابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيَنْزِلُ الْقِيَمَةَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤].

وتارة ترد لفظة (أرحام) بمعنى الصلة والقرابة، وجاءت في خمسة مواضع:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ يَعْلَمُ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

الثاني والثالث: قوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْجَاهِ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ يَعْصِي فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، والأحزاب: ٦.

الرابع: قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسِيْتَ إِن تَوَلَّتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢].

الخامس: قوله تعالى: ﴿أَن تَنْفَعُكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ [المتحنة: ٣].

وقد ورد معنى الرحمة في القرآن بلفظ (ذى القربى)، وأولي (القربى)، و(الأقربين) في عدة مواضع منها:

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخْذَنَا مِيقَاتَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَتَا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوْنَةَ﴾ [البقرة: ٨٣].

- قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الَّذِي أَن تُؤْلُو وُجُوهُكُمْ قِبَلَ الْمَسْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَ الَّذِي مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلِئَكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَمَا نَهَى اللَّهُ عَنِ حِيمَهِ دُوِي الْفُرِيدِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينَ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧].

- قوله تعالى: ﴿وَأَغْبَدُوا اللَّهَ وَلَا شَرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى﴾ الآية [النساء: ٣٦].

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ الآية [النحل: ٩٠].

- قوله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمُسْكِينَ وَأَبْنَ السَّبِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٦].

- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِي أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةُ أَن يُؤْتُوا أُولَئِكَ الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينَ﴾ [النور: ٤٢].

- قوله تعالى: ﴿فُلَّ لَا أَسْتَكُنْ عَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَيْنُكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لِلْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْتَهَى﴾ [البقرة: ١٨٠].

- قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا آنفَقُتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّكِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يِعْلَمُ﴾ [البقرة: ٢١٥].

- قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوئُنُوا فَوَمِينَ بِالْقُسْطِ شَهَادَةَ اللَّهِ وَأَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

- قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَاتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

- وقد جاءت الإشارة إلى معنى الرحم أيضا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَخَشِونَ رَبَّهُمْ وَيَخافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَنْهَاكُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَسِيرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]. فالناظر في الآيات التي وردت، يجد أن كلمة (رحم) في القرآن الكريم تأتي على معنين، هما:

- ١ - الرحم الذي هو موضع تكوين وتشكيل الجنين في بطن أمه.
- ٢ - الرحم الذي هو بمعنى الصلة وال القرابة.

وهذه الآيات الكريمتات تبين أهمية الرحم وترفع من مكانها وقدرها؛ فقد أمر الله تعالى فيها بصلة الرحم، ومدح الذين يصلونها، وأعتبر ذلك من أعظم أبواب طاعته، وقرن الله تبارك وتعالى قطبيعة الرحم بالفساد في الأرض في غير ما آية من كتابه، وأمر تعالى بالإحسان إلى ذي القربي في آيات كثيرة، وقرن ذلك بعبادته وعدم الإشراك به.

المطلب الرابع

الرحم في السنة النبوية

وردت كلمة (رحم) في السنة النبوية بالفاظ ومعانٍ عديدة، في أحاديث كثيرة، يصعب حصرها، ويطول ذكرها، ولكن أشير إلى بعضها.

فقد جاءت كلمة (الرحم) في بعض الأحاديث بمعنى العضو الجسدي؛ الذي هو مكان تكوين الجنين وتشكيله؛ كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: (إِنَّ اللَّهَ وَكَلَّ فِي الرَّحْمَمْ مَلَكًا فَيُقُولُ: يَا رَبَّ نُظْفَةً، يَا رَبَّ عَلَقَةً، يَا رَبَّ مُضْغَةً؟ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا، قَالَ: يَا رَبَّ أَذْكَرُ، يَا رَبَّ أُنْشِي؟ يَا رَبَّ شَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرُّزْقُ؟ فَمَا الْأَجْلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ) ^(١).

وجاءت أيضاً كلمة (الرحم) بمعنى الصلة والقرابة في أحاديث كثيرة منها:

١ - حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يقول: (قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا اللَّهُ، وَأَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِيمَ وَشَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَتْهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّهُ) ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ حَلِيقَةً»، رقم: (٣١٥٥) / ٣، ١٢١٣، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، رقم: (٢٦٤٦) / ٤، ٢٠٣٨.

(٢) قوله: (بَتَّهُ) البَتُّ: القطع المستاصل، وبَتَّ الشيء بَتَّهُ بَتَّهُ: قطعة قطعاً مستاصلأً. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٣٠٠، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٩٢/ ٦، ولسان العرب: ٦/ ٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، رقم: (١٦٩٤) =

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: (إِنَّ الرَّحْمَ شَجَنَةً^(١) مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلَتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُه)^(٢).

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (الرَّحْمُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي، وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي، قَطَعَهُ اللَّهُ)^(٣).

٤ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَتِ الرَّحْمُ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ إِلَيَّ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَّ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟! قَالَتْ: بَلَى يَا رَبَّ، قَالَ: فَهُوَ لَكِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: «فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِعُوا أَرْحَامَكُمْ» [محمد: ٢٢]^(٤).

٥ - حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: (يَا أَيُّهَا

= ٢/١٣٣، والترمذى في جامعه، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم، رقم: (١٩٠٧) ٤/٣١٥، وأحمد في مسنده، رقم: (١٦٥٩) ١/١٩١. وقال الترمذى: «صحيح».

(١) قوله: (شَجَنَةً) قال ابن الأثير: (أي: قرابة مشتبكة كاشتباك العروق شبهه بذلك مجازاً واتساعاً، وأصل الشجنة بالكسر والضم شعبة في غصن من غصون الشجرة).

النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣٤٤، وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١/٢٠٩، وغرير الحديث لابن الجوزي: ١/٥٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله، رقم: ٥٦٤٢/٥ ٢٢٣٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم: ٤/٢٥٥٥ ١٩٨١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله، رقم: ٥٦٤١/٥ ٢٢٣٢، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم: ٤/٢٥٥٤ ١٩٨٠.

النَّاسُ، أَفْسُوا السَّلَامَ، وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُوا بِاللَّيْلِ
وَالنَّاسُ نَيَّاً؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ سَلَامًا^(١).

٦ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يقول: (من سرَّةٍ أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ^(٢)، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ^(٣)؛ فَلَيُصِلَ رَحْمَهُ^(٤)).

٧ - حديث أبي أيوب الأنصارى رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُذْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا لَهُ، مَا لَهُ^(٥)؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: (أَرْبَبُ مَا لَهُ)^(٦)، فَقَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وآله وسلامه:

(١) أخرجه الترمذى في جامعه، أبواب صفة القيمة والرقائق، رقم: (٢٤٨٥) / ٤، ٦٥٢ / ٤
وابن ماجه في سنته في إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل، رقم: (١٣٣٤) / ١
٤٢٣ واللفظ له. قال الترمذى: «حسن صحيح».

(٢) قوله: (يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ) البسط: التوسيعة، والمعنى: يوسع له في رزقه. قال الراغب الأصفهانى: «بسط الشيء نشره وتوسيعه». مفردات ألفاظ القرآن: ١/٨٧، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٢٧، ولسان العرب: ٧/٢٥٨.

(٣) قوله: (يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ) النساء: التأخير، والأثر: الأجل. والمعنى: يؤخر في أجله، وسمى الأجل أثراً؛ لأنَّه تابع الحياة وساقتها.

ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/٣٦٤، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢/٤٠٤، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/٤٢.

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الأدب، باب: من بسط له في الرزق بصلة الرحم، رقم: (٥٦٣٩) / ٥، ٢٢٣٢. وأخرجه البخارى أيضاً في الموضع السابق، رقم: (٥٦٤٠) / ٥، ٢٢٣٢، وفي البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم: (١٩٦١) / ٢، ٧٢٨، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم: (٢٥٥٧) / ٤، ١٩٨٢ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ولفظه: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ؛ فَلَيُصِلَ رَحْمَهُ). وفي رواية له أيضاً: (تَنْ سَرَّةً أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ، فَلَيُصِلَ رَحْمَهُ).

(٥) قوله: (مَا لَهُ، مَا لَهُ) قال ابن الأثير: «أيُّ، أيُّ: شيء به؟ وما يُريده؟». وما هنا: للاستفهام، والتكرار للتأكيد.

ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣٥، وفتح الباري لابن حجر: ٣/٢٦٤.

(٦) قوله: (أَرْبَبُ مَا لَهُ) قال ابن الجوزي: «فيه ثلاثة روايات إحداهن أرب بفتح الراء وتثنين الباء، أي: حاجة جاءت به يسأل. والثانية أرب ماله بكسر الراء وفتح الباء، =

(تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصْلُ الرَّحِيمَ)»^(١).

٨ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُكْرِمْ صَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُصِلْ رَحِمَهُ)^(٢).

٩ - حديث عمرو بن عبسة السلمي رضي الله عنه، قال: «كُنْتُ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأُوْثَانَ، فَسَمِعْتُ بِرَجُلٍ بِمَكَّةَ يُخْبِرُ أَخْبَارًا، فَقَعَدْتُ عَلَى رَاحْلَتِي فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه مُسْتَخْفِيًا جُرَاءَةً عَلَيْهِ قَوْمُهُ، فَتَلَطَّفْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْتُ؟ قَالَ: (أَنَا نَبِيٌّ). فَقُلْتُ: وَمَا نَبِيٌّ؟ قَالَ: (أَرْسَلَنِي اللَّهُ). فَقُلْتُ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: (أَرْسَلَنِي بِصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَكَسْرِ الْأُوْثَانِ، وَأَنَّ يُوَحِّدَ اللَّهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْءًا)» الحديث^(٣).

١٠ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (إِنَّ اللَّهَ لَيَعْمَرُ بِالْقَوْمِ الزَّمَانَ، وَيُكْثِرُ لَهُمُ الْأَمْوَالَ، وَمَا نَظَرَ إِلَيْهِمْ مُنْذُ خَلْقَهُمْ بُغْضًا لَهُمْ، قَالُوا: كَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِصَلَتِهِمْ لِأَرْحَامِهِمْ)^(٤).

= أي: سقطت آرابه، وهي كلمة لا يراد بها الواقع كما قال عفري حلقى، والثالثة أرب بكسر الراء وتثنينباء، والمعنى أنه حاذق».

غريب الحديث لابن الجوزي: ١٧/١، وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٥٧/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٥/١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب فضل صلة الرحم، رقم: (٥٦٣٧) ٥/٢٢٣١، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة...، رقم: (٤٢/١) ١٣/٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إيه بنفسه، رقم: (٥٧٨٧) ٥/٢٢٧٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة، رقم: (٥٦٩/١) ٨٣٢.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير»، رقم: (١٢٥٥٦) ٨٥، ١٢، والحاكم في المستدرك، رقم:

١١ - حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: (إِنَّمَا مَنْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنَ الرِّفْقِ، فَقَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَصِلَةُ الرَّحْمِ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، وَحُسْنُ الْحِوَارِ، يَعْمَرُانِ الدِّيَارَ، وَيَزِيدُانِ فِي الْأَعْمَارِ) ^(١).

١٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (لَيْسَ شَيْءٌ أَطِيعُ اللَّهَ فِيهِ أَعْجَلُ ثَوَابًا مِنْ صِلَةِ الرَّحْمٍ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَعْجَلُ عِقَابًا مِنْ الْبُغْيِ، وَقَطْعَيْنِ الرَّحْمِ، وَالْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ؛ تَدْعُ الدِّيَارَ بَلَاقَعَ) ^(٢) ^(٣).

فهذه بعض الأحاديث الواردة في شأن الرحمة وصلتها، والناظر فيها يرى كيف اهتم المصطفى صلى الله عليه وسلم بالأرحام؛ من خلال حثه على المحافظة عليها وصلتها، والاعتناء بها، وبيان فضائل صلة الرحمة في الدنيا، وعظيم أجر صلتها في الآخرة.

(١) (٧٢٨٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: ٤/٢٣١، والبيهقي في «شعب الإيمان»، رقم: (٧٩٦٧) ٦/٢٢٤. قال الحاكم: «صحيح غريب». وقال أبو نعيم في حلية الأولياء: ٤/٣٣١: «هذا حديث غريب، من حديث داود الشعبي، تفرد به عمران الرملي عن أبي خالد». وقال الهيثمي: «رواه الطبراني وإسناده حسن» مجده الزوائد: ٨/٢٧٨.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، رقم: (٢٥٢٩٨) ٦/١٥٩. قال المنذري في «الترغيب»: ٣/٢٢٤ وتبعد الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٨/٢٨٠: «رواه أحمد ورواته ثقات إلا أن عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع من عائشة». والحديث صحيح إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة: ٢/٣٤، وأجاب عن المنذري والهيثمي بقوله: «كأنه سقط من نسختهما من المسندي قوله حدثنا القاسم وهو ثابت في النسخة المطبوعة وهو صحيح».

(٣) قوله: (تَدْعُ الدِّيَارَ بَلَاقَعَ): قال ابن الأثير: «البلاقع جمع بلقع وبليقة؛ وهي الأرض القرقر التي لا شيء بها؛ يزيد أن الحال بها يفتقر ويذهب ما في بيته من الرزق، وقيل هو أن يفرق الله شمله، وغيير عليه ما أولاه من نعمه».

النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٥٣، وينظر: غريب الحديث لابن الجوزي: ١/٨٦، ولسان العرب: ٨/٢١.

(٤) أخرجه البيهقي في «الكتاب»، رقم: (١٩٦٥٥) ١٠/٣٥. والحديث صحيحه الألباني في السلسلة الصحيحة: ٣/٥٢ بمجموع طرقه وشواهده.

المطلب الخامس

أنواع الرحم

تُقسّم الرحم إلى نوعين: رحم مَحْرَم، ورحم غير مَحْرَم.

فالرحم المَحْرَم: كل شخصين بينهما رابطة، لو فرض أحدهما ذَكَرَا والآخر أُنثى، لم يَحلَّ لهما أن يتناكحا؛ كالآباء والأمهات، والإخوة والأخوات، والأجداد والجدات، وإن عَلَوْا، والأولاد وأولادهم، وإن نزلوا، والأعمام والعمات، والأخوال والخالات.

وأما الرحم غير المَحْرَم: فهو من عدا الرحم المَحْرَم من الأرحام؛ وهم الذين لا تتحقق فيهم المَحْرَمَيَّة؛ كبنات الأعمام وبينات العمات وبينات الأخوال، ونحوهم^(١).

قال ابن نجيم^(٢) نقلاً عن مُلَّا خسرو^(٣) في (الدرر والغرر): «الفرق بين ذي الرحم وبين المَحْرَم عموماً وخصوصاً من وجهه؛ ليتصادقُ بهما على

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ١٢٢/٥، والفرق: ٢٦٩/١، والأداب الشرعية: ٤٧٨/١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٢/٧٢.

(٢) هو: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، من أهل مصر فقيه وأصولي حنفي، كان عالماً محققاً ومكثراً من التصنيف أجيزة بالإفتاء والتدريس، من تصانيفه: «البحر الرائق في شرح كنز الدقائق»، و«الفوائد الزينية في فقه الحنفية»، و«الأشباه والنظائر»، مات سنة: (٩٧٠هـ).

ينظر في ترجمته: شذرات الذهب: ٣٥٨/٨، والكتاكيب السائرة: ٤٣٠/١، الأعلام: ٦٤/٣.

(٣) هو: محمد بن فراموز بن علي، الرومي الحنفي، المعروف بِمَلَأْ - أو مَلَأْ أو مولى - خسرو، كان فقيهاً أصولياً، تولى عدة مناصب بالقدسية، مات سنة: (٨٨٥هـ). ينظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٤٢/٧، والفوائد البهية ص: (١٨٤)، والأعلام: ٢١٩/٧.

البنت والأخت وصدق الأول على بنت العم دون الثاني؛ لصحة نكاحها، وصدق الثاني على اخت الزوجة لعدم صحة نكاحها دون الأول^(١). وهناك تقسيم ثان للرحم ذكره القرطبي رَحْمَةُ اللَّهِ؛ حيث قال: «الرحم على وجهين: عامة وخاصة، فالعامة: رحم الدين، ويجب مواصلتها بملازمة الإيمان، والمحبة لأهله ونصرتهم، والنصيحة، وترك مصادتهم، والعدل بينهم، والنِّصْفَةَ في معاملتهم، والقيام بحقوقهم الواجبة؛ كتمريض المرضى، وحقوق الموتى من غسلهم، والصلاحة عليهم، ودفنهم وغير ذلك من الحقوق المترتبة لهم».

وأما الرحم الخاصة فهي: رحم القرابة من طرفي الرجل أبيه وأمه، فتوجب لهم الحقوق الخاصة وزيادة كالنفقة، وت فقد أحوالهم وترك التغافل عن تعاهدهم في أوقات ضروراتهم، وتنأك في حقهم حقوق الرحم العامة، حتى إذا تزاحمت الحقوق بُدئ بالأقرب فالأقرب^(٢).

وقد جعلها علاء الدين السمرقندى^(٣) ثلاثة أقسام؛ فقال في (تحفة الفقهاء): «الأرحام أقسام ثلاثة: رحم الولادة، وذو رحم محروم للنكاح، ورحم غير محروم^(٤).

وخلاصة القول: أن الرحم نوعان: رحم محروم، ورحم غير محروم؛ لأن رحم الولادة يدخل في الرحم المَحْرَمَ، أما تقسيم القرطبي رَحْمَةُ اللَّهِ فلا يدخل في موضوع البحث؛ لأن البحث يتناول رحم القرابة فقط.

(١) غمز عيون البصائر: ٤/١٠١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/٤٧.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندى: فقيه، من كبار الحنفية، أقام في حلب، واشتهر بكتابه «تحفة الفقهاء» وله كتب أخرى، منها (الأصول). مات سنة: (٤٥٠هـ).

ينظر ترجمته في: الفوائد البهية ص: (١٥٨)، والجواهر المضية: ٢/٦، والأعلام: ٥/٢٦٧، ومعجم المؤلفين: ٨/٢٦٧.

(٤) تحفة الفقهاء: ٢/٦٣.

المبحث الثالث

تعريف صلة الرحم

* ويشتمل على مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف صلة الرحم.
- المطلب الثاني: حكم صلة الرحم وقطعها.



المطلب الأول

تعريف صلة الرحم

عَرَفَ الْعُلَمَاءِ صَلَةُ الرَّحْمِ بِتَعْرِيفَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَهِيَ إِنْ اخْتَلَفَتْ لِفَاظًا فَإِنَّهَا مُتَحْدَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ مِنْ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ مَا يَلِي:

تَعْرِيفُ ابْنِ الْأَثِيرِ لَهَا؛ بِقَوْلِهِ: «هِيَ كَنَاءٌ عَنِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَقْرَبِينَ مِنْ ذُوِ النَّسْبِ وَالْأَصْهَارِ، وَالْعَطْفُ عَلَيْهِمْ، وَالرَّفْقُ بِهِمْ، وَالرَّعَايَا لِأَهْوَالِهِمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَعْدُوا أَوْ أَسَاءُوا، وَقَطْعُ الرَّحْمِ ضِدُّ ذَلِكَ كُلُّهُ، فَكَانَهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ قَدْ وَصَلَ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ مِنْ عَلَاقَةِ الْقِرَابَةِ وَالصَّهْرِ»^(١).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «هِيَ الْإِحْسَانُ إِلَى الْأَقْرَبِ عَلَى حَسْبِ حَالِ الْوَاصِلِ وَالْمَوْصُولِ، فَتَارَةً تَكُونُ بِالْمَالِ، وَتَارَةً بِالْخَدْمَةِ، وَتَارَةً بِالزِّيَارَةِ وَالسَّلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكِ»^(٢).

وَقَالَ الْمُنَاوِيُّ^(٣): «صَلَةُ الرَّحْمِ: مُشارِكةُ ذُوِّي الْقِرَابَةِ فِي الْخَيْرَاتِ»^(٤).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٩٠/٥.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم: ٢٠١/٢.

(٣) هو: محمد عبد الرؤوف بن ناج العارفين بن علي بن زين العابدين، زين الدين، الحدادي، المناوي، القاهري، الشافعي، كان عالماً بالتفسيير والفقه والحديث وغيرها من العلوم، من تصانيفه: «التبصير في شرح الجامع الصغير»، «فيض القدير»، «شرح التحرير» في فروع الفقه الشافعي. مات سنة: (٩٥٢هـ).

بنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ١٩٣/٢، والبدر الطالع: ٣٥٧/١.

(٤) التوقيف على مهامات التعريف ص: (٤٦٠).

قال العلامة السّفاريني^(١) نقلًا عن البَلْبَانِي^(٢) ما نصه: «واعلم أن المراد بصلة الرحم موالاتهم ومحبتهم أكثر من غيرهم لأجل قرابتهم، وتأكيد المبادرة إلى صلحهم عند عداوتهم، والاجتهاد في إصالهم كفایتهم بطیب نفسِ عند فقرهم، والإسراع إلى مساعدتهم ومعاونتهم عند حاجتهم، ومراعاة جبر خاطرهم مع التعطف والتلطف بهم، وتقديمهم في إجابة دعواتهم، والتواضع معهم في غناه وفقرهم وقوته وضعفهم، ومداومة مودتهم ونصحهم في كل شؤونهم، والبُدأةُ بهم في الدعوة والضيافة قبل غيرهم، وإيثارهم في الإحسان والصدقة والهدية على من سواهم؛ لأن الصدقة عليهم صدقة وصلة وفي معناها الهدية ونحوها»^(٣). ومن خلال ما سبق يتضح أن أفضل التعريف لصلة الرحم هو

تعريف الإمام النووي:

«الإحسان إلى الأقارب على حسب حال الواصل والموصول، فتارة تكون بالمال، وتارة بالخدمة، وتارة بالزيارة والسلام، وغير ذلك»؛ لأن جمَعَ كل هذه التعريفات في تعريف سهل العبارات، قليل الكلمات، ويعتبر تعريفًا جامعًا مانعًا.

(١) هو: محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون كان عالماً بالحديث والأصول والأدب، ولد في سفارين (من قرى نابلس) سنة: (١١١٤هـ) ورحل إلى دمشق فأخذ عن علمائها، وعاد إلى نابلس فدرس وأفتى، من تصانيفه: «اللمعة في فضائل الجمعة»، و«كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام» وتوفي سنة: (١١٨٨هـ).

ينظر ترجمته في: الأعلام: ١٤/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٦٢/٨.

(٢) هو: محمد بن يدر الدين بن قادر بن محمد البلياني، الخزرجي، البعلبي الأصل، الدمشقي، الصالحي، الحنبلي، ولد بدمشق سنة: (١٠٠٦هـ)، فقيه، محدث، قارئ، مجدد، من مصنفاته: «بغية المستفيد في التجويد»، و«مختصر الإفادات في ربع العبادات على مذهب أحمد بن حنبل»، و«كافي المبتدئ من الطالب في الفقه»، وتوفي بدمشق: (١٠٨٣هـ).

ينظر في ترجمته: معجم المؤلفين: ٩/١٠٠، الأعلام: ٦/٥١.

(٣) غذاء الأباب: ١/٢٧٣.

المطلب الثاني

حكم صلة الرحم وقطعها

دَلَّتِ النصوصُ من الكتاب والسنة على وجوب صلة الرحم وتحريم قطعها في الجملة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِسْأَقِهِ وَيَعْطُونَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ وَيُقْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْغَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِثْقَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِأَنْوَارِهِنَّ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَمَاءَنُوا الْرَّكْوَةَ﴾ [البقرة: ٨٣]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي شَاءَ لَوْنَ بِهِ وَالْأَرْجَامَ﴾ [النساء: ١]، قال القرطبي رحمه الله: «اتفقت الملة على أن صلة الرحم واجبة وأن قطيعتها محرمة»^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَإِلَحْسَنِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ الآية [النحل: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُهُ وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنَانَ السَّبِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٦].

وقوله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْحَلْقَ، حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَ^١
الرَّحْمُ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ لِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضِينَ أَنْ
أَصِيلَ مِنْ وَصْلِكِ، وَأَفْطِعَ مِنْ قَطْعِكِ؟! قَالَتْ: بَلَى يَا رَبَّ، قَالَ: فَهُوَ
لَكِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَاقْرِءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ
تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِعُوا أَرْجَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] ^(٢).

وقوله ﷺ: (إِنَّ الرَّحْمَمْ شَجَنَةٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَكِ
وَصْلُتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُه) ^(٣).

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٥).

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٦/٥

. (٣٥) تقدم الحديث مخرجاً ص:

وحدث أبى هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وسلامه قال: (إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعَرَّضُ كُلَّ خَمِسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يُقْبَلُ عَمَلٌ قَاطِعٌ رَحِيمٌ) ^(١).

وعن جُبِيرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه: أن رسول الله صلوات الله عليه وسلامه قال: (لَا يَذْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِيمٍ) ^(٢).

فالناظر في الآيات والأحاديث يجد فيها أمراً جازماً بصلة الرحم مقروراً بالوعد والترغيب، ونهياً جازماً عن قطيعة الرحم، مقروراً بالوعيد والترهيب، «وهذا الوعيد الشديد لا يكون إلا على ترك واجب أو فعل حرم» ^(٣).

وقد اتفق العلماء على وجوب صلة الرحم ^(٤)، وتحريم قطعها ابتداء، ولكنهم اختلفوا في حَدٌّ من تجب لهم الصلة ^(٥).

قال القاضي عياض ^(٦): «لا خلاف أن صلة الرحم واجبة في

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، رقم: (٦١) / ٣٥، وأحمد في مسنده، رقم: (٧٩٦٦) / ٦، ٢٢٤، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: (٤٨٣) / ٢، ١٠٢٧٧، الهيثمي في مجمع الزوائد: (١٥١) / ٨: «ورجاله ثقات». وقال الألباني في إرواء الغليل: (٤) / ١٠٥: «إسناده ضعيف». ورواه الطبراني في الأوسط رقم: (١٤٢٠) / ٢ من حديث أسامة بن زيد نحوه. وفيه موسى بن عبيدة ضعيف. وجملة القول أن إسناد الحديث ضعيف وإنما يقوى بحديث أسامة بن زيد الذي قبله. والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم: (٥٦٣٨) / ٥، ٢٢٣١، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والأدب، باب صلة الرحم وتحريم قطعتها، رقم: (٢٥٥٦) / ٤، ١٩٨١.

(٣) صلة الرحم لغير الشوحي ص: (١٢).

(٤) ينظر: إكمال المعلم: (٢٠) / ٨.

(٥) وسيأتي تفصيل هذه المسألة في الفصل الأول إن شاء الله.

(٦) هو: عياض بن موسى بن عياض اليعصري السبتي، أبو الفضل، أصله من الأندلس، ثم انتقل آخر أجداده إلى مدينة فاس، ثم من فاس إلى سبتة. أحد علماء المالكية، كان إماماً حافظاً محدثاً فقيهاً متبحراً، من تصانيفه: «إكمال المعلم في شرح صحيح =

الجملة، وقطعها كبيرةً، والأحاديث في هذا الباب من منعه الجنة تشهد لذلك، ولكن الصلة درجات بعضها فوق بعض، وأدناؤها ترك المهاجرة.

وصلتها ولو بالسلام؛ كما قال عليه الصلاة والسلام^(١)، وهذا بحكم القدرة على الصلة وحاجتها إليها، فمنها ما يتغير ويلزم، ومنها ما يستحبّ وَيُرَغَّبُ فيه، وليس منْ لم يبلغ أقصى الصلة يسمّى قاطعاً، ولا من قصر عما ينبغي له وقدر عليه يُسمى واصلاً^(٢).

وقال القرطبي: «اتفقت الملأ على أن صلة الرحم واجبة، وأن قطيعتها محرمة»^(٣).

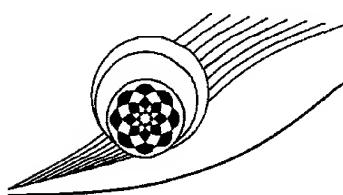


= مسلم»، و«كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام». مات سنة: (٥٤٤هـ). ينظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ص: (١٤٠)؛ والتلجمون الزاهرة: (٢٨٥/٥)؛ ومعجم المؤلفين: (١٦/٨).

(١) إشارة إلى حديث: (بُلُوا أَرْجَانَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ). أخرجه وكيع في الزهد ص: (١٩٧)، والمرزوقي في البر والصلة ص: (٦١)، وابن السري في الزهد: (٤٩٢/٢)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق ص: (٧١) والقضاعي في مستند الشهاب: (٣٧٩/١) من حديث سعيد ابن عامر الأنباري. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: (٤/٢٧٦) «إسناده صحيح، ولكنه مرسلاً».

(٢) ينظر: إكمال المعلم: (٨/٢٠)، والجامع لأحكام القرآن: (٥/٦).

(٣) الجامع لأحكام القرآن: (٥/٦).



المبحث الرابع

فضل صلة الرحم واهتمام الإسلام بها

* ويشتمل على ست مطالب:

- المطلب الأول: فضل صلة الرحم في الدنيا.
- المطلب الثاني: فضل صلة الرحم في الآخرة.
- المطلب الثالث: الأسباب المعينة على صلة الرحم.
- المطلب الرابع: عقوبة قطيعة الرحم في الدنيا.
- المطلب الخامس: عقوبة قطيعة الرحم في الآخرة.
- المطلب السادس: أسباب قطيعة الرحم.

* * * *

المطلب الأول

فضل صلة الرحم في الدنيا

ما من عمل من أعمال البر إلا وله فضائل في الدنيا، وصلة الرحم من أبرز وأهم أنواع البر، ولها في الدنيا فضائل كثيرة منها ما يلي:

١ - أنها مُذَعَّة لحب الأقارب وعطفهم وإيشارهم.

٢ - أنها تُؤْكِد الروابط الأسرية بين الأقارب:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ؛ فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحْمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ، مَثْرَأً^(١) فِي الْمَالِ، مَشْأَأً فِي الْأَقْرَبِ)^(٢).

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «والله، إِنَّهُ لَيَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَيْءٌ وَلَوْ يَعْلَمُ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ دَاخِلَةِ الرَّحِيمِ لَرَدَعَهُ ذَلِكَ عَنِ اتِّهَاكِهِ»^(٣).

قال الزبيدي^(٤) شارحا قول عمر رضي الله عنه: «مرروا الأقارب أن يتزاوروا

(١) قوله: (مثراة): مفعلة من الثراء وهو: الكثرة. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢/٥.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم: (٨٨٥٥) ٢/٢٧٤، والترمذى في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعليم النسب رقم: (١٩٧٩) ٤/٣٥١، والحاكم في المستدرك رقم: (٧٢٨٤) ٤/١٧٨، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (٢٧٦) ١/٤٩٧: «إسناده جيد».

(٣) البر والصلة للمروزى ص: (٦٢).

(٤) هو: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، كان عالماً باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين. من =

ولا يتجاوروا»^(١): «أي: يزور بعضهم بعضاً رغباً؛ فإن ذلك يورث الألفة والمحبة (ولا يتجاوروا) أي: لا يسكنوا في محلٍ واحد، وإنما قال ذلك؛ لأن التجاورة يوجب التزاحم على الحقوق، وربما يورث الوحشة، وترفع الحرمة والهيبة؛ فيفضي إلى قطيعة الرحم والتدارب»^(٢).

٣ - أنها توسع في الأرزاق، وتزيد في الأعمار:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يقول: (من سرَّهُ أن يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ، فَلَيُصِلَّ رَحْمَهُ)^(٣):
وزيادة العمر الواردة في الحديث زيادة حقيقة، وهي بالنسبة لعلم الملك الموكِّل بالعمر، وأما ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْبِلُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فهو بالنسبة لعلم الله تعالى، فيكون معنى الحديث: أن التأخير يكون في أثره المكتوب في صحف الملائكة، وأما أثره المعلوم عند الله، فلا تقديم فيه ولا تأخير^(٤).

٤ - أن الله يصل من وصلها:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَاتَلَ الرَّحْمُ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ)، قال:

= تصانيفه: «تاج العروس من جواهر القاموس»، و«إتحاف السادة المتقيين، شرح إحياء علوم الدين»، و«أسانيد الكتب الستة»، مات سنة: (١٢٥٠هـ).

. ينظر ترجمته في: الأعلام: ٢٩٧/٧، ومعجم المؤلفين: ٢٨٢/١١.

(١) الأثر رواه ابن قتيبة في عيون الأخبار: ٨٨/٣.

(٢) إتحاف السادة المتقيين: ٧/٢٨٤.

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٦).

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٤٨٨/١١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٩٠/١٤، وتيسير الكريم الرحمن ص: (٦٨٥). وللمتوسع في هذه المسألة ينظر كتاب: «الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم» للدكتور أحمد بن عبد العزيز القصير ص: (٨٨ - ٦٩) نشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَّ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟! قَالَتْ: بَلِى
يَا رَبُّ، قَالَ: فَهُوَ لَكِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: «فَهَلْ
عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِلُوا أَتَحَاْمَكُمْ» [محمد: ٢٢] ^(١).

قال القرطبي: «فمقصود هذا الكلام الإخبار بتائلاً صلة الرحم، وأنه تعالى قد نزلها منزلة من قد استجار به فأجاره، وأدخله في ذمة وخفارته، وإذا كان كذلك، فجار الله تعالى غير مخدول، وعهده غير منقوض» ^(٢).



(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٥). (٢) المفہم: ٦/٥٢٥.

المطلب الثاني

فضل صلة الرحم في الآخرة

فضائل صلة الرحم في الآخرة وعظيم أجرها وردت فيه نصوص كثيرة، ومن أهم هذه الفضائل ما يلي:

١ - أن صلة الرحم سبب لدخول الجنة:

فعن أبي أيوب الأنصاري (رضي الله عنه): «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا لَهُ، مَا لَهُ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلوات الله عليه): أَرَبُّ مَا لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صلوات الله عليه): (تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُنْقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحْمَم)»^(١).

وعن عبد الله بن سلام (رضي الله عنه)، عن النبي (صلوات الله عليه)، قال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعُمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللِّيلِ وَالنَّاسُ نَيَّامٌ؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ)^(٢).

فمن خلال ما ورد في هذين الحديثين يتبيّن أن صلة الرحم من أسباب دخول الجنة، والتي هي مقطمةً لكل مسلم، وكفى بهذا فضلاً مرغباً في صلة الرحم!

٢ - أن صلة الرحم فيها طاعة الله تعالى، وتحصيل لمرضاته؛ لأنه أمر بصلة الرحم.

فإلهه تبارك وتعالى أمر في كتابه بصلة الرحم، ومن أطاع الله تعالى في أوامره - والتي منها صلة الرحم - سعد برضاه جل وعلا.

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٧). (٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٦).

٣ - أن صلة الرحم فيها زيادة لأجر الواصل بعد موته:
لأن أقاربه وأرحامه يدعون للواصل بعد موته كلما ذكروا إحسانه
وصلته لهم.



المطلب الثالث

الأسباب المعينة على صلة الرحم

هناك أسباب كثيرة تعين على صلة الرحم، منها ما يلي:

أولاً: أن تكون الصلة قربة لله، خالصة لوجهه الكريم.

ثانياً: الاستعانة بالله، وسؤاله التوفيق.

ثالثاً: التفكُّر في الآثار المترتبة على الصلة؛ فإن معرفة ثمرات الأشياء، واستحضار حُسْنِ عواقبها من أكبر الدواعي إلى فعلها، وتَمَثِّلُها، والسعى إليها.

رابعاً: مقابلة إساءة الأقارب بالإحسان، فهذا مما يُبقي الود، ويحفظ ما بين الأقارب من العهد، ويُهونُ على الإنسان ما يلقاه من جفاء الأقارب؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي قَرَابَةً أَصِلُّهُمْ وَيَقْطَعُونِي، وَأَخْسِنُ إِلَيْهِمْ وَيُسْيِّئُونَ إِلَيَّ، وَأَحْلُمُ عَنْهُمْ وَيَجْهَلُونَ عَلَيَّ، قَالَ: (لَئِنْ كُنْتَ كَمَا تَقُولُ؛ فَكَانَنَا تُسْفِهُمُ الْمَلَّ) ^(١)، وَلَا يَزَالُ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ ظَهِيرٌ عَلَيْهِمْ مَا دُمْتَ عَلَى ذَلِكَ» ^(٢).

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح الحديث: «وهو تشبيه لما

(١) قوله: **(تُسْفِهُمُ الْمَلَّ)**: تسفهم من السفه، وهو إذا أخذ الشيء غير ملتوت معجون، والمل: الرماد الحار، والمعنى: إذا لم يشكروك فما يأخذونه كالثار في بطنهم.

ينظر: غريب الحديث للحربي: ٣٣٦/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٣٧٣/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٦١/٤، والمنهاج شرح صحيح مسلم: ١١٥/٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطعتها، رقم: (٢٥٥٨) ١٩٨٢/٤.

يَلْحِقُهُم مِنَ الْأَلْمِ بِمَا يَلْحِقُ أَكْلَ الرَّمَادِ الْحَارِّ مِنَ الْأَلْمِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى هَذَا الْمُحْسِنِ، بَلْ يَنالُهُمُ الْإِثْمُ الْعَظِيمُ فِي قَطْبِعِتِهِ، وَإِدْخَالُهُمُ الْأَذَى عَلَيْهِ.

وَقَيلَ مَعْنَاهُ: إِنَّكَ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ تُخْرِيْهُمْ، وَتُحَقِّرُهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ؛ لِكُثْرَةِ إِحْسَانِكَ، وَقَبْيَحُ فَعْلَهُمْ مِنَ الْخُرْبِيِّ وَالْحَقَّارَةِ عِنْدَ أَنفُسِهِمْ، كَمَنْ يَسْفِ الْمَلَّ.

وَقَيلَ: ذَلِكَ الَّذِي يَأْكُلُونَهُ مِنْ إِحْسَانِكَ كَالْمَلِ يَحْرُقُ أَحْشَاءَهُمْ؛
وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَمِنْ جَمِيلِ مَا قِيلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْمُقْنَعِ الْكَنْدِيِّ^(٢) يَصُفُ حَالَهُ مَعَ قَرَابَتِهِ:

وَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أَبِي
إِذَا فَدَحُوا لِي نَارَ حَرْبٍ بِرَأْنِهِمْ
وَإِنَّ أَكْلُوا لَهُمْيِ وَفَرَّتُ لَهُمْوَهُمْ
وَلَا أَحْمِلُ الْحِقْدَنَ الْقَدِيمَ عَلَيْهِمْ
وَأَغْطِيْهِمْ مَالِيِّ إِذَا كُنْتُ وَاجِدًا^(٣)

وَمَا يَحْسُنُ فَعْلَهُ مَعَ الْأَقْارِبِ: أَنْ يَقْبَلَ الْإِنْسَانُ أَعْذَارَهُمْ إِذَا
أَخْطَأُوهُمْ وَاعْتَذَرُوا.

وَمِنْ جَمِيلِ مَا يُذَكَّرُ فِي ذَلِكَ مَا جَرِيَ بَيْنَ يُوسُفَ وَإِخْرَوْهُ؛

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/١١٥.

(٢) محمد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود بن عبد الله الكندي: شاعر، من أهل حضرموت. مولده بها في «وادي دوعن». اشتهر في العصر الأموي. وكان مقنعاً طول حياته، مات نحو سنة: ٧٠هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام: ٦/٣١٩.

(٣) ينظر: الأغاني: ١٧/١١١.

فقد فعلوا به ما فعلوا، وعندما اعتذروا قبل عذرهم، وصفح عنهم الصفح الجميل؛ فلم يقرّرُ لهم، ولم يُؤتّهم، بل دعا لهم، وسأل الله المغفرة لهم؛ قال تعالى على لسانه: ﴿لَا تَنْهِيَ عَنِّيْكُمْ أَيَّوْمًا يَقْفِرُ اللَّهُ تَكْبُرُمْ وَهُوَ أَرَحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢].

خامساً: بذل المستطاع لهم من الخدمة بالنفس، أو الجاه، أو المال، وأن يدع المنة عليهم، ومطالبتهم بالمثل؛ فالواصل ليس بالكافى، والعاقل الكريم يوطّن نفسه على الرضا بالقليل من الأقارب؛ فلا يستوفى حقه كاملاً، بل يقنع بالعفو وباليسير، حتى يستميل بذلك قلوب أقاربه، ويُقى على مودتهم.

سادساً: ترك التكلف مع الأقارب، ورفع الحرج عنهم، وتجنب الشدة في عتابهم، فإذا علموا بذلك عن شخص قريب لهم انبعثوا إلى زيارته، وصلته.

سابعاً: تحمل عتابهم، وحمله على أحسن المحامل، فهذا أدب الفضلاء، ودأب النبلاء من تمت مروءتهم، وكملت أخلاقهم، وتناهى سُوددهم، ممن وسعوا الناس بحلفهم، وحسن تربيتهم، وسعة أفقهم؛ فإذا عاتبهم أحد من الأقارب، وأغلظ عليهم؛ لتصصيرهم في حقه، لم يثربوا عليه، ولم يُجaroه في عتابه، بل يتلطفون به، ويحملون عتابه على المحمّل الحسن؛ فيرون أن هذا المُعاتب محب لهم، حريص على مجئهم، ويُشعرون به ذلك، ويشكرونه، ويعذرون إليه، حتى تخف جلدته، وتهدا ثورته؛ فبعض الناس يقدّر ويحب، ولكنه لا يستطيع التعبير عن ذلك إلا بكثرة اللوم والعتاب.

ثامناً: أن يعتدل الإنسان في مزاجه مع أقاربه، وأن يتتجنب الخصام، وكثرة الملاحة والجدال العقيم معهم؛ ذلك أن

مجالس الأقارب كثيرة، واجتماعاتهم عديدة متكررة، واللائق بالعقل أن يداريهم، وأن يتعدَّ عن كلٍّ ما من شأنه أن يُكدر صفو الوداد معهم.

وإذا شعرَ بأنَّ واحداً منَ الأقارب قد حَمَلَ في نفسه مُوجَدةً أو موقعاً - فليبادر إلى الهداية؛ فالهدية تجلب المَوَدَّةَ، وتُكذبُ سُوءَ الظنِّ، وتُسْتَأْنِ سخائِمَ القلوبِ.

تاسعاً: أن يستحضر الإنسانُ أن أقاربه لُحْمَةٌ منه؛ فلا بد له منهم، ولا فِكاكَ له عنهم، فعُزُّهم عزٌّ له، وذُلُّهم ذُلٌّ له، والرابع في معاداة أقاربه خاسر، والمتصر مهزوم.

عاشرًا: تدوين أسماء الأقارب، وأرقام هواتفهم، والاتصال بهم إما مباشرة، أو عبر الهاتف، أو غير ذلك.

الحادي عشر: أن يُسْعى إلى إصلاح ذات البَيْنِ، إذا فسدت بين بعضهم، وأن تكون لهم اجتماعاتٌ دورية سنوية كانت أو شهرية، أو نحو ذلك، وأن يكون هناك دليلٌ خاصٌّ، يحتوي على أرقام هواتف القرابة، يقوم بعض الأفراد بإعداده، وطبعه وتوزيعه؛ فهذا الصنْع يعين على الصلة، ويذكر المرء بأقاربه، إذا أراد السلام عليهم، أو دعوتهم.

الثاني عشر: أن يكون للقرابة صندوقٌ تُجْمَع فيه تبرعات الأقارب واشتراكاتهم، ويُشَرِّفُ عليه بعض الأفراد، فإذا ما احتاج أحدٌ منَ الأسرة مالاً لزواج، أو نازلة أو غير ذلك قاموا بدراسة حاله، ورفدوه بما يستحق؛ فهذا مما يولد المحبة بين الأقارب.

الثالث عشر: تعجيل قسمة الميراث بين الأقارب؛ حتى يأخذ كلُّ واحدٍ نصيبَه؛ لئلا تكثر المطالباتُ والخصومات؛ ولأجل أن تكون العلاقة بين الأقارب خالصةً صافيةً من المُكدراتِ.

وإذا كان بين بعض الأقارب شِركة في أمر ما، فليحرصوا

كُلَّ الْحَرْصِ عَلَى الْوَئَامِ التَّامِ، وَالْاِتْفَاقِ فِي كُلِّ الْأَمْرِ، وَأَنْ تَسُودَ بَيْنَهُمْ
رُوحُ الْمَوَدَّةِ، وَالْإِيَثَارِ، وَالشُّورِيَّ، وَالرَّحْمَةِ، وَالصَّدْقِ، وَأَنْ يُحِبَّ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَأَنْ يَعْرِفَ كُلُّ طَرْفٍ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ.
وَيَجْعَلُ بَيْهُمْ أَنْ يَكْتُبُوا مَا يَتَفَقَّونَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُمْ أَيْسَرَ
الشَّيْطَانُ مِنْهُمْ، وَسَادَتْ بَيْنَهُمُ الْمَوَدَّةُ، وَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ الرَّحْمَةُ، وَحَلَّتْ
عَلَيْهِمْ بَرَكَاتُ الشَّرِكَةِ^(١).



(١) قطعة الرحيم لـ محمد الحمد ص: (٢٠ - ٢٧) بتصرف.

المطلب الرابع

عقوبة قطيعة الرحيم في الدنيا

إن لقطيعة الرحيم في الدنيا عقوبات معجلة، وأثاراً سيئة - عافانا الله وإياكم منها - ومن هذه العقوبات ما يلي:

١ - أن عقوبة قطيعة الرحيم معجلة في الدنيا:

فعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَا مِنْ ذُبِّ أَجْدَرَ
أَنْ يُعَجِّلَ اللَّهُ لِصَاحِبِ الْعَقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا - مَعَ مَا يَدْخُلُهُ فِي الْآخِرَةِ - مِنَ
الْبَغْيِ، وَقَطِيعَةِ الرَّحِيمِ) ^(١).

ومن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: (لَيْسَ شَيْءٌ أَطِيعَ اللَّهَ
فِيهِ أَعْجَلُ ثَوَابًا مِنْ صَلَةِ الرَّحِيمِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَعْجَلُ عِقَابًا مِنَ الْبَغْيِ،
وَقَطِيعَةِ الرَّحِيمِ، وَالْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ؛ تَدْعُ الدِّيَارَ بِلَاقِعَ) ^(٢).

فهذان الحديثان يدلان على أن قطيعة الرحيم من الذنوب التي تعجل
عقوبتها في الدنيا.

(١) أخرجه أحمد في مسنده رقم: (٢٠٣٩٠) / ٥، ٣٦، وأبو داود في سنته، كتاب الأدب،
باب: ما جاء في النهي عن البغي رقم: (٤٩٠٢) / ٤، ٢٧٦، والترمذى في جامعه،
أبواب صفة القيامة، باب ما جاء في صفة أواني الحوض رقم: (٢٥١١) / ٤، ٦٦٤،
وابن ماجه في كتاب الزهد، باب: البغي رقم: (٤٢١١) / ٢، ١٤٠٨، وقال الترمذى:
«حدث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان رقم: (٤٥٦) / ٢، ٢٠٠، والحاكم:
٣٥٦، ٦٢٣ / ٢، وهو في السلسلة الصحيحة رقم: (٩١٨) / ٢.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٢٣٨).

٢ - أن أعمال قاطع الرحم مردودة:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (إِنَّ أَعْمَالَ
بَنِي آدَمَ تُعَرَّضُ كُلَّ خَوْبِسٍ لِيَلَّةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَقْبَلُ عَمَلٌ قَاطِعٌ رَّاجِمٌ)^(١):

فهذا الحديث يدل على أن أعمال قاطع الرحم مردودة، وكفى بهذا
مُنْفِرًا عن قطيعة الرحم.

٣ - أن قطيعة الرحم تُحْرِمُ قاطعها بركة الرزق وطول العمر:

قال الطبيبي^(٢): «إِنَّ اللَّهَ يُبَقِّي أثَرَ وَاصِلِ الرَّحْمِ طَوِيلًا؛ فَلَا يَضْمِنْ حَلَالًا كَمَا يَضْمِنْ حَلَالًا أثَرَ قَاطِعِ الرَّحْمِ»^(٣):

واضمحلال أثر قاطع الرحم يكون بحرمانه من بركة الرزق وطول
العمر.



(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٤٥).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين، الطبيبي، من علماء الحديث والتفاسير والبيان، وكان شديد الرد على المبتدةعة وال فلاسفة، وانتشر بيته للفقراء، من تصانيفه: «التبیان فی المعانی والبيان»، و«شرح مشکاة المصاایع»، و«الکاشف عن حقائق السنن النبویة»، مات سنة: (٧٤٣ھ).

ينظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/١٣٦، والدرر الكامنة: ٢/١٨٥، والأعلام: ٢/٢٨٠.

(٣) فتح الباري لابن حجر: ١٠/٤١٦.

المطلب الخامس

عقوبة قطيعة الرحم في الآخرة

إن لقطيعة الرحم عقوباتٌ وخيمةٌ في الآخرة، إذا نظر إليها الشخص بعينٍ بصيرة، وقلبٍ متفكّرٍ، أدرك عظمة خطرها، وبعد عن ارتکابها؛ منها ما يلي:

١ - أن قطيعة الرحم سبب لمنع دخول الجنة:

عن جُبِيرِ بْنِ مُطْعَمٍ رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ)، قال سفيان: «قاطع رحم»^(١).

قال النووي: «هذا الحديث يتأول تأويلاً:

أحدهما: حَمْلُهُ عَلَى مَنْ يَسْتَحْلِلُ القطيعة بلا سببٍ ولا شبهةٍ مع علمه بتحريمها، فهذا كافر يُخْلَدُ في النار ولا يدخل الجنة أبداً.

والثاني: معناه: لا يدخلها في أول الأمر مع السابقين، بل يعاقبُ بِنَاحِرِ الْقَدْرِ الَّذِي يریده الله تعالى»^(٢).

٢ - أن قاطع الرحم يُدَخِّرُ له العذابُ يومَ القيمة:

فعن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَا مِنْ ذَبْبٍ أَجَدَرَ أَنْ يُعَجِّلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، مَعَ مَا يَدْخُرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ - مِنَ الْبَغْيِ، وَقَطِيعَةِ الرَّحْمِ) ^(٣):

فهذا الحديث يدل على أن قاطع الرحم يعاقب في الآخرة بادخار العذاب له، مع ما يُعَجِّلُ له من عقوبة في الدنيا.

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٤٥). (٢) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/١١٣.

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٥٨).

المطلب السادس

أسباب قطيعة الرحم

هناك أسباب تؤدي إلى قطيعة الرحم بين الأقارب؛ منها ما يلي:

أولاً: الجهل؛ فالجهل بعواقب القطيعة العاجلة والأجلة يحمل عليها، ويقود إليها، كما أن الجهل بفضائل الصلة العاجلة والأجلة يقصر عنها، ولا يبعث عليها.

ثانياً: ضعف التقوى، فإذا ضعفت التقوى، ورق الدين، لم يُبال المرأة بقطع ما أمر الله به أن يوصل، ولم يطبع بأجر الصلة، ولم يخشن عاقبة القطيعة.

ثالثاً: الكبر؛ فبعض الناس إذا نال منصبًا رفيعًا، أو حاز مكانة عالية، أو كان تاجرًا كبيرًا -: تكبر على أقاربه، وأذيف من زيارتهم والتودُّد إليهم؛ بحيث يُرى أنه صاحب الحق، وأنه أولى بأن يُزار ويُؤتى إليه.

رابعاً: الانقطاع الطويل؛ فهناك من ينقطع عن أقاربه فترة طويلة، فيصيبه من جراء ذلك وحشة منهم، فيبدأ بالتسويف بالزيارة، فيتمادي به الأمر إلى أن ينقطع عنهم بالكلية، فيعتاد القطيعة، ويألف البعد.

خامساً: العتاب الشديد؛ فبعض الناس إذا زاره أحد من أقاربه بعد طول انقطاع أمطر عليه وابلًا من اللوم، والعتاب، والتقرير على تقصيره في حقه، وإبطائه في المجيء إليه؛ ومن هنا تحصل النفرة من ذلك الشخص، والهيبة من المجيء إليه؛ خوفًا من لومه، وتقريره، وشدة عتابه.

سادساً: التكُلُّفُ الزائد؛ فهناك من إذا زاره أحد من أقاربه تكلف لهم أكثر من اللازم، وخسر الأموال الطائلة، وأجهد نفسه في إكرامهم، وقد يكون قليل ذات اليد؛ ومن هنا تجد أن أقاربه يقصرون عن المجيء إليه؛ خوفاً من إيقاعه في الحرج.

سابعاً: قلة الاهتمام بالزائرين؛ فمن الناس من إذا زاره أقاربه، لم يُبِدْ لهم الاهتمام، ولم يصنع لحديثهم، بل تجده معرضًا مشيخاً بوجهه عنهم إذا تحدثوا، لا يفرح بمقدمتهم، ولا يشكرهم على مجิئهم، ولا يستقبلهم إلا بكل تناقل وبرود؛ مما يقلل رغبتهم في زيارته.

ثامناً: الشُّحُّ والبُخُلُ؛ فمن الناس من إذا رزقه الله مالاً أو جاهًا تجده يتهرب من أقاربه، لا تكبرًا عليهم، بل خوفاً من أن يفتح الباب عليه من أقاربه، فيبدؤون بالاستدامة منه، ويكترون الطلبات عليه، أو غير ذلك.

تاسعاً: تأخير قسم الميراث؛ فقد يكون بين الأقارب ميراث لم يُقسَّم؛ إما تكاسلاً منهم، أو لأن بعضهم عنده شيء من العناد، أو نحو ذلك.

وكلما تأخر قسم الميراث، وتقادم العهد عليه، شاعت العدواة والبغضاء بين الأقارب؛ فهذا يزيد حقدَة من الميراث ليتوسَّعَ به، وهذا آخر يموت ويتعب منْ بعْدَه في حصر الورثة، وجمع الوكالات حتى يأخذوا نصيبهم من مورثهم، وذلك يسيء الظنَّ بهذا، وهكذا تشتبك الأمور، وتتأزم الأوضاع، وتكثر المشكلات فتَحُلُّ الفُرقةُ، وتَسُودُ القطيعةُ.

عاشرًا: الشراكة بين الأقارب؛ فكثيراً ما يشترك بعض الإخوة أو الأقارب في مشروع أو شركة ما دون أن يتفقوا على أُسُّين ثابتة، ودون

أن تقوم الشركة على الوضوح والصراحة، بل تقوم على المجاملة، وإحسان الظن.

فإذا ما زاد الإنتاج، واتسعت دائرة العمل، دب الخلاف، وساد البغي، وحدث سوء الظن، خصوصاً إذا كانوا من قليلي التقوى والإيثار.

ومن هنا تسوء العلاقة، وتُحل الفرقه، وربما وصلت الحال بهم إلى الخصومات في المحاكم، فُصبحون بذلك سبة لغيرهم؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الظَّالِمِينَ يَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤].

الحادي عشر: الاستغال بالدنيا واللهث وراء حطامها، فلا يوجد هذا اللاهث وقتاً يصل به قرباته، ويتودد إليهم.

الثاني عشر: الطلاق بين الأقارب؛ فقد يحدث طلاق بين الأقارب، فتكثر المشكلات بين أهل الزوجين، إما بسبب الأولاد، أو بسبب بعض الأمور المتعلقة بالطلاق، أو غير ذلك.

الثالث عشر: بعد المسافة والتکاسل عن الزيارة، فمن الناس من تناهى به الديار، فيبتعد عن أهله وأقاربه، فإذا ما أراد المجيء إليهم، يُبعد عن عليه الشقة، فتشتّط عن المجيء والزيارة.

الرابع عشر: التقارب في المساكن بين الأقارب، فربما أورث ذلك نفرة وقطيعة بين الأقارب، وقد روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «مُرُوا ذُوي القرابات أن يتزاوروا ولا يتتجأروا»^(١).

(١) تقدم الأثر مخرجاً ص: (٤٨ - ٤٩).

قال الغزالى^(١) - معلقاً على مقوله عمر - : « وإنما قال ذلك؛ لأن التجاوز يورث التزاحم على الحقوق، وربما يورث الوحشة وقطيعة الرحم »^(٢) ثم إن القرب في المسافة قد يسبّب بعض المشكلات، التي تحدث بسبب ما يكون بين الأولاد من تنافسٍ، أو مشادة، أو غير ذلك، وقد ينتقل ذلك إلى الوالدين، فيحاول كل من الوالدين أن يبرئ ساحة أولاده؛ فتنشأ العدواة، وتتحلّ القطيعة.

الخامس عشر: قلة تحمّل الأقارب والصبر عليهم؛ فبعض الناس لا يتحمل أدنى شيء من أقاربه، فبمجرد أية هفوة، أو زلة، أو عتابٍ من أحد من أقاربه يبادر إلى القطيعة والهجر.

السادس عشر: الحسد؛ فهناك من يرزقه الله علمًا، أو جاهًا، أو مالًا، أو محبة في قلوب الآخرين، فتجده يخدم أقاربه، ويفتح لهم صدره؛ ومن هنا قد يحسده بعض أقاربه، ويناصبه العداء، ويثير البلبلة حوله، ويشكك في إخلاصه.

السابع عشر: كثرة المُزاح؛ فإن لكترة المزاح آثاراً سيئة؛ فلربما خرجمت كلمة من شخص لا يراعي فيها مشاعر الآخرين؛ فأصابت مقتلاً من شخص شديد التأثير، فأورثت لديه بغضًا لهذا القائل، ويحصل هذا كثيراً بين الأقارب؛ لكثرة اجتماعاتهم.

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالى بتشديد الزاي، نسبته إلى الغزال (بالتشديد) على طريقة أهل خوارزم، فقيه شافعى أصولي، متكلم، متصرف، رحل إلى بغداد، فالحجاج، فالشام، فمصر. من مصنفاته: «البسيط»، و«الوسط»، و«الوجيز»، و«إحياء علوم الدين». مات سنة: (٥٠٥هـ).

ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: ٦/١٩١، والأعلام: ٧/٢٤٧، والوافي بالوفيات: ١/٢٧٧.

(٢) إحياء علوم الدين: ٢/٢١٦.

قال ابن عبد البر^(١) رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَّهُ: «وقد كره جماعةٌ من العلماء الخوض في المُزاج؛ لِمَا فيه من ذميم العاقبة، ومن التوصل إلى الأعراض، واستجلاب الضغائن، وإفساد الأخاء»^(٢).

الثامن عشر: الوشاية والإصياغة إليها؛ فمن الناس من دأبه وديننه - عيادةً بالله - إفساد ذات البين، فتجده يسعى بين الأحبة لتفريق صفتهم، وتکدير صفوهم، فكم تحاصلت بسبب الوشاية من رحم، وكم تقطعت من أواصر، وكم تفرق من شمل.

التاسع عشر: سُوءُ الْحُلُقِ من بعض الزوجات؛ فبعض الناس يُبتلى بزوجة سيئة الخلق، ضيقه العطن، لا تحتمل أحداً من الناس، ولا تريد أن يشاركها في زوجها أحد من أقاربه أو غيرهم، فلا تزال به؛ تُفربُ من أقاربه، وتشنيه عن زياراتهم وصلتهم، وتقعد في سبيله إذا أراد استضافتهم، فإذا استضافهم أو زاروه، لم تُظہر الفرح والبشر بهم، فهذا مما يسبب القطيعة بين الأقارب^(٣).



(١) هو: يوسف بن عبد الله بن عبد البر التمري الحافظ، أبو عمر، ولد بقرطبة سنة: (٣٦٨هـ)، من أ杰لة المحدثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، مؤرخ أديب، مكثر من التصنيف. من تصانيفه: «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار»، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، و«الكاففي» في الفقه. رحل رحلات طويلة وتوفي بشاطبة سنة: (٤٦٣هـ).

ينظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣١٤/٣، وترتيب المدارك: ٣٥٢/٢، وشجرة النور ص: (١١٩).

(٢) بهجة المجالس وأنس المجالس: ٥٦٩/٢.

(٣) قطيعة الرحم لمحمد الحمد ص: (٦ - ١٠) بتصرف.

رَفِعٌ

جَبَ الْرَّحْمَنُ لِلْجَنَّةِ
الْأَسْنَمُ لِلَّهِ لِلْفَرْوَانِ

www.moswarat.com



الفصل الأول

أقسام صلة الرحم

* وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الرحم الواجب صلتها.
- المبحث الثاني: الرحم المستحب صلتها.
- المبحث الثالث: صلة ذي الرحم الفاسق.
- المبحث الرابع: صلة ذي الرحم الكافر.



رَفِعٌ

جِئْنَاهُ لِرَبِّهِ مُلْكُ الْجَنَّاتِ
الْأَسْلَمَ لِلَّهِ الْغَنِيِّ عَنِ الدُّنْيَا وَالْمُنْتَهَا

www.moswarat.com



المبحث الأول

الرحم الواجب صلتها

* ويشتمل على مطلبات:

- المطلب الأول: ضابط الرحم الواجب صلتها.
- المطلب الثاني: ضابط القدر الواجب في صلة الرحم.

* * * *

المطلب الأول

ضابط الرحم الواجب صلتها

تعددت آراء العلماء في حد الرَّحِيم التي يجب صلتها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الرحم التي يجب صلتها هي الرحم المحرم:
وهذا هو المشهور عند الحنفية^(١)، وقولُ عند المالكية^(٢)، وهو
قول أبي الخطاب^(٣) من الحنابلة^(٤).

القول الثاني: أن الرحم التي يجب صلتها هي الرحم من ذوي
الميراث:

واختار هذا القول القاضي عياضٌ من المالكية^(٥)، والنوييٌّ من
الشافعية^(٦)، وغيرهما^(٧).

(١) ينظر: البحر الرائق: ٨/٥٠٨.

(٢) ينظر: الفواكه الدواني: ٢/٣٥٣، وكفاية الطالب الريانى: ٢/٣٣٣.

(٣) هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، أبو الخطاب أحد أئمة الحنابلة
ومصنفيهم، أصله من كلواطي من ضواحي بغداد قال ابن العماد: «كان إماماً علاماً
ورغاً صالحًا وافر العقل غزير العلم حسن المحاضرة جيد النظم» تلمذ على يد
القاضي أبي يعلى بن الفراء، من مصنفاته: «عقيدة أهل الأثر»، و«التمهيد في أصول
الفقه»، مات ستة: (٥١٠هـ).

ينظر ترجمته في: البداية والنهاية: ١٢/١٨٠، وسير أعلام النبلاء: ١٩/٣٤٨،
وشذرات الذهب: ٤/٢٧.

(٤) ينظر: الآداب الشرعية: ١/٤٧٨.

(٥) ينظر: إكمال المعلم: ٨/٢٠.

(٦) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/١١٣.

(٧) ينظر: دليل الفالحين: ٢/١٤٩.

القول الثالث: أن الرحم التي يجب صلتها هي الأقارب عموماً: وهو قول للحنفية^(١)، والمشهور عند المالكية^(٢)، ونصّ عليه الإمام أحمد^(٣)، وهو الذي يفهم من كلام الشافعية؛ حيث إنهم لم يخصصوها بالرحم المُحرَم^(٤)، وعليه فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء^(٥).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

الدليل الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا الْعَمَّةَ عَلَى بُنْتِ أَخِيهَا، وَلَا الْمَرْأَةَ عَلَى خَالِتِهَا، وَلَا الْخَالَةَ عَلَى بُنْتِ أُخْتِهَا، وَلَا تُنْكِحُ الْكُبُرَى عَلَى الصُّغَرَى، وَلَا الصُّغَرَى عَلَى الْكُبُرَى).^(٦)

الدليل الثاني: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى أَنْ تُزَوِّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ وَقَالَ: إِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطْعَتُمْ أَرْحَامَكُمْ»^(٧)، وفي رواية: (إِنَّكُنَّ إِذَا فَعَلْتُنَّ ذَلِكَ؛ قَطَعْتُنَّ أَرْحَامَكُنَّ)«^(٨)».

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٤١١/٦.

(٢) ينظر: الفواكه الدوائية: ٣٥٣/٢، وكفاية الطالب الرياني: ٣٣٣/٢.

(٣) ينظر: الآداب الشرعية: ٤٧٨/١.

(٤) ينظر: حاشية البجيرمي: ٢٢٩/٣.

(٥) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة: ٢٩٧/٢٥.

(٦) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء، رقم: (٢٠٦٥) ٢٢٤/٢، والترمذى في جامعه، أبواب النكاح، باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، رقم: (١١٢٦) ٤٣٣/٣، والنمسائي في سنته، كتاب النكاح، تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، رقم: (٥٤١٩) ٢٩٢/٣، وابن ماجه في سنته، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، رقم: (١٩٢٩) ٦٢١/١. وقال الترمذى: «هذا الحديث حسن صحيح». وقال الألبانى في صحيح أبي داود: ٣٠٦/٦: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٧) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، رقم: (١١٩٣١) ٣٣٧/١١.

(٨) أخرجه ابن حبان في صحيحه، رقم: (٤١١٦) ٤٢٦/٩، والطبراني في المعجم الكبير =

وجه الاستدلال من هذين الحديثين:

أن الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها في النكاح لا بد أن يحصل فيه ما يحصل بين الضرائر من الغيرة والحرس على الحضرة عند الزوج والشحنة وهذا مسبب للقطيعة، مما يدل على أن الرحم التي يجب أن توصل ويُحرّم أن تقطع هي الرحم المحرم، وأما غير المحرم فلا تجب صلتها؛ لجواز أن يجمع بين بناتي العم وبينتي الحال وإن كن يتضايرن ويتقاطعن.

وهو ما أشار إليه القرافي^(١)؛ فقال: «قال الشيخ الطرطوشى^(٢): قال بعض العلماء: إنما تجب صلة الرحم إذا كان هناك محرمية، وهما: كل شخصين لو كان أحدهما ذكرًا والآخر أنثى، لم يتناكحا؛ كالآباء والأمهات، والإخوة والأخوات والأجداد والجدات وإن علوا، والأولاد وأولادهم وإن سفلوا، والأعمام والعمات والأحوال والحالات.

= رقم: (١١٩٣١) / ١١، ٣٣٧، وابن عبد البر في التمهيد: ٢٧٨ / ١٨، والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة: ٦٤ / ١٤.

(١) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين القرافي، أصله من قرية بكوره بوش من صعيد مصر، ونسب إلى القرافة ولم يسكنها، وكان إماماً في أصول الدين وأصول الفقه، عالماً بمذهب مالك وبالتفسیر، وعلوم آخر، من مصنفاته: «الفرق» في القواعد الفقهية، و«الذخيرة» في الفقه، و«شرح تنقیح الفصول في الأصول»، مات سنة: (٦٨٤هـ).

ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ١٧٦ / ٥١، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٢ / ١٠، والدرر الكامنة: ٣٥١ / ٥.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أبي القرضي الفهري الأندلسي الطرطوشى الفقيه المالكى الزاهد، المعروف بابن أبي رندة، كان عالماً جليلًا، وفقهياً زاهداً، من مصنفاته «الحوادث والبدع»، و«مختصر تفسير الثعلبى»، و«سراج الملوك»، مات سنة: (٥٢٠هـ).

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣٠ / ١، وسير أعلام النبلاء: ٤٩٠ / ١٩، وشذرات الذهب: ٦٢ / ٤.

أما أولاد هؤلاء، فليست الصلةُ بينهم واجبةً لجواز المناكحة بينهم، ويدل على صحة هذا القول تحريمُ الجمع بين الأختين، والمرأة وعمتها، وخالتها؛ لما فيه من قطيعة الرحم، وترك الحرام واجب، ويرهما وترك أديتهما واجبة، ويجوز الجمع بين بناتي العم وبناتي الخال وإن كن يتضاربن، ويتقاطعن، وما ذاك إلا أن صلة الرحم بينهما ليست واجبة، وقد لاحظ أبو حنيفة هذا المعنى في التراجع؛ فقال: يحرّم التراجع في الهبة بين كل ذي رحم محرم^(١).

وقال علاء الدين السمرقندى في (تحفة الفقهاء): «لا تجب - أي: الصلة - لرَحْمٍ غير مَحْرَمٍ؛ كقرابةبني الأعمام ونحوهم ولا خلاف أنها تجب بقرابة الولادة واختلفوا في رحم محرم؛ كالأخوة والعمومة والخُرولة فعندنا تجب وعند الشافعى لا تجب»^(٢).

الدليل الثالث من المعقول: أنَّ صلة الرحم لو وجبت لجميع الأقارب، لوجب صلة جميع بني آدم، وذلك متعذر، فلم يكن بُدًّ من ضبط ذلك بقرابة تجب صلتها وإكرامها ويحرم قطعها، وتلك قرابة الرحم المَحْرَم.

وكذلك فإنَّ غير المَحْرَم حَرُمَتْ عليه الْخَلْوَةُ بغير المحارم من قريباته وحرُمَ عليه النظر إلىهنَّ، وحرُمَ عليه أن يختلط بهنَّ، وهذا ينافي أعمال الصلة؛ من الزيارة والهدية والمصالحة والجلوس، فوجود التناقض في واقع العلاقة بين صلة غير المَحْرَم وبين ما حرمه الله، يجعل الصلة الواجبة خاصة بالرحم المَحْرَم.

فهذه الأمور قرينة على أن المراد بالصلة في قوله ﷺ: (وصلوا

(٢) تحفة الفقهاء: ١٦٣/٢.

(١) الفروق: ٢٦٣/١.

الأرحام^(١) هي صلة الرحم المحرم، فلا يدخل فيها الرحم غير المحرم، إلا من باب الاستحباب والندب.

قال أبو الخطاب: «ومعلوم أن الشرع لم يرد صلة كل ذي رحم وقرابة؛ إذ لو كان ذلك، لوجب صلة جميعبني آدم، فلم يكن بد من ضبط ذلك بقرابة تجب صلتها وإكرامها، ويحرم قطعها، وتلك قرابة الرحم المحرم»^(٢).

• أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بحديث أبي رمثة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه قال: (يُدْعُ الْمُعْطَى الْعُلْيَا، أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ)^(٣).

ووجه الدلالة من هذا الحديث:

وصية النبي صلوات الله عليه بالأم والأب ثم الأدنى فالأدنى، والمراد بالأدنى فالأدنى، القرابة المowالية وهي الوارثة، قال محمد علي البكري^(٤): «قيل هو - أي الحديث السابق - عام في كل ذي رحم من ذوي الأرحام في الميراث يستوي فيه المحرم وغيره، ويدل عليه قوله عليه الصلة

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٦). (٢) ينظر: الآداب الشرعية: ٤٧٨/١.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده رقم: (٧١٠٥) ٦٧٤/١١، والطبراني في الكبير رقم: (١٨٥٦٥) ٢٧٨/٢٢. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٣/٢٦٠: «رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط». والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع رقم: (٨٠٦٧) ١٣٤٠/٢.

(٤) هو: محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، من أهل مكة، كان عالماً بالتفسير، من مصنفاته: «دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين»، و«إتحاف الفاضل بالفعل المبني وغير الفاعل»، مات سنة: (١٤٥٧هـ).

ينظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ١٨٤/٤، والأعلام: ٢٩٣/٦، ومعجم المؤلفين: ٥٤/١١.

والسلام : (ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ) ^(١).

قال النووي : «واختلفوا في حد الرحم التي تجب صلتها ، فقيل : هو كل رحم محرّم بحيث لو كان أحدهما ذكرًا والآخر أنثى ، حرّمت منا كجثمانها ؛ فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ، ولا أولاد الأخوال ، واحتج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ونحوه ، وجواز ذلك في بنات الأعمام والأخوال ، وقيل : هو عامٌ في كل رحم من ذوي الأرحام في الميراث ، يستوي المحرّم وغيره ، ويبدل عليه قوله عليه السلام : (ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ) ^(٢) هذا كلام القاضي ، وهذا القول الثاني هو الصواب ، ومما يدل عليه الحديث السابق في أهل مصر : (فَإِنَّ لَهُمْ ذَمَّةً وَرَحْمًا) ^(٣) وحديث : (إِنَّ أَبَرَّ الْبَرِّ أَنْ يَصِلَّ أَهْلَ وُدُّ أَبِيهِ) ^(٤) مع أنه لا محرّمية ، والله أعلم» ^(٥).

ونوّقش : بأن تخصيص صلة الرحم الواجبة لذي الرحم من ذوي الميراث فقط - استدلاً بحديث : (ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ) ^(٦) - لا حجّة لهم فيه ، فالدليل ليس فيه تصريح بتخصيص أصحاب الميراث دون غيرهم بالصلة ، وكذلك فإنه يتربّ على هذا القول عدم وجوب صلة الأخوال والحالات ، وهذا معارضٌ لما ورد في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسليمه أنه قال : (الحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ) ^(٧) ؛ فهذا دليل على أن الحالة بمنزلة الأم في البر ، لأنها تقرب منها في الحنّ والشفقة.

(١) دليل الفالحين ٢/١٤٩.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٧٤).

(٣) آخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب وصية النبي صلوات الله عليه وآله وسليمه بأهل مصر ، رقم : (٢٥٤٣) ٤/١٩٧٠.

(٤) آخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة ، باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما ، رقم : (٢٥٥٢) ٤/١٩٧٩.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم : ١٦/١١٣.

(٦) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٧٤).

(٧) آخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلح ، باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قيلته أو نسبة رقم : (٢٥٥٢) ٢/٩٦٠.

• أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بعموم الأحاديث الواردة في الحث على صلة الرحم ومنها :

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُكْرِمْ صَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُصِلْ رَحْمَهُ) ^(١).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبَسِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ؛ فَلَيُصِلْ رَحْمَهُ) ^(٢).

٣ - حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعُمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ) ^(٣).

٤ - حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: (الرَّحْمُ مُعلَّقةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي، وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي، قَطَعَهُ اللَّهُ) ^(٤).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث :

أن هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث التي جاءت في الأمر بصلة الرحم والنهي عن قطيعتها عامّةً في كل قرابة، ولم يرد فيها تخصيص بالمحرم أو غير المحرم، أو الوراث أو غير الوراث، فالاصل فيها العموم حتى يأتي ما يُخْصُّها، ولم يرد حديث صحيح صريح في التخصيص؛ فبقي الأمر على عمومه.

قال القرطبي - بعدما سرد أقوال العلماء في المسألة - : «والصواب

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٧).

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٦).

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٥).

أن كل ما يشمله ويعُمِّه الرحمُ تجب صلته على كل حال قرية ودينية^(١).
وقال ابن حجر الهيثمي^(٢): «والمراد بالأرحام الذين يتَأكِّدُ بِرُّهُمْ،
وَتَحْرُمُ قطْيَعُهُمْ -: جمِيعُ الأقاربِ من جهة الأب، أو الأم وإن
بعدوا»^(٣).

وقال ابن مفلح^(٤): «نص الإمام أحمد: تجب صلة الرحم مَحْرَماً
كان أو لا»^(٥).

وقال ابن حجر: «الرحم بفتح الراء وكسر الحاء المهملة يطلق على
الأقارب؛ وهو من بينه وبين الآخر نَسَبٌ، سواء كان يرثه أم لا، سواء
كان ذا محرم أم لا، وقيل: هُمُ المحارمُ فقط، والأول هو الراجح؛ لأن
الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوالي من ذوي الأرحام
وليس كذلك»^(٦):

ونوقيش: بأن ما استدلوا به من أدلة عامة في صلة الرحم غاية ما

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٤٨/١٦.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنباري، شهاب الدين،
أبو العباس، ولد بمصر سنة: (٩٠٩هـ) أحد علماء الشافعية، وكان له اهتمام بالفقه
والحديث والرقائق، ومن تصانيفه: «تحفه المحتاج شرح المنهاج»، و«الصواعق
المحرقة في الرد على أهل البدع والزنادقة»، و«إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات
الصيام»، مات سنة: (٩٧٤هـ).

ينظر ترجمته في: البدر الطالع: ١٠٩/١، ومعجم المؤلفين: ١٥٢/٢، والأعلام: ٢٣٤/١.

(٣) الفتاوى الكبرى الفقهية: ٢٤٥/٤.

(٤) هو: محمد بن مفلح بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميسي
الصالحي، ولد ونشأ في بيت المقدس، كان عالماً بمنذهب الإمام أحمد بن حنبل، من
تصانيفه «كتاب الفروع»، و«النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر لابن تيمية»،
و«أصول الفقه»، و«الآداب الشرعية الكبرى»، توفي بصالحة دمشق: (٧٦٣هـ).

ينظر ترجمته في: البداية والنهاية: ٢٣٣/١٤، والدرر الكامنة: ١٤/٦، وشنرات
الذهب: ١٩٩/٦.

(٥) الآداب الشرعية: ٤٧٨/١. (٦) فتح الباري: ٤١٤/١٠.

تفيده هو استحباب الصلة والندب إليها، وليس هو محل النزاع، ولو وجبت صلة الرحم لجميع الأقارب، لوجب صلة جميع بنى آدم، وهذا متعدر؛ كما سبق في قول أبي الخطاب.

وأما قولهم: إن قصر الصلة الواجبة على الرحم المحرم يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال، فيجاب عنه: بأن الصلة الواجبة التي يأثم الشخص بقطعها هي صلة ذي الرحم المحرم، وأما ما سواها فإنه يستحب صلتها، وينال من وصلها الفضل المترتب على الصلة.

الترجيح:

بعد النظر في أدلة كل قول وما استدلوا به، فالذى يتراجع - والله أعلم - في هذه المسألة هو القول الأول؛ وهو أن صلة الرحم تجب لذى الرحم المحرم، ويحمل الأمر فيما استدل به أصحاب القول الثاني والثالث على أنه أمر ندب، واستحباب، وليس أمر حتم وإيجاب، وعلى ما ترجح، فالحاصل أن الرحم على قسمين: رحم يجب أن توصل، ويحرم أن تقطع، وهي كل رحم محرم، كالعمات، والخالات، والأعمام، والأخوال، ورحم يُكره أن تقطع، ويندب أن توصل؛ وهي كل رحم غير محرم؛ كأبناء الأعمام وأبناء الأخوال. والله أعلم.



المطلب الثاني

ضابط القدر الواجب في صلة الرحم

القدر الواجب في صلة الرحم يكون بالفعل؛ وهو الإحسان للأقارب والعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم، ويكون أيضاً بالترك؛ وهو كف الأذى عنهم، والمعنى الجامع لذلك إيصال ما أمكن من الخير إليهم ودفع ما أمكن من الشر عنهم بحسب الوسعة والطاقة لكل شخص بحسب منزلته وحاله و المناسبة صلته.

وليس هناك مقدار معين أو محدد للصلة الواجبة، وإنما مرجع ذلك إلى العرف، وقد ذكر ذلك عدد من العلماء، قال العراقي^(١): «صلة الرحم الإحسان إلى الأقارب على حسب حال الواصل والموصول، فتارة يكون بالمال، وتارة يكون بالخدمة، وتارة بالزيارة والسلام... وغير ذلك»^(٢).

وقال النووي: «أما صلة الرحم، ففعلك مع قريبك ما تعلمه به وأصلًا غير منافر ومقاطع له، ويحصل ذلك تارة بالمال وتارة بقضاء حاجته أو خدمته أو زيارته»^(٣).

(١) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، الحافظ أبو الفضل، زين الدين، العراقي، الكردي، الشافعي. ولد بجهة إربيل بالعراق سنة: (٦٢٥هـ)، وقدم مصر صغيراً مع والده فتعلم ونبيغ، ورحل إلى دمشق وحلب والحجاج والإسكندرية، وأخذ عن جماعة من العلماء، وكان من كبار المحدثين الحفاظ، من مصنفاته: «الألفية في علوم الحديث»، و«فتح المغيث شرح ألفية الحديث». و«المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الآثار» توفي بالقاهرة سنة: (٨٠٦هـ).

يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٩/٤، ومعجم المؤلفين: ٢٠٤/٥، والضوء اللامع: ١٧١/٤.

(٢) روضة الطالبين: ٣٩٠/٥.

(٣) طرح الشريبي: ١٨١/٤.

وجاء في فتاوى ابن الصلاح^(١): «صلة الرحم هي أن تكون مع نسيبه وقاربه بحيث يعد واصلاً له متجنباً لما يوجب المنافرة بين قلبيهما والمقاطعة، وإذا حصل ذلك بمحاتبة الغائب كفى في ذلك»^(٢).

قال ابن عابدين^(٣): «صلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام، وتحية، وهدية، ومساعدة، ومجالسة، ومكالمة، وتلطف، وإحسان، وإن كان غائباً يصلهم بالمكتوب إليهم، فإن قدر على السير كان أفضل»^(٤).

قال القاضي عياض: «ولكن الصلة درجات بعضها أرفع من بعض، وأدناؤها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة وال الحاجة، فمنها واجب، ومنها مستحب، فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له، لم يسم واصلاً»^(٥).

(١) هو: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر التصري الكردي الشهيروري المعروف بابن الصلاح، الشرخاني الملقب تقى الدين، الفقيه الشافعى، كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، من مصنفاته: «معرفة أنواع علم الحديث»، «الأمامي»، «الفتاوى»، «شرح الوسيط»، و«صلة الناسك في صفة المناسك»، مات سنة: ٦٤٣هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٤٣/٣، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٢٦/٨، والبداية والنهاية: ١٦٨/١٣، وشنرات الذهب: ٥/٢٢١.

(٢) فتاوى ابن الصلاح: ١/٣٩٩.

(٣) هو: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقى، فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره، ولد بدمشق سنة: ١١٩٨هـ، من مصنفاته «رد المحتار على الدر المختار»، «لرفع الأنوار عما أورده الحلبي على الدر المختار»، و«العقود الدرية في تنقیح الفتاوى الحامدية»، مات سنة: ١٢٥٢هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام: ٤٢/٦، ومعجم المؤلفين: ١١/١٩٣.

(٤) الدر المختار: ٦/٤١.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/١١٣.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «وصلة الأقارب بما جرى به العرف واتباعه الناس؛ لأنّه لم يُبيّن في الكتاب ولا السنة نوعها ولا جنسها ولا مقدارها؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يُقيّد بشيء معين... بل أطلق؛ ولذلك يرجع فيها للعرف، فما جرى به العرف أنه صلة فهو الصلة، وما تعارف عليه الناس أنه قطيعة فهو قطيعة»^(١).

وعلى هذا فإنّه يقال: إنّ القدر الواجب في صلة الرحم مرجعه إلى العرف؛ كما قرر ذلك العلماء، ويكون بحسب حال الواصل والموصول، فتارة يكون بالمال، وتارة بالزيارة والسلام، وتارة بالخدمة والمساعدة، وتارة بكف الأذى.



(١) شرح رياض الصالحين: ٣/١٨٥.

رَفِعٌ
جَنْدُ الْأَسْعَادِ الْمُجَاهِيُّ
لِسَانُهُ لِلَّهِ الْغَرْوَارِ
www.moswarat.com

المبحث الثاني

الرحمُ المستحبٌ صِلَّتْهَا

* ويشتمل على مطلبات:

- المطلب الأول: ضابط الرحم المستحب صلتها.
- المطلب الثاني: ضابط القدر المستحب في صلة الرحم.



المطلب الأول

ضابط الرحم المستحب صلتها

من خلال بحث المسألة الأولى - ضابط الرحم الواجب صلتها - تبين أن الرحم المستحب صلتها هي الرحم غير المحرم كأبناء الأعمام والعمات والأخوال والخالات، فهو لا يليسا من الرحم المحرّم، وعليه فإن صلتهم مستحبة لعموم النصوص الواردة في البحث على صلة الرحم^(١)، وهذا حاصلٌ كلامٌ أهل العلم في هذه المسألة، لكن لا يخفى ما جاء في صلة الرحم من عظيم الثواب، وما جاء في قطعيتها من أليم العقاب، وهذا يدعو إلى تحري صلة الرحم، والحذر من قطعيتها؛ من أجل الاحتياط للدين، ولأن الخروج من الخلاف أمر مستحب.



(١) أورد بعضها في المبحث السابق.

المطلب الثاني

ضابط القدر المستحب في صلة الرحم

سبق أن بينا أنه ليس هناك مقدار معين أو محدد للصلة وإنما يرجع في ذلك إلى العرف، والقدر المستحب في صلة الأرحام هو الزائد عن القدر الواجب، وهو الذي لا يتأذى الأرحام والأقارب إذا فقد، ولا تترتب عليه مفسدة.

قال القاضي عياض: «ولكن الصلة درجات، بعضها أرفع من بعض، وأدنىها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة؛ فمنها واجب، ومنها مستحب، ولو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها، لم يسمى قاطعاً، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له، لم يسمّ واصلاً»^(١).



(١) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/١١٣.

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمْ لِلَّهِ الْفَرْوَانَ

www.moswarat.com

المبحث الثالث

صلة ذي الرحم الفاسق

* ويشتمل على مطلبان:

- المطلب الأول: ضابط ذي الرحم الفاسق.
- المطلب الثاني: صلة ذي الرحم الفاسق.

* * * *

المطلب الأول

ضابط ذي الرحم الفاسق

الفاسق في اللغة: من الفسق، وهو في الأصل خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد؛ ومنه قولهم: فَسَقَ الرُّطْبُ: إذا خرج عن قشره، ويطلق على الخروج عن الطاعة، وعن الدين، وعن الاستقامة^(١).

وفي الاصطلاح: هو من خرَّج عن طاعة الله؛ بارتكاب كبيرة من كبائر الذنوب، أو بالإصرار على صغيرة^(٢).

إذا كان ذو الرحم مرتكباً لكبيرة من كبائر الذنوب أو مُصراً على صغيرة، فإنه يعتبر فاسقاً يُوصل بحسب حال فسيقه؛ لأن الفاسق قد يكون مجاهاً بفسقه، وقد يكون مُتَسْتَرًا بفسقه، وسيأتي تفصيل ذلك في المطلب التالي.



(١) ينظر: لسان العرب: ٣٠٨/١٠، والقاموس المحيط ص: (١١٨٥).

(٢) ينظر: التوفيق على مهامات التعريف ص: (٥٥٧)، القاموس الفقهي: ٢٨٦/١.

المطلب الثاني

صلة ذي الرحم الفاسق

تبني صلة ذي الرحم الفاسق على حَسْبِ نوع فسقه، فذو الرحم الفاسق قد يكون مجاهاً بفسقه وفجوره داعياً لذلك، وقد يكون متستراً بفسقه وفجوره.

أما الأول: فينبغي ألا يُجامِلَ في ذلك، بل يهجر ويقطع ولا يوصل، ويعتبر هذا من أَجَلِّ القربات عند الله عَزَّلَهُ . إلا إن كان في مداراته واتقائه درءٌ مفسدة أو جلبٌ منفعة استحبَّ صلتهُ ويكون ذلك بحسب الحاجة، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا، وقد قال الله عَزَّلَهُ : ﴿إِنَّمَا تَكْتُمُ مِنْهُمْ تُكْنَةٌ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقد هَشَّ وَيَشَّ رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ في وجه عُييْنةَ بْنِ حَصْنِي، وقد قال عندما استأذن عليه: (يُئْسَ أَخُوهُ الْعَشِيرَةِ) ^(١).

وهذه الصلة يجب أن تقتصر على الواجب، دون الانبساط إليهم أو التوسيع في إجابة دعوتهم، كما يجب الإعلانُ بكراهية ما هم عليه، وعدم مجالستهم أثناء غشيانهم المنكر، فإن ذلك كله مُحرّم.

وأما الثاني: وهو المتستر بفسقه وبدعته، فهذا يعامل معاملة المسلم مستور الحال، وتجب صلته ومناصحته.

والنصوص الواردة في صلة الأرحام عامة لا تختص بالأبرار دون

(١) آخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ فاحشاً ولا متفحشاً رقم: ٥٦٨٥ / ٥٢٤٤، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب مداراة من يتقي فحشه رقم: ٢٥٩١ (٤/٢٠٠٢)، من حديث عائشة عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الفجار؛ ولذلك فهي تحمل على عمومها، فيدخل فيها الفاسق، والعامُ يبقى على عمومه كما هو متقرر في محله من كتب علم الأصول، قال ميمون بن مهران^(١): «ثلاث تؤدي إلى البر والفاجر: الرحم توصل بَرَةً كانت أو فاجرةً، والأمانة تؤدي إلى البر والفاجر، والعهد يُوفى للبر والفاجر»^(٢).

وقد وردت نصوص كثيرة تدل على وجوب صلة المشرك والكافر غير المعادي، وإذا كان هذا في حق المشرك الكافر ففي حق الفاسق المسلم من باب أولى.

ومن ذلك قول أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم، فَاسْتَفْتَتُ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم، قُلْتُ: إِنَّ أُمِّي قَلِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَفَأَصِلُّ أُمِّي؟ قَالَ: (نَعَمْ صِلِّي أُمِّكَ)»^(٣).

وليس هناك ذنب أعظم من الشرك ومع ذلك لم يمنعها صلوات الله عليه وسلم من صلة أمها؛ فلعل ذلك يكون سبباً في هدايتها.

ومما يدل على وجوب وصل ذي الرحم الفاسق أن النبي صلوات الله عليه وسلم قال:

(١) هو: ميمون بن مهران الرقي، أبو أيوب، فقيه من القضاة. كان مولى لامرأة بالكوفة، وأعتقته، فنشأ فيها، ثم استوطن الرقة (من بلاد الجزيرة الفراتية) فكان عالم الجزيرة، وسيدها، استعمله عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضائها، وكان على مقدمة الجندي الشامي، مع معاوية بن هشام بن عبد الملك، لما عبر البحر غازياً إلى قبرص، ستة: (١١٨هـ) وكان ثقة في الحديث، مات سنة: (١١٧هـ).

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٣٣/٨، وتاريخ بغداد: ٧٩/٦، وسير أعلام: النبلاء ٧١/٥.

(٢) ينظر: الآداب الشرعية: ٤٧٩/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها، باب الهدية للمشركين رقم: ٢٤٧٧، ٩٢٤/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين... رقم: ١٠٠٣، ٦٩٦/٢.

(لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمُهُ وَصَلَهَا) ^(١).

قال السبكي ^(٢) - شارحاً للحديث - : «وهذا يدل على وجوب صلة القريب الفاسق؛ لأن القاطع فاسق وقد أمر بصلته وجعلت هي الصلة» ^(٣) :

فالقاطع لرحمه فاسق، وقد أمر النبي ﷺ بصلته، لكن إن كان في مقاطعة ذي الرحم الفاسق زجرٌ له عن الفسق، وحملٌ له على الطاعة: فلا يحرم.

وقد قيل للإمام أحمد: رجل له إخوة وأخوات بأرضِ غصِبٍ، ترى أن يزورهم؟ قال: «نعم، ويزورهم ويراودهم على الخروج منها، فإن أجابوا وإلا لم يقم معهم، ولا يدع زيارتهم» ^(٤).

قال ابن حجر - بعدهما تكلم عن صلة الرحم الكافر وضوابطها - : «وأما من كان على الدين ولكنه مقصّر في الأعمال - مثلاً - فلا يشارك الكافر في ذلك» ^(٥)، أي: في القيد المذكور في صلة القريب الكافر.

فهذا هو الأصل العام في صلة الفاسق، ولكن إذا كان الواصل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ليس الواصل بالمخالف، رقم: ٥٦٤٥ / ٥٢٣٣.

(٢) هو: علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، تقى الدين، أنصاري خوزجي، نسبته إلى سُك العبيد بالمنوفية بمصر، ولد بها، ثم انتقل إلى القاهرة والشام. ولد قضاء الشام سنة: (٧٣٩هـ) واعتقل، فعاد إلى القاهرة وتوفي بها عام: (٧٥٦هـ)، من تصانيفه: «الابهاج شرح المنهاج» في الفقه، و«المسائل الحلبية وأجوبتها»، و«مجموعة فتاوى». ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: ١٣٩/١٠، والبداية والنهاية: ٢٥٢/١٤، وشذرات الذهب: ١٨٠/٦.

(٣) فتاوى السبكي: ٥١٧/٢.

(٤) ينظر: الآداب الشرعية: ٤٧٨/١.

(٥) فتح الباري: ٤٢١/١٠.

لا يؤمن على دينه من الهُنْك، أو رأى عدم استجابة لدعوته، أو رأى الهجر أنسع له؛ فعليه أن يقاطعه، قال ابن أبي جمرة^(١) في شرحه لمعنى الصلة: «المعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة، وهذا في حق المؤمنين، وأما الكفار والفساق، فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة»^(٢).

فصلة الفاسق ومقاطعته تخضع للمصلحة، وعليه فإذا كانت زيارته تصلحه وتتفعله في دينه، فإنه يزار ويُنصح، وأما إذا كانت مقاطعته أصلح لحاله فإنها الأولى.



(١) هو: عبد الله بن سعد بن أبي جمرة، أبو محمد، الأزدي، الأندلسي، من العلماء بالحديث، مالكي،أخذ عنه صاحب المدخل ونقل عنه كثيراً في كتابه، من تصانيفه: (جمع النهاية) اختصر به صحيح البخاري، ويعرف باسم اختصار ابن أبي جمرة، وبهجة النفوس، و«المurai الحسان»، توفي سنة: (٦٩٥هـ).

ينظر في ترجمته: البداية والنهاية: ٣٤٦/١٣، والأعلام: ٢٢١/٤.

(٢) فتح الباري: ٤١٨/١٠.



صلة ذي الرحم الكافر

* ويشتمل على مطلبان:

- المطلب الأول: صلة ذي الرحم الكافر المعادي.
- المطلب الثاني: صلة ذي الرحم الكافر المسالم.

* * * *

المطلب الأول

صلة ذي الرحم الكافر المعادي

من عدل الإسلام وإنصافه أنه فرق بين الكافر المعادي والكافر غير المعادي؛ فليس من العدل والإنصاف التسوية في الصلة بين الأرحام، المسلمين وكافرهم، ببرهم وفاجرهم.

فالكافار منهم المحارب المقاتل للمسلمين، ومنهم المسالِمُ، والمبتدعةُ والفحار منهم المجاهر ببدعته وفسقه الداعي لذلك، ومنهم المستتر ببدعته وفجوره، ولكل من هؤلاء حكم؛ ولهذا فرق الله تعالى بين الكافرين في العذاب؛ حيث جعل النار دركات، كما أن الجنة درجات؛ فأبو لهب في الدركات السفلی من النار؛ وذلك لشدة بغضه وعداوه وفجوره في الخصومة لابن أخيه عليهما السلام، وأبو طالب في ضحصاً من النار يغلى منه دماغه، وذلك لحبه لرسول الله عليهما السلام، ودفاعه عنه حميّةً.

فعلى المسلم أن يراعي هذه الفروق، في يصل منْ أمرَ الله بوصلِهم، وأن يقطع منْ أمرَ الله بقطعِهم.

فذو الرحم الكافر المعادي المحارب، يقاطع ولا يوصل إلا من بباب المداراة والانتقاء لشّره، ونجد ذلك متجلساً في عقيدة الأنبياء والرسل وأتباعهم في أقربائهم وذويهم، فكثير منهم تبراً وتخلى عن القرابات الكافرة والفاجرة، وهذا هو صدق الإيمان؛ يقول تعالى: ﴿لَا يَحْدُثُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَدِّوُنَ مِنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَئِنْ كَانُوا مَأْبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ أَلْيَمَنَ وَأَيَّدَهُمْ يَرُوحُ مِنْهُ وَيَدْخُلُهُمْ حَتَّىٰ تَجْرِي مِنْ تَحْنَّنَهُ الْأَنْهَرُ﴾

خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضِيَ عَنْهُمْ أَوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ》 [المجادلة: ٢٢].

فهذا نوح عليه السلام، قال الله على لسانه: «رَبَّنَا لَا تَنْذِرْنَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَفَّارِ مَنْ دَيَّرَاهُ» [نوح: ٢٦] وفي هؤلاء الكافرين الذين دعا عليهم أرحامه وكثير من أقاربه.

وهذا إبراهيم عليه السلام والذين معه يقولون لقومهم: «إِنَّا بِرَبِّكُمْ وَنَحْنُ عَبْدُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كُفَّارًا يَكْفُرُونَ بِرَبِّكُمْ وَيَقُولُونَ أَنَّا مُعْصِيَةُ اللَّهِ وَالْأَعْصَيَةُ أَبْدَى حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ» [المتحنة: ٤].

وآسية امرأة فرعون تبرأت من زوجها الكافر، وقالت: «رَبِّي أَتِنِّي لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَحْنُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَّلَهُ وَنَحْنُ مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» [العربي: ١١].

وقال النبي عليه السلام: (إِنَّ الَّذِي أَبْيَ فُلَانٍ لَيْسُوا لَيْ بِأَوْلَيَاءِ، إِنَّمَا وَلِيَ اللَّهُ، وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ) ^(١):

فهذه النصوص من الكتاب والسنّة تبيّن أن الأصل في القرير الكافر المعادي أنه يمقاطع ولا يوصل، إلا في بعض الحالات؛ كائناً شرّه ونحوه.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب تبل الرحمن بلالها، رقم: (٥٦٤٤) ٢٢٣٣ / ٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب موالة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم، رقم: (٢١٥) ١٩٧ / ١، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

المطلب الثاني

صلة ذي الرحم الكافر المساالم

لم يمْنَع الشارعُ الحكيمُ من صلة ذي الرحم الكافر المساالم، والإحسانُ إليه إذا كان في ذلك مصلحةً راجحةً؛ لأن تكون هذه الصلة طمعاً في دخوله الإسلامَ، بل قد أمر الله تعالى أن تبرّهم وتُقْسِطُ إليهم؛ فقال تعالى: ﴿لَا ينْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُفْتَنُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يُخْجِلُوكُمْ بِنِيَّرُكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ لِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «لا ينهاكم الله عن البر والصلة والمكافأة بالمعروف والقسط للمسركين من أقاربكم وغيرهم؛ حيث كانوا بحال لم يتسبوا لقتالكم في الدين والإخراج من دياركم، فليس عليكم جناح أن تصلوا بهم؛ فإن صلتهم في هذه الحالة لا محذور فيها ولا مفسدة»^(١).

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «قدمت على أمي وهي مشركة في عهد رسول الله عليه السلام، فاستفتيت رسول الله عليه السلام؛ قلت: إن أمي قدمنت وهي راغبة أفالصلوة أمي؟ قال: (نعم صلي أمك)»^(٢).

قال الخطابي^(٣): «فيه أن الرحم الكافرة توصل بالمال ونحوه، كما

(١) تيسير الكريم الرحمن ص: (٨٥٧). (٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٩٠).

(٣) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان من أهل كابل، من نسل زيد ابن الخطاب، كان فقيهاً أديباً محدثاً له التصانيف الحسان، منها: «معالم السنن» في شرح أبي دواد، و«غريب الحديث»، و«شرح البخاري». قال عنه ابن كثير: «وله فهم ملحوظ وعلم غزير ومعرفة باللغة والمعاني والفقه»، مات سنة: (٣٨٨هـ).

بنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢١٤/٢، والبداية والنهاية: ٣٢٤/١١، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة: ١٥٦/١.

تُوصلُ المُسْلِمَةُ قَالَ: وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ وجوبُ نفقةِ الْأَبِ الْكَافِرِ، وَالْأُمُّ الْكَافِرَةِ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُسْلِمًا»^(١).

قال ابن حجر: «إن صِلَةَ الرَّحْمِ الْكَافِرِ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهَا بِمَا إِذَا آتَى أَنْسٌ مِنْهُ رَجُوعًا عَنِ الْكُفَّارِ، أَوْ رَجَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ صَلْبِهِ مُسْلِمًا»^(٢).

فالكافار المسالمون تكون صلتهم ببذل الجهد في وعظهم ومناصحتهم، ودعوتهم إلى الإسلام وإلى الاستقامة بشتى الطرق، ولهذا كان رسول الله ﷺ حريصاً على هداية عمّه أبي طالب حتى ساعة الاحتضار، ولم ييأس منه إلى أن نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وأيضاً تكون صلتهم بالدعاء لهم بالهدایة بظاهر الغيب، فقد كان رسول الله ﷺ يدعو لقومه: (اللَّهُمَّ اهْدِ قَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)^(٣)، ولما قدم الطفيلي وأصحابه فقالوا: يا رسول الله، إن دُوساً قد كفرت وأبىت فادع الله عليها، فقيل: هلكت دُوساً، فقال: (اللَّهُمَّ اهْدِ دُوسًا وَأَئِتْ بِهِمْ)^(٤).



(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر ٥/٢٣٤. (٢) فتح الباري ١٠/٤٢١.

(٣) أخرجه البهقي في شعب الإيمان، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رقم: (١٣٧٥) ٣/٤٥، وقال: مرسلاً. و قال الألباني في ضعيف الجامع رقم: (١٦٣٦) ١/٢٣٧: «ضعيف».

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة... رقم: (٢٥٢٤) ٤/١٩٥٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رَفْعٌ

جَبَ لِلرَّحْمَنِ الْجَنَاحَيْ
السَّمَاءُ لِلَّهِ الْفَزُورُ كَبِيرٌ

www.moswarat.com



الفصل الثاني

أحوال المأمور بصلة الرحم

* وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الواصل.
- المبحث الثاني: المكافئ.
- المبحث الثالث: القاطع.



رَفِيع

عِبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
الْكَلِيلُ لِلَّهِ الْفَرِaud كَلِيلٌ

www.moswarat.com



* ويشتمل على مطلبات:

المطلب الأول: تعريف الواصل.

المطلب الثاني: ضابط الواصل للرحم.

* * * *

المطلب الأول

تعريف الواصل

الواصل في اللغة: من الوَاصِلِ؛ وهو ضدُّ القَطْعِ؛ كما مر بنا في تعريف الصلة^(١).

والواصل في الشرع: هو الذي إذا قُطِعْتْ رَحْمُهُ وَصَلَّهَا؛ كما في الحديث: (لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِيِّ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ هُوَ الَّذِي إِذَا قُطِعْتْ رَحْمُهُ، وَصَلَّهَا)^(٢). وليس هناك تعريف أفضل من تعريف النبي ﷺ؛ فقد أعطي جوامع الكلم.



(١) ينظر: ص: (٢٤).
(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٩١).

المطلب الثاني

ضابط الواصل للرحم

ضابط الواصل للرحم: هو أن تكون صلته لأجل الله تعالى؛ يصلها تقرباً إليه، وامتناعاً لأمره، لا لأجل صلة من وصله، وهذا ما يُبيّنه الحديث السابق: (لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِعِ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ هُوَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمُهُ وَصَلَهَا).

وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر رضي الله عنه موقوفاً: «لَيْسَ الْوَاضِلُ أَنْ تَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ؛ ذَلِكَ الْقِصَاصُ، وَلَكِنَّ الْوَاضِلَ أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعْتَ»^(١).

أما إذا كانت الصلة مكافأةً ورداً للجميل، وليس مبادرةً وابتداءً، فإنها حينئذ تكون مقابلة بالمثل وليس بصلة، وذلك كمن يهدى مقابل من يهدى له، ويحرم من لا يهدى له، ويزور مقابل زيارة من زاره، ويهجو ويقاطع من لم يزره^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي فَرَابَةً أَصِلُّهُمْ وَيَقْطَعُونِي، وَأَخْسِنُ إِلَيْهِمْ وَيُسْبِئُونَ إِلَيَّ، وَأَخْلُمُ عَنْهُمْ وَيَجْهَلُونَ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: (لَيْنَ كُنْتَ كَمَا قُلْتَ، فَكَانَنَا تُسْفِهُمُ الْمَلَ، وَلَا يَرَأُ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ ظَاهِرٌ عَلَيْهِمْ مَا دُمْتَ عَلَى ذَلِكَ)»^(٣):

فالواصل الذي يصل من قطعه قد بلغ حال المصطفين الأخيار من

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، رقم: ٤٣٨/١٠، ١٩٦٢٩. والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: ٧٩٥٨/٦. وسكت عنه ابن حجر في فتح الباري: ٤٢٣/١٠.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٤٢٤/١٠.

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٥٣).

الرَّسُولُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَتَبَاعُهُمْ، كَحَالِ رَسُولِنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَوْمِهِ، وَمُقَابَلَةُ إِسَاعَتِهِمْ لَهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ، فَقَدْ قَالَ لَهُ مَلِكُ الْجَبَلِ: إِنْ شَئْتَ أَنْ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشِبَيْنَ^(١)؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا)^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: (رَبُّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)»^(٣).

وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ مِسْطَحٍ ابْنِ خَالِتِهِ الَّذِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، بَعْدَ أَنْ سَعَى فِي إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ عَلَى ابْنَتِهِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا; فَأَقْسَمَ أَبُو بَكْرَ أَنْ لَا يَنْفِقَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا يَأْتِيَ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةُ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَيَعْفُوا وَلَيَصْفَحُوا أَلَا تَبْجُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» [النُّور: ٢٢] فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ النَّفَقةِ الَّتِي كَانَ يَنْفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ: لَا أَنْزِعُهَا مِنْهُ أَبَدًا^(٤).



(١) (الأخشبان): هما الجبلان اللذان ينهمما مكة. غريب الحديث لابن الجوزي: ٢٧٨/١.
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بده الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء فوافقت إدحاماها الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه، رقم: (٣٠٥٩). من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
 (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدین، باب إذا عرض الذمي وغيره بسب النبي . . . ، رقم: (٦٥٣٩/٦)، ٢٥٣٩، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غرفة أحد، رقم: (١٧٩٢/٣). ١٤١٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازی، باب حديث الإفك، رقم: (٦٣٠١) ٦٢٥٨، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبۃ، باب في حديث الإفك وقبول توبۃ القاذف، رقم: (٢٧٧٠/٤). ٢١٢٩.

المبحث الثاني

المكافئ

* ويشتمل على مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المكافئ.

المطلب الثاني: ضابط المكافئ.

* * * *

المطلب الأول

تعريف المكافئ

المكافئ في اللغة: المجازي؛ يقال: كافية على الشيء، أي: جازأة^(١).

والمكافئ في الاصطلاح: هو الذي يعطي لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير، فيصل من وصله ويقطع من قطعه^(٢).



(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/١٨٠، ولسان العرب: ١٣٩/١.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ١٠/٤٢٣، ٤٢٤، وفيض القدير: ٥/٣٦١.

المطلب الثاني

ضابط المكافئ

ضابط المُكافئ: هو أن تكون صلة الواصل مكافأة على صلة الموصول، فإذا زاد الموصول في الصلة، زاد الواصل، وإذا قطع، قطع.

والفرق بين الواصل والمكافئ: أن الواصل من يتفضّل ولا يتفضّل عليه، والمكافئ الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذ.

كما تقع المكافأة بالصلة من الجانبيين، كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبيين، فمن بدأ حينئذ، فهو الواصل، فإن جوزي، سُمي من جازاه مكافئاً^(١).

وقد سبق قول النبي ﷺ: (لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكافِئِ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ هُوَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَّهَا)^(٢)، قال العيني: « قوله: (لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكافِئِ) قيل: معناه ليس الواصل رَحِمُهُ الذي يصلهم مكافأة لهم على صلة تقدمت منهم إليه، فكما فهم عليها بصلة مثلها، وقد رُوي هذا المعنى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ حيث قال: «ذَلِكَ الْقِصَاصُ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ»^(٣)^(٤).

وقال الطيبي: «ليست حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله، ولكنه من يتفضّل على صاحبه»^(٥).



(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٤٢٤/١٠.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٩١).

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

فتح الباري لابن حجر: ٤٢٣/١٠.

شرح سنن أبي داود: ٤٥٥/٦.

رَفِعٌ

جِبْرِيلُ الرَّحْمَنِ الْجَنَّاتِيُّ
أَسْكَنَنَا إِلَيْهِ الْفَرْوَانَ كَمْ

www.moswarat.com

المبحث الثالث

القاطع

* ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القاطع.

المطلب الثاني: ضابط القاطع للرحم.

المطلب الثالث: أنواع قطبيعة الرحم وأحكامها.



المطلب الأول

تعريف القاطع

أصل القاطع في اللغة من القطع: وهو إبانة أو فضل شيءٍ من

شيءٍ^(١).

والقاطع في الاصطلاح: هو الذي يقطع من وصله، وهو الذي يُتفضُّل عليه، ولا يَتفضُّل^(٢).



(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٣٢/٤، ولسان العرب: ٢٧٦/٨.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٤٢٤/١٠.

المطلب الثاني

ضابط القاطع للرحم

ضابط القاطع: هو أن يقطع الرحم الواجب صلتها، من غير عذر شرعيّ، وأن يكون ذلك بما عرف في الشرع والعرف أنه قطيعة؛ كالإساءة إلى أرحامه، وعدم الإحسان إليهم، وعقوقهم، ونحو ذلك.

قال الصناعي^(١): «اختلف العلماء بأي شيء تحصل القطيعة للرحم؛ فقال الزين العراقي: تكون بالإساءة إلى الرحم. وقال غيره: تكون بترك الإحسان؛ لأن الأحاديث أمرت بالصلة ناهية عن القطيعة؛ فلا واسطة بينهما، والصلة: نوع من الإحسان؛ كما فسرها بذلك غير واحد، والقطيعة ضدّها؛ وهي ترك الإحسان»^(٢). وقال الحافظ ابن حجر: «القاطع الذي يُفضّل عليه ولا يَفْضُل»^(٣).



(١) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح، أبو إبراهيم، الكحلاني ثم الصناعي، ولد بمدينة كحلاں سنة: ١٠٩٩هـ، أحد علماء اليمن المجتهدين، من تصانيفه: «توضیح الأفکار، شرح تفییح الانظار»، و«سبل السلام شرح بلوغ المرام»، و«إرشاد النقاد إلى تیسیر الاجتہاد». توفي بصنعاء سنة: ١١٨٢هـ.

ينظر ترجمته في: البدر الطالع: ٢٦٣/٦، والأعلام: ١٣٣/٢، ومعجم المؤلفین: ٥٦/٩.

(٢) سبل السلام شرح بلوغ المرام: ٤/٣١٤.

(٣) فتح الباري: ١٠/٤٢٤.

المطلب الثالث

أنواع قطيعة الرحم وأحكامها

تقسم قطيعة الرحم باعتبار الرحم المقطوعة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: قطيعة الوالدين، وهي أشد تحريمًا؛ لأن صلة الوالدين واجبة وجوبًا مؤكداً.

وقد ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أن درجات الصلة تتفاوت بالنسبة للأقارب؛ فهي في الوالدين أشد من المحارم، وفيهم أشد من غيرهم^(١).

النوع الثاني: قطيعة الأقارب الواجبة صلتهم من غير الوالدين؛ كالإخوان، والأخوات، والخالات والعمات - وهذه أيضًا محرمة، ولكنها أقل بشاعة من النوع الأول.

النوع الثالث: قطيعة الأقارب المستحبة صلتهم، وهُم مَنْ كان من غير المحارم^(٢)، كأبناء وبنات الأعمام والأخوال وأبناء وبنات العمات والخالات ونحوهم.

وتقسم قطيعة الرحم باعتبار جنس القطيعة إلى نوعين:

النوع الأول: القطيعة بالإساءة إلى الأرحام، وهي أشد أنواع القطيعة؛ حيث إن الإساءة محرمة مع عامة الناس فضلاً عن الأقارب الذين هم أولى الناس بالإحسان، وقد تكون الإساءة بالقول أو الفعل؛ من ضرب وشتم وهجر وعداوة ونحوها.

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٤١١ / ٦، والزواجر: ٦٧٣ / ٢.

(٢) قد سبق ذكر هذه الأنواع في الفصل الأول: أقسام صلة الرحم.

وقد ثبت أن ترك الإساءة من سمات المسلم؛ كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً: (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)^(١)، وهذا في حق المسلم، فما بالك في حق المسلم القريب؟!.

النوع الثاني: القطيعة بترك الإحسان إلى الأقارب، فقطع المكلف ما ألهه قريبة منه من سابق الصلة والإحسان لغير عذر شرعى يصدق عليه أنه قطع رحمه، وقد عده بعضهم كبيرة^(٢).

ولذلك لما حلف أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن لا يتصدق على مسْطح - الذي خاض في حادثة الإفك - جاءه العتاب في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةُ أَنْ يُقْتَلُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينَ وَالْمَهْجُورِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَيَعْفُوا وَلَيَصْفَحُوا أَلَا يَحْبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَلَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢] يقول ابن كثير^(٣): «هذه الآية نزلت في الصديق، حين حلف ألا ينفع مسْطح بن أثاثة بنافعة بعدما قال في عائشة ما قال، كما تقدم في الحديث، فلما أنزل الله براءة أم المؤمنين عائشة، وطابت النفوس المؤمنة واستقرت، وتاب الله على من كان تكلم من المؤمنين في ذلك، وأقيم الحد على من أقيمت عليه - شرعاً تبارك وتعالى، وله الفضل والمنة، يعطى الصديق على قريبه ونبيه، وهو مسْطح بن أثاثة؛ فإنه كان

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمين من لسانه وبده رقم: (١٠) / ١٣.

(٢) ينظر: الزواجر: ٦٧٣/٢، وتحفة المحتاج: ٣٠٨/٦.

(٣) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، أبو الفداء، البصري ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بابن كثير، كان عالماً بالتفاسير، والحديث والفقه والتاريخ، له مصنفات كثيرة من أشهرها: «البداية والنهاية»، و«تفسير القرآن العظيم»، و«الباعث للحثيث إلى معرفة علوم الحديث»، مات سنة: (٧٧٤هـ).

ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة: ٤٤٥/١، وطبقات المفسرين للأدنري: ٢٦٠/١، وشنرات الذهب: ٢٣١/٦.

ابن خاله الصديق، وكان مسكيتاً لا مال له إلا ما ينفق عليه أبو بكر رضي الله عنه، وكان من المهاجرين في سبيل الله، وقد ولَّقَ وَلْقَةً تابَ اللَّهُ عَلَيْهِ منها، وضُربَ الحَدَّ عليها.

وكان الصديق رضي الله عنه، معروفاً بالمعروف، له الفضل والأيادي على الأقارب والأجانب. فلما نزلت هذه الآية إلى قوله: «أَلَا تَحْبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» [النور: ٢٢] أي: فإن الجزاء من جنس العمل، فكما تغفر عن المذنب إليك نغفر لك، وكما تصفح نصف عنك، فعند ذلك قال الصديق: بلى، والله إنا نحب - يا ربنا - أن تغفر لنا. ثم رَجَعَ إلى مسْطَحٍ ما كان يَصْلُهُ مِنَ النَّفَقَةِ، وقال: والله لا أَنْزِعُهَا مِنْهُ أَبَدًا، في مقابلة ما كان قال: والله لا أَنْفَعُهُ بِنَافَعَةٍ أَبَدًا، فلهذا كان الصديق هو الصديق^(١).

وأما حكم قطيعة الرحم: فهي محظمة؛ لأن نصوص الكتاب والسنّة دلت على وجوب صلة الرحم، وترك الواجب حرام، ثم إن هناك نصوصاً جاءت بالوعيد الشديد لمقاطع الرحم؛ كما في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْكُفَّارُ وَلَمْ يُنْهَمْ سُوءُ الْذَّارِ» [الرعد: ٢٥]، قال المفسرون - في قوله تعالى: «وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ» [آل عمران: ٢٧] -: ما أمر الله به أن يوصل: الأرحام^(٢).

قال ابن جرير الطَّبَّارِي^(٣): «والذي رَغَبَ اللَّهُ فِي وَضْلِهِ، وَدَمَّ عَلَى

(١) تفسير القرآن العظيم: ٣١/٦.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٤٢٨/١٦، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٤/٩.

(٣) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر، من أهل طبرستان، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، من أكابر العلماء، كان حافظاً لكتاب الله، فقيهاً في الأحكام، عالماً بالسنن وطرقها، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، عرض عليه =

قطعه في هذه الآية: الرحُمُ، وقد بين ذلك في كتابه؛ فقال تعالى: «فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّتُمْ أَن تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقْطَعُوا أَرْحَامَكُمْ» [محمد: ٢٢] وقطع ذلك: ظلمه في ترك أداء ما ألزم الله من حقوقها، وأوجب من بِرّها، ووَضَلُّها: أداء الواجب لها إليها من حقوق الله التي أوجب لها، والتعطف عليها بما يحقُّ التعطف به عليها»^(١).

وك قوله ﷺ: (إِنَّ الرَّحِيمَ شَجَنَةٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَّكِ وَصَلَّتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ)^(٢).

وقوله ﷺ: (إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعَرَّضُ كُلُّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يُبْلِلُ عَمَلٌ قَاطِعٌ رَحِيمٌ)^(٣).

وقوله ﷺ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ رَحِيمٌ)^(٤).

وهذا التوعيد الذي في هذه النصوص لا يكون إلا في ترك واجب أو فعل محرم.

قال القاضي عياض: «لا خلاف أن صلة الرحُمُ واجبة في الجملة، وقطعتها كبيرة، والأحاديث في هذا الباب من منعه الجنة تشهد لذلك...»^(٥).

= القضاء فامتنع والمظالم فأبى. من تصانيفه: «اختلاف الفقهاء»، و«كتاب البسيط في الفقه»، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، و«التبيصير في الأصول»، توفي سنة: ٤٣٠هـ).

ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/١٤، والبداية والنهاية: ١٤٥/١١، وطبقات المفسرين للسيوطى: ٩٥/١.

(١) جامع البيان: ٤١٥/١.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٥).

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٤٥).

(٤) إكمال المعلم: ٢٠/٨.

وقد عد ابن حجر الهيثمي قطعة الرِّجْمِ من الكبائر، فقال: «الكبيرة الثالثة بعد الثلاثمائة: قطع الرِّحْم» ثم استدل بالآيات التي فيها الإثم لقاطع الرِّحْم^(١).



(١) الزواجر: ٢/٦٦٨.



الفصل الثالث

وسائل صلة الرحم

* وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الصلة بالأفعال.
- المبحث الثاني: الصلة بالمقابل.
- المبحث الثالث: الصلة ببذل المال.



رَفِعٌ

جَنْ لِلْرَّحْمَنِ الْجَنْيَ
السَّمْكُ اللَّهُ الْفَزُورُ كَسْ

www.moswarat.com



المبحث الأول

الصلة بالأفعال

* ويشتمل على ستة مطالب:

- المطلب الأول: الصلة بالزيارة.
- المطلب الثاني: الصلة بإجابة الدعوة.
- المطلب الثالث: الصلة بعيادة المريض.
- المطلب الرابع: الصلة باتباع الجنائز.
- المطلب الخامس: الصلة بإصلاح ذات البين.
- المطلب السادس: الصلة بالمشاركة في الأفراح، والمواساة في الأحزان.

* * * *

المطلب الأول

الصلة بالزيارة

الزيارة في اللغة: هي القصد والملاقاء، وزاره زياره وزوراً بمعنى قصده؛ فهو زائر^(١).

وفي الاصطلاح: قصد المزور؛ إكراماً له، واستئناساً به^(٢).

وتعتبر الزيارة من أهم وسائل صلة الرحم؛ ولذا نجد العلماء عندما يتحدثون عن وسائل صلة الرحم يذكرون الزيارة في مقدمة هذه الوسائل؛ لأن الكل يستطيعها ولها مكانة في نفس المزور.

قال ابن بطال^(٣): «الزيارة من صلة الرحم»^(٤).

وقال النووي - وهو يعدد وسائل الصلة - : «فتارة تكون بالمال، وتارة بالخدمة، وتارة بالزيارة والسلام وغير ذلك»^(٥).

وقال ابن أبي جمرة - وهو يذكر كيفية الوصول - : «ومنه ما يكون بالزيارة لهم»^(٦).

وقال النقراوي^(٧): «وتكون الصلة بالزيارة... والصلة بالزيارة إنما

(١) ينظر: المصباح المنير: ١/٢٦٠، وتاح العروس: ١/٢٩٠٢، والمطلع: ١/٢٠٠.

(٢) ينظر: فيض القدير: ١/٣٦٦، والقاموس الفتحي: ١/١٦١.

(٣) هو: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، أبو الحسن القرطبي، ويعرف أيضاً بابن اللجام. كان من الفقهاء المحدثين، من مصنفاته «شرح صحيح البخاري»، «الاعتراض» في الحديث، مات سنة: (٤٤٩هـ).

ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام: ٣٠/٢٢٣، وشذرات الذهب: ٣/٢٨٢.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٥/١٠.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم: ٢/٢٠١، (٦) بهجة النفوس: ٤/١٤٦.

(٧) هو: أحمد بن غانم أو غنيم بن سالم بن مهنا، شهاب الدين النقراوي الأزهري =

تكون ممن قرب من محل أرحامه، وأما بعيد المحل فتكون زيارته بالكتاب إليه أو إرسال الرسول^(١).

وقال الدمياطي^(٢) - هو يتحدث عن صلة الرحم - : «وتكون بالمال، وقضاء الحاجة، والزيارة، والمكاتبة، والمراسلة بالسلام، ونحو ذلك»^(٣).

وقال البُجَيرمِي^(٤) : «فالواجب صلة الرحم بالزيارة والهدية، فإن لم يقدر على الصلة بالمال، فليصلهم بالزيارة وبالإعانة في أعمالهم إن احتاجوا إليه، وإن كان غائباً يصلهم بالكتاب، فإن قدراً على السير إليهم كان أفضل»^(٥).

فأول الأشياء التي ينبغي أن يحرص عليها في صلة الأرحام:

= المالكي، فقيه من بلدة نفري، من أعمال قويينا، بمصر، نشأ بها وتفقه وتأدب وتوفي بالقاهرة سنة: (١١٢٦هـ)، له كتب، منها «الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، في فقه المالكية، وله مصنفات أخرى مخطوطة.

ينظر ترجمته في: سلك الدرر: ١٤٨/١، والأعلام: ١٩٢/١، ومعجم المؤلفين: ٤٠/٢.

(١) الفواكه الدواني: ٢٩٢/٢.

(٢) هو: عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي أبو بكر البكري، فقيه متصرف مصرى استقر بمكة، له كتب، منها «إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين» في فقه الشافعية، و«الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية»، و«القول المبرم» في المواريث، مات سنة: (١٣٠٢هـ).

ينظر في ترجمته: معجم المؤلفين: ٦/٢٧٠، والأعلام: ٤/٢١٤.

(٣) إعانة الطالبين: ٣/١٥٤.

(٤) هو: سليمان بن محمد بن البجيرمي الشافعي الأزهري، نسبته إلى بجيرم قرية من قرى الغربية بمصر، ولد سنة: (١١٣١هـ) فقيه، محدث، أخذ عن الشيخ موسى البجيرمي والشيخ العشماوى والشيخ الحفنى، من تصانيفه: «حاشيته على شرح المنهج»، و«التجريد لتفع العبيد»، و«تحفة الحبيب على شرح الخطيب». وتوفي سنة: (١٢٢١هـ).

ينظر في ترجمته: إيضاح المكنون: ٣/٢٢٨، ومعجم المؤلفين: ٤/٢٧٥.

(٥) تحفة الحبيب: ٣/٦٥٥.

الزيارة في بيوتهم؛ لأنها تُدخل السرور على قلوبهم وتشعرُهم بالمؤودة ومحبة الناس لهم، ويتأكد هذا في حق من كان قريباً قرابة خالصة؛ كالأب والجد والعم وهكذا.

ويتأكد هذا أيضاً في حق كبار السن؛ لأنهم قد يشعرون بالعزلة والوحدة، فإذا جاءهم الأقارب وزاروهم فإنهم يُسرُون ويفرَّحون ويستأنسون من أخبارهم، ويتفقون من ذكر الله عَزَّوجَلَّ معهم؛ والدليل على ذلك حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، وفيه: «فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، أَتَاهُ أَبُوهُ بَكْرٍ يَأْتِيهِ يَعْوَدُهُ، فَلَمَّا رَأَهُ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (هَلَا تَرَكْتَ الشَّيْخَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى أَكُونَ أَنَا آتَيْهُ فِيهِ)»^(١)؛ فدل على حرص النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على زيارة والد صديقه وخليله أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وقد رغب النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك، وبين أن البركة مقرونة بكبار السن؛ حيث قال: (البَرَّةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ)^(٢).

(١) أخرجه أحمد في مسنده رقم: (٢٧٠٠١) / ٣٤٩، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره رضي الله عنهما عن مناقب الصحابة، ذكر أبي قحافة عثمان بن عامر رضي الله تعالى عنه رقم: (٧٢٠٨) / ١٦، ١٨٧، والحاكم رقم: (٤٣٦٣) / ٤٨، والطبراني في «الكبير» رقم: (٢٣٦) / ٨٨. قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم». قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (١٧٤) / ٦: «رواه أحمد والطبراني... ورجالهما ثقات». قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان: (١٨٧) / ١٦: «إسناده حسن».

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب الصحبة والمجالسة، رقم: (٥٥٩) / ٣١٩، والحاكم رقم: (٢١٠) / ١٣١، والطبراني في «الأوسط» رقم: (٨٩٩١) / ١٦، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (١١٠٠٤) / ٧، ٤٦٣ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال ابن حبان: «وليس هذا الحديث في كتب ابن المبارك مرفوعاً»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه». وقال الزركشي في اللالبي المنشورة: (٨٠) / ١: «وفي صحته نظر». والحديث صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٣٨٠) / ٤.

* مقدار الزيارة:

لم يُبيّن الشّرع الحنيف مقدار صلة الرحم ولا جنسها ولا مُدّتها، وترَك ذلك للْعُرْفِ، فما تعارَفَ النّاسُ عليه أنه مدة لِلزيارة فيعمل به، فإذا كانت عادةً وُجِدَتْ البَلْدُ أن تكون الزيارة كُلَّ أَسْبَعٍ، فلا تحصل الصلة إِلا بِذلِكَ، وهكذا.

وأيضاً هناك عوامل أخرى تؤثّر على مدة الزيارة، وهي: صلة القرابة، ومكان القريب، فكلما كانت صلة القرابة أقوى، كانت الزيارة أكثر، وكلما قرب مكان القريب كثُرت الزيارة إِليه، ولكن هذه الكثرة لا تصل إلى حد الإزعاج، وأيضاً هذا يقيده العرف.

قال الشّيخ ابن عثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ وَغَلَّبَهُ: «وصلة الأقارب بما جرى به العرف واتّبعه النّاس؛ لأنَّه لم يُبيّن في الكتاب ولا السنة نوعها ولا جنسها ولا مقدارها؛ لأنَّ النّبِيَّ ﷺ لم يقيده بشيءٍ معينٍ... بل أطلق؛ ولذلك يُرجُعُ فيها للعرف؛ فما جرى به العرف أنه صلة، فهو الصلة، وما تعارَفَ عليه النّاسُ أنه قطيعة، فهو قطيعة»^(١).



(١) شرح رياض الصالحين: ١٨٥ / ٣.

المطلب الثاني

الصلة بإجابة الدعوة

الإجابة في اللغة: رجُع الكلام، وتعني أيضًا: استجابةً من دُعى إلى شيء فأطاع^(١).

والدعوة: الدعاء إلى الطعام والشراب، وخصّه بعضُهم بالوليمة^(٢).

قال الفيومي^(٣): «الدعوة بالفتح في الطعام اسم؛ من: دعوت الناس إذا طلبتهم ليأكلوا عندك يقال: نحن في دعوة فلان»^(٤).

ومعنى الدعوة في الاصطلاح لا يخرج عن معناها في اللغة؛ فهي: ما دعوت إليه من طعام أو شراب، وتقع على كل وليمة تُتَّخَذُ لسرور حادث أو مناسبة من المناسبات سواء كانت وليمة العرس، أو غيرها؛ فالدعوة أعم من الوليمة والوليمة أخص منها^(٥).

وإجابة الدعوة قبل أن تكون وسيلة من وسائل صلة الرحم فهي حق من حقوق المسلم على أخيه المسلم، وتزداد تأكيدًا إذا كان الداعي إليها من ذوي الأرحام.

(١) ينظر: المصباح المنير: ١١٣/١.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٢٥٧/١٤، وتابع العروس: ٨٣٨٢/١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، لغوي، اشتهر بكتابه المصباح المنير، ولد ونشأ بالفيوم بمصر ورحل إلى حماة، من تصانيفه: «المصباح المنير»، ونشر الجمان في تراجم الأعيان) مات سنة: ٥٧٧٠هـ).

ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٣١٤/١، والأعلام: ٢٢٤/١.

(٤) المصباح المنير: ١٩٥/١.

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٢٤١/٩.

وقد حَثَ الشرعُ على إجابة الدُّعوةِ، وعَدَهَا من حقوقِ المُسْلِمِ على أخيه المُسْلِمِ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ، قَيْلَ: مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا لَقِيَتْهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصُحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمَدَ اللَّهَ فَسَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَأَبِيَّهُ^(١)).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِيهَا)^(٢)، وفي رواية: (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةِ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ)^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (وَمَنْ تَرَكَ الدُّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(٤)).

وعنه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لَوْ دُعِيْتُ إِلَى كُرَاعِ الْأَجْبَتِ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعَ الْكَبِيلِ)^(٥).

قال ابن حجر: «في الحديث دليل على حُسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه»

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم: (١١٨٣) / ٤١٨، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب من حق المُسْلِمِ للمسْلِمِ رد السلام، رقم: (٢١٦٢) / ٤١٧٠٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة...، رقم: (٤٨٧٨) / ٥١٩٨٤، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم: (١٤٢٩) / ٢١٠٥٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم: (١٤٣٢) / ٢١٠٥٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، رقم: (٤٨٨٢) / ٥١٩٨٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من أجاب إلى كراع، رقم: (٤٨٨٣) / ٥١٩٨٥.

وَجَبِرِه لقلوب النَّاسِ، وعلى قُبُولِ الْهَدِيَّةِ وإجابة مَن يدعو الرَّجُلَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي يَدْعُوهُ شَيْءٌ قَلِيلٌ»^(١).

* حكم إجابة الدعوة:

اتفق العلماء على أنَّ الحضور لدعوة وليمة العرس مأمومٌ به^(٢)، ولكنهم اختلفوا في حكم إجابة الدعوة للوليمة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها واجبة، وهذا مذهب أبي حنيفة^(٣)، ومالك^(٤)، والشافعي^(٥)، وأحمد^(٦)، وهو رأي ابن حزم^(٧)؛ قال المَاوَرِدِيُّ^(٨): «الظاهر من مذهب الشافعي أن الإجابة إليها واجبة»^(٩).

وأصحاب هذا القول لا تكون الإجابة عندهم واجبة إلا بشرط في

(١) فتح الباري: ٢٤٦/٩.

(٢) ينظر: مراتب الإجماع: ٦٥/١، والمنهاج شرح صحيح مسلم: ٢١٧/٩.

(٣) ينظر: مختصر اختلاف العلماء: ٢٩٢/٢.

(٤) ينظر: الاستذكار: ٥٣١/٥، التمهيد: ١٧٨/١٠، المتقدى: ١٦٤/٥، شرح الزرقاني على الموطأ: ٢١٠/٣، مواهب الجليل: ٢/٤ - ٣.

(٥) ينظر: الأم: ٢٥٤/٦، مختصر المزن尼: ١٩٢/٩، المذهب: ٦٤/٢، روضة الطالبين: ٣٣٣/٧، حلية العلماء: ٥١٦/٦، المنهاج شرح صحيح مسلم: ٢١٧/٩، كفاية الآخيار ص: (٣٧٤)، الحاوي الكبير: ٥٥٦/٩، نهاية المحتاج: ٣٧١/٦، مغني المحتاج: ٢٤٥/٣، الإنفانع: ٢٧٣/٢.

(٦) ينظر: المغني: ٢١٣/٧، شرح الزركشي: ٤٤٠/٢، الفروع: ٢٢٦/٥، المبدع: ١٨٠/٧، الكافي: ٧٨/٣، شرح متهى الإرادات: ٣٢/٣، الروض المرريع مع الحاشية: ٤٠٦/٦.

(٧) المحلبي: ٤٥٠/٩.

(٨) هو: علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن البصري، الماوردي، الشافعي، كان من جوهر الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، له مصنفات عديدة منها: «الحاوي الكبير» في الفقه الشافعي، و«الأحكام السلطانية»، مات سنة: (٤٥٠هـ).

ينظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ص: (١٣٨)، وسير أعلام النبلاء: ٦٤/١٨،

والبداية والنهاية: ٨٠/١٢.

(٩) الحاوي الكبير ٥٥٧/٩.

الداعي والمدعى^(١):

ومن أهمها: أن يَخْصَهُ وَيُعَيِّنَهُ بالدعوة؛ فلو قال: أيها الناس أجيبيوا الوليمة، أو قال: أدعو كل من لقيت، أو نحو ذلك، لم تجب؛ وإنما تجب إذا خصَهُ وعَيَّنَهُ بخطاب أو كتاب.

قال ابن قدامة^(٢): «إنما تجب الإجابة على من عين بالدعوة بأن يدعو رجالاً بعينه أو جماعة معينين»^(٣).

ومن الشروط أيضاً: ألا يكون في الوليمة منكراً يَعْلَمُ أنه لا يَقْدِرُ على تغييره.

قال ابن قدامة: «إذا دُعِيَ إلى وليمة فيها معصية؛ كالخمر والزمر والعود ونحوه، وأمكنته الإنكار، لزمه الحضور والإنكار؛ لأنَّه يؤدي فرضيَّن: إجابة أخيه المسلم، وإزالة المنكر، وإن لم يقدر على الإنكار، لم يحضر»^(٤).

القول الثاني: أنها فرض كفاية، وهو وجه في مذهب الشافعي^(٥)، وقول في مذهب أحمد^(٦).

(١) ينظر في الشروط والتفاصيل: مختصر اختلاف العلماء: ٢٩٣ / ٢ - ٢٩٤ ، الحاوي الكبير: ٥٥٧ / ٩ ، روضة الطالبين: ٣٣٣ / ٧ - ٣٣٤ ، المنتقى: ١٦٥ / ٥ - ١٦٦ ، المغني: ٢١٣ / ٧ ، تحفة الأحوذى: ١٨٩ / ٤ .

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، موفق الدين، فقيه، من أكابر الحنابلة، له تصانيف، منها: «المغني في الفقه شرح مختصر الخرقى»، و«الكافى»، و«المقنع»، مات سنة: ٢٠٢ هـ. ينظر ترجمته في: البداية والنهاية: ٩٩ / ١٣ ، وشذرات الذهب: ٨٨ / ٥ ، وفوات الرفيات: ٥٢٠ / ١ .

(٣) المغني: ٢١٣ / ٧ . (٤) المغني: ٢١٣ / ٧ .

(٥) ينظر: المذهب: ٦٤ / ٢ ، حلية العلماء: ٥١٧ / ٦ ، الحاوي الكبير: ٥٥٧ / ٩ ، نهاية المحتاج: ٣٧١ / ٦ ، روضة الطالبين: ٣٣٣ / ٧ ، منهاج شرح صحيح مسلم: ٢١٧ / ٩ .

(٦) ينظر: شرح الزركشي: ٤٤٠ / ٢ ، المحرر: ٣٩ / ٢ ، الفروع: ٢٢٦ / ٥ ، المبدع: ١٨٠ / ٧ .

القول الثالث: أنها مستحبة، وهو وجه في مذهب الشافعي^(١)، وقول في مذهب أحمد^(٢)، اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^{(٣)(٤)}.

• أدلة القول الأول:

الدليل الأول: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا)^(٥)، وفي رواية: (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةِ عُرْسٍ، فَلْيُجِبْ)^(٦)، وفي رواية أخرى: (أَجِبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيْتُمْ لَهَا)، قال: كان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم^(٧).

(١) ينظر: نهاية المحتاج: ٣٧١/٦، الحاوي الكبير: ٥٥٧/٩، مغني المحتاج: ٣/٢٤٥، المنهاج شرح صحيح مسلم: ٢١٧/٩.

(٢) ينظر: شرح الزركشي: ٤٤٠/٢، المحرر: ٣٩/٢، الفروع: ٢٢٦/٥، الإنصاف: ٣١٨/٨، المبدع: ١٨٠/٧.

(٣) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر، النميري، الحراني، الدمشقي، الحنفي، أبو العباس، تقى الدين ابن تيمية، شيخ الإسلام، ولد بحران سنة: ٦٦١هـ، نظر في الرجال والعلل وتفقه وتمهير وتميز وقدم وصنف ودرس وأفتى وفاق الأقران وصار عجباً في سرعة الاستحضار وقوه الجنان والتلوّح في المتنقل والمعقول والإطالة على مذاهب السلف والخلف، له مصنفات كثيرة في علوم شتى من أشهرها، «مجموع الفتاوى»، و«منهاج السنة النبوية»، و«درء تعارض العقل والنقل»، ومات تكاليفه سنة: ٧٢٨هـ.

ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٤٩/٩٢، فوات الوفيات: ١/١٢٤، والبداية والنهاية: ١٣/٣٠٣.

(٤) ينظر: الاختيارات ص: ٢٤١، الإنصاف: ٣١٨/٨، حاشية الروض المرريع: ٦/٤٠٦.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة رقم: ٥١٧٣ (١٤٨٩)، ومسلم كتاب النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة رقم: ١٤٢٩ (١٠٥٢).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة رقم: ١٤٢٩ (١٠٥٣).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: إجابة الداعي في العرس وغيره رقم: ٥١٧٩ (٩/١٥٥).

الدليل الثاني: حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: (فُكُوا العاني^(١)، وأجيروا الداعي، وعُودوا المريض)^(٢).

الدليل الثالث: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: «أمرنا رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه بسبعين، ونهانا عن سبعين: أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشمير العاطس، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام، ونصر المظلوم، وإبار المقصم...»... الحديث^(٣).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

أنَّ في هذه الأحاديث الأمر بإجابة الداعي إلى وليمة العرس، والأمر يقتضي الوجوب^(٤).

قال الباجي^(٥): «ووجه وجوبها: الأمر بذلك، والأمر يقتضي الوجوب»^(٦).

(١) (العاني): هو الأسير.

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٨٦/٢، والفائق في غريب الحديث: ٢٦/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٦٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة رقم: ٥١٧٤/٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة رقم: ٥١٧٥/٩، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء رقم: ٢٠٦٦ / ٣ - ١٦٣٥ ولفظ للبخاري.

(٤) ينظر: تحفة الأحوذى: ١٨٨/٤.

(٥) هو: سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباجي نسبة إلى مدينة باجة بالأندلس، كان من كبار علماء الأندلس وحافظتها، رحل إلى المشرق سنة: (٤٢٦هـ)، ثم عاد إلى وطنه بعد ثلاث عشرة سنة بعلم جمٌّ، وولي قضاء أماكن، وصنف التصانيف الكثيرة؛ منها: «إحکام الفصول في أحكام الأصول»، و«المتنقى شرح الموطاً»، «شرح المدونة»، مات سنة: (٤٧٤هـ).

ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٨/٥٣٥، وفيات الأعيان: ٢/٤٠٨، والديبااج المذهب: ص: (١٢٢).

(٦) المتنقى: ١٦٤/٥.

الدليل الرابع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قال: (شُرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتَرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)^(١).

وجه الاستدلال من هذا الحديث:

قال ابن حجر: «قوله: (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ): هذا دليل وجوب الإجابة؛ لأنَّ العصيان لا يطلق إلَّا على ترك واجب»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «وفي قوله في هذا الحديث: (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ما يرفع الإشكال ويغني عن الإكثار»^(٣).

وقال أيضًا: «وفي قوله: (وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) بيان في تأكيد إيجاب إitan الوليمة، والله أعلم»^(٤).

وقال ابن بطال: «وهذا الحديث حُجَّةٌ في وجوب إجابة دعوة الوليمة»^(٥).

يقول الإمام الشوكاني - بعد أن أورد هذه الأحاديث -: «الظاهر الوجوب للأوامر الواردة بالإجابة من غير صارف لها عن الوجوب، ولجعل الذي لم يُجب عاصيًّا»^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله رقم: (٤٨٨٢) / ٥، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأمر بإيجاب الداعي إلى دعوة رقم: (١٤٣٢) / ٢٠٥٤.

(٢) فتح الباري: ٩/١٥٤. وينظر: شرح الزرقاني على الموطأ: ٣/٢١٠.

(٣) التمهيد: ١٠/١٧٩.

(٤) الاستذكار: ٥/٥٣٢. وينظر: المتنقى: ٥/١٦٦.

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٧/٢٨٩.

(٦) نيل الأوطار: ٦/٣٢٦.

ونوقيش هذا الاستدلال: بقول المازري^(١): «وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا: لا يمتنع أن يطلق على من أخلَ بالمندوب تسميته عاصيًا؛ لأنَّ المعصية مخالفة الأمر، والمندوب مأمور به»^(٢).

وأجيب عن هذا: بأنَّ هذا القول يقتضي أنَّ الممتنع من الإجابة لا يأثم وإنْ أطلق عليه العصيانُ مع أنه إثم^(٣)، وتقىدم في وجه الاستدلال أنَّ العصيان لا يطلق إلا على ترك واجب.

الدليل الخامس: الإجماع: فقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض الإجماع على وجوب الإجابة إلى وليمة العرس:

فقال ابن عبد البر: «ولا أعلم خلافاً في وجوب إتيان وليمة لمن دُعِيَ إليها إذا لم يكن فيها منكراً ولهؤُ»^(٤). وقال أيضاً: «وقد أجمعوا على وجوب الإتيان إلى وليمة في العرس»^(٥).

وقال القاضي عياض: «فلم يختلف العلماء في وجوب الإجابة في وليمة العرس»^(٦).

ونوقيش ذلك: بأنَّ دعوى الإجماع فيها نظر؛ لثبت الخلاف في المسألة؛ كما ظهر من الأقوال السابقة؛ ولذلك قال ابن حجر: «وقد نقل

(١) هو: محمد بن علي بن محمد التميمي أبو عبد الله المازري الفقيه المالكي المحدث؛ أحد الأعلام المشار إليهم في حفظ الحديث والكلام عليه، من مصنفاته: «إيضاح المحسوب في برهان الأصول للجويني»، و«نظم الفوائد في علم العقائد»، مات سنة: ٥٣٦هـ.

ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان: ٤/٢٨٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/١٠٤، وشنرات الذهب: ٤/١١٤.

(٢) المعلم بفوائد مسلم: ٢/٩٩.

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ: ٣/٢٠٨.

(٤) التمهيد: ١٤/١١١.

(٥) إكمال المعلم: ٤/٥٨٩. وينظر: المفهم: ٤/١٥٢.

ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي^(١) الاتفاق على القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس، وفيه نظر، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب^(٢).

• أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة السابقة للقول الأول، ولكنهم حملوها على الوجوب الكفائي؛ لسبعين نظريين:

السبب الأول: أن المقصود من إجابة الوليمة هو إعلان النكاح؛ لفارق بينه وبين السفاح واتخاذ الأخدان، وذلك حاصل بحضور البعض، فسقط الوجوب عن الباقين.

قال الشيرازي^(٣): «ومن أصحابنا من قال: هي فرض على الكفائية؛ لأن القصد إظهارها، وذلك يحصل بحضور البعض»^(٤).

وقال الماوردي^(٥): «لأن المقصود من الوليمة ظهورها وانتشارها؛ ليقع الفرق فيها بين النكاح والسفاح، فإذا وجد مقصودها بمن خصّ، سقط وجوبها عن تأخر»^(٦).

ونوقيش هذا من وجهين:

الوجه الأول: أنه مَدْعَاهُ للتوكُل؛ قال الرّملي^(٧): «ويُرَدُ بفرض

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم: ٢١٧/٩. (٢) فتح الباري: ١٥٠/٩.

(٣) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي، ولد بفيروز آباد (بلدية بفارس) نشأ في بغداد وتوفي بها، أحد الأعلام، فقيه شافعي، كان مناظراً فضيحاً ورعاً متواضعاً، انتهت إليه رئاسة المذهب، بنيت له الناظمية ودرّس بها إلى حين وفاته. من تصانيفه: «المهذب» في الفقه، و«النكت» في الخلاف، و«التبصرة» في أصول الفقه. مات سنة: (٤٦٧هـ).

ينظر في ترجمته: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ٢٢٨/١٦، ووفيات الأعيان: ٢٩/١، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٢/١٨.

(٤) المهذب: ٦٤/٢. (٥) الحاوي الكبير: ٥٥٧/٩.

(٦) هو: محمد بن أحمد بن حمزة الرّملي، المنوفي، المصري، الأنصاري، أحد فقهاء =

تسلیم ما علّل به بأنه يؤدی إلى التواكل^(١).

ويمكن أن يحاب عن هذا الوجه: بأنّ احتمال التواكل من المخاطبين لا يمنع القول بأنّ الحكم الشرعي هو فرض الكفاية، والشريعة فيها من فروض الكفايات ما لا يخفى ولم يُرَأَ القول بها لأنها مَدْعَاهُ للتواكِلِ، ثمَّ إنَّ مِنَ المعلوم أنَّ فرض الكفاية لو تواتَّرَ الجميع على تركه، لأنَّهموا جميعاً، فملحوظة الإنْثِم عند الترك الكلي للفرضية الكافية يمنع التواكل المُدَعَّى.

الوجه الثاني: أنَّ فرض الكفاية هو الذي نظر فيه الشرع إلى نفس الفعل بقطع النظر عن فاعله، وألفاظ الأحاديث السابقة في الاستدلال توضّح أنَّ الشرع نظر فيه إلى ذات الفاعل المخاطب بالدعوة إلى الوليمة. فمن تلك الألفاظ الصريحة الواضحة قوله ﷺ في حديث عبد الله ابن عمر: (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ، فَلْيَأْتِهَا)^(٢)، وفي لفظ: (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةِ عُرْسٍ، فَلْيُجِبْ)^(٣):

فهذهان اللفظان يدللان دلالة واضحة على اعتبار ذات الفاعل، وهذا هو حد الفرض العيني^(٤)؛ يُبيّن ذلك: أنَّ قوله: (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ) نظر من الشرع إلى ذات الفاعل لإنجابة الدعوة، وقوله: (فَلْيَأْتِهَا) أمرٌ دَلَّ على وجوب إنجابة الدعوة؛ فنقرَّ بذلك أنَّ إنجابة الدعوة فرض عين.

السبب الثاني: من القياس: وذلك بقياس إنجابة دعوة الوليمة على وجوب رد السلام؛ في كونه كفائيّاً.

= الشافعية، ولد بالقاهرة، ومن مصنفاته: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»، و«غاية البیان شرح زید ابن رسلان»، و«شرح البهجة الوردية».

ينظر ترجمته في: الأعلام: ١١٧/١، والكتاکب السائرة: ١١٩/٢.

(١) نهاية المحتاج: ٣٧١/٦.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٢٥). (٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٢٥).

(٤) ينظر: تقریب الوصیل ص: (٢١٥).

قال الزركشي^(١) وهو يحكى هذا القول: «وقيل: فرض كفاية؛ لأنها إكرام وموالاة أشبه برد السلام»^(٢):
ونوتش هذا الاستدلال: بتصریح النصوص السابقة بالوجوب العیني
إذا خصه بالدعوة وعینه بها.

• أدلة القول الثالث:

استدلَّ أيضًا أصحاب هذا القول بنفس أدلة القول الأول، لكنهم حملوا كل تلك الأوامر على الندب والاستحباب، وذلك لسبعين نظرين أيضًا:
السبب الأول: أن الإجابة إلى الوليمة تقتضي من الحاضر أن يتملك الطعام، ولا يجب على أحد أن يتملك مالًا بغير اختياره، وهذه حکایة بعض من نقل هذا الدليل النظري.

قال الماوردي: «و قال بعض أصحابنا: إن الإجابة إليها مستحبة ليست واجبة؛ لأنها تقتضي أكل الطعام وتملك مال، ولا يلزم أحدًا أن يتملك مالًا بغير اختياره، ولأن الزكوات مع وجوبها على الأعيان لا يلزم المدفوعة إليه أن يتملكها؛ فكان غيرها أولى»^(٣).

وقال الشربini^(٤): «لأنه تمليك مال، فلم يجب كغیره، والخبر

(١) هو: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين، الزركشي، المصري، الحنفي. فقيه، كان إماماً في المذهب. من تصانيفه: «شرح الخرقى» في الفقه، مات سنة: ٧٧٧هـ.

ينظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/٢٢٤، ومعجم المؤلفين: ١١/٢٣٩.

(٢) شرح الزركشي: ٢/٤٤٠. وينظر: المبدع: ٧/١٨٠.

(٣) الحاوي الكبير: ٩/٥٥٧.

(٤) هو: محمد بن أحمد الشربini، شمس الدين، الشافعى، من أهل القاهرة، كان عالماً بالفقه والتفسير واللغة، وهو أحد أعلام فقهاء الشافعية، له عدد من المصنفات منها: «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع»، و«معنى المحتاج في شرح المنهاج»، و«مناسك الحج»، مات سنة: ٩٧٧هـ.

محمول على تأكيد الاستحباب»^(١):

ونوقيش هذا الدليل النظري: بأنّ الأكل سُنّة ولا يجُب^(٢)، فليس فيه تملّكه مالاً بغير اختياره، وإنما الذي يجب هو الحضور للوليمة ولو لم يأكل، وعلى ذلك دللت الأحاديث:

فمنها حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا دعى أحدكم إلى طعام، فليحبب، فإن شاء طعم، وإن شاء ترك) ^(٣).

قال الرملي: «ويُرِدُّ: بأنّ الأكل سنة لا واجب»^(٤).

السبب الثاني: أنّ فعلها مستحبٌ، فكذلك الإجابة إليها؛ قال ابن مفلح - عن أصحاب هذا القول -: «وقيل: مستحبة لفعلها»^(٥)، وقال الزركشي: «وقيل: إنها سنة كفعلها»^(٦) أي: كما أنّ الوليمة مستحبة فالإجابة إليها كذلك مستحبة:

ونوقيش هذا من وجهين:

الوجه الأول: أنّ الوليمة واجبة على الصحيح من أقوال أهل العلم^(٧); فتكون الإجابة إليها كذلك واجبة.

= ينظر في ترجمته: شذرات الذهب: ٣٨٤/٨، والأعلام: ٦/٦.

(١) معنى المحتاج: ٣٤٥/٣.

(٢) وإن كان قد قال بوجوب الأكل الظاهري؛ كما في المحتوى: ٤٥١/٩، وبعض أصحاب المذاهب؛ ولما لم تكن مسألة وجوب الأكل من صميم البحث لم اتعرّض لها، واكتفيت بالإشارة إليها هنا. وينظر: المتنقى للبابجي: ١٦٦/٥ فقد نقل القول بذلك عن أصيغ من المالكيّة، وأما الجمهور فعلى استحباب الأكل. ينظر: المفہم: ١٥٤/٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة رقم: ١٤٣٠/٢.

(٤) نهاية المحتاج: ٣٧١/٦.

(٥) المبدع: ١٨٠/٧.

(٦) شرح الزركشي: ٤٤٠/٢.

(٧) قال ابن عقيل: «ذكر الإمام أحمد رضي الله عنه أنها تجب ولو بشارة للأمر». ينظر: الإنصاف:

قال الرملبي: «أما على أنها - أي: الوليمة - واجبة؛ فتجب الإجابة إليها قطعاً»^(١).

الوجه الثاني: ما تقدم من التعقيب على القول الثاني؛ من تصريح النصوص السابقة بالوجوب العيني إذا خصه بالدعوة وعنه بها.

الترجيح:

بالنظر إلى الأقوال السابقة وأدلة كل قول والاعتراضات الواردة عليها؛ يتبيَّنُ أنَّ الراجح - والله أعلم - هو القول الأول؛ وجوب إجابة الدعوة إلى وليمة العرس بالشروط السابقة، وهي:

تعيين المدعى بالدعوة، وأن تخلُّ الدعوة من المنكرات التي لا يقدِّرُ على إنكارها، وذلك لما يلي:

١ - قوَّةُ الأدلة وصراحتها.

٢ - ضعف الاعتراضات الموجَّهة إليها.

٣ - أن ما استدل به أصحاب القولين الثاني والثالث قد تمت مناقشته.

وعلى هذا فإن إجابة دعوة الرحم القريب - إذا تحققت فيها الشروط السابقة - تعتبر من صلة الرحم الواجبة.



= ٢٣٤/٨. وقال بالوجوب أيضًا بعض أصحاب الشافعي؛ لأنَّ النبي ﷺ أمر بها، والأمر الأصل في الوجوب حتى يأتي ما يصرفه، ولا صارف له هنا. الحاوي الكبير: ٥٥٦/٩.

(١) نهاية المحتاج: ٣٧١/٦.

المطلب الثالث

الصلة بعيادة المريض

العيادة في اللغة: مشتقة من العَوْد؛ وهو الرجوع إلى الشيء مرة أخرى، فيقولون: عاد إلى كذا، إذا رجع إليه مرة أخرى، وسُمِّيَتْ عيادة المريض؛ لأن الزائر يعوده كل مرة، لا يكتفي بالزيارة مرة واحدة إنما يكرر عليه الزيارة^(١).

والعيادة في الاصطلاح: هي الزيارة والافتقاد (أي: التَّفَقُّد)، أما المريض: فهو مَنِ اتَّصَفَ بالمرض^(٢). واشتهر استعمالها في زيارة المريض، حتى صارت كأنها مختصة به ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٣).

وقال ابن حجر: «وَيَلْتَحِقُ بعيادة المريض تعهُدُه وتَفَقُّدُ أحواله والتلطفُ به، وربما كان ذلك - في العادة - سبباً لوجود نشاطه وانتعاش قوته»^(٤).

والمرض في اللغة: كل شيء خرج به الإنسان عن حد الصحة^(٥).

والمرض في الاصطلاح: ما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص^(٦).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/١٨١، والقاموس المحيط ص: (٣٨٦)، وتأج العروس: ٨/٤٣٣.

(٢) غذاء الألباب: ٢/٢. (٣) فتح الباري: ١٠/١١٨.

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/٣١١، ولسان العرب: ٧/٢٣١.

(٥) ينظر: التعريفات للجرجاني ص: (٢٦٨)، والتوفيق على مهامات التعريف ص: (٦٤٩).

والعيادة من حقوق المسلمين؛ والأصل في مشروعية عيادة المريض حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيمُ الْعَاطِسِ) ^(١)، وحديث البراء رضي الله عنه، قال: (أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ) ^(٢).

* حكم عيادة المريض:

لا خلاف بين العلماء في فضل عيادة المريض ^(٣)، لكنهم اختلفوا في حكم عيادة المريض على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن عيادة المريض فرض كفاية؛ إذا قام به البعض، سقط عن الباقيين، وهو قول المالكية ^(٤)، وبعض الحنابلة ^(٥)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٦)، ورجحه ابن عثيمين في الشرح الممتع ^(٧).

وأصحاب هذا القول يقولون: قد تكون عيادة المريض فرض عين في حق بعض دون بعض؛ لأن يكون المريض من الأقارب الذين يجب نفقتهم، ففي هذه الحالة تُعد العيادة من صلة الرحم الواجبة على الأعيان ^(٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم: (١١٨٢) / ٤١٨، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب من حق المسلم للMuslim رد السلام، رقم: (٢١٦٢) / ٤١٧٠٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم: (١١٨٢) / ٤١٧، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزيمة، باب تحريم استعمال إماء الذهب والفضة على الرجال والنساء...، رقم: (٢٠٦٦) / ٣١٦٣٥.

(٣) قال النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم: (١٢٤) / ١٦: «اتفق العلماء على فضل عيادة المريض».

(٤) ينظر: الذخيرة: ٣١٠ / ١٣، والثمر الداني: ٣١٨ / ١.

(٥) ينظر: مطالب أولي النهي: ٨٢٩ / ٤، الآداب الشرعية: ٥٥٤ / ٣.

(٦) الاختيارات الفقهية ص: (٤٤٣). (٧) الشرح الممتع: ٢٣٩ / ٥.

(٨) الذخيرة: ٣١٠ / ١٣، والثمر الداني: ٣١٨ / ١، الشرح الممتع: ٢٣٩ / ٥.

قال القاضي عياض: «عيادة المريض من الطاعات المُراغَب فيها، العظيمة الأجر، وقد جاء فيها هذا الحديث وغيره، وقد يكون من فروض الكفاية؛ لا سيما المرضى من الغرباء ومن لا قائم عليهم ولا كافل لهم؛ فلو تركت عيادتهم لهلوكوا، وماتوا ضرراً وعَطشاً وجوعاً، فعيادتهم تُطلع على أحوالهم ويُتذرّع بها إلى معاونتهم، وإنعانتهم؛ وهي إغاثة الملهوف، وإنجاء الهالك، وتخلص الغريق»^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «وعيادة المريض فرض كفاية لا بد أن يعود المسلمون أخاهم، وإذا عاده واحد منهم، حصلت به الكفاية، وقد تكون فرض عين إذا كان المريض من الأقارب، وعدّت عيادته من الصلة؛ فإن صلة الأرحام واجبة، فتكون فرض عين»^(٢).

القول الثاني: أن عيادة المريض واجبة على الأعيان، وهو قول ابن حزم^(٣)، والظاهر من كلام البخاري في صحيحه؛ حيث بوب: (باب وجوب عيادة المريض)^(٤)، واختاره الأجري^(٥) من الحنابلة^(٦).

قال ابن حزم: «عيادة مرضى المسلمين فرض، ولو مرة على الجار الذي لا يشُق عليه عيادته، ولا نُخص مريضاً من مرضي»^(٧).

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: ٨/١٧.

(٢) شرح رياض الصالحين: ٥٩٦/٢. (٣) المحتوى: ١٧٢/٥.

(٤) صحيح البخاري: ٥٩٦/٥.

(٥) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر، الأجري، البغدادي، والأجري نسبة إلى قرية من قرى بغداد، فقيه، محدث، حافظ، قال الخطيب عنه: «كان ديننا ثقة»، من تصانيفه: «التهجد»، و«كتاب الشريعة في السنة»، و«آداب العلماء»، توفي سنة: ٣٦٠هـ.

ينظر في ترجمته: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٤/٢٠٨، وفيات الأعيان: ٤/٢٩٢، وسير أعلام النبلاء: ١٦/١٣٣.

(٦) الإنصاف: ٢/٣٢٤. (٧) المحتوى: ٥/١٧٢.

القول الثالث: أن عيادة المريض مستحبة، وسُنّة مؤكدة، وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية في قول^(٢)، والشافعية^(٣)، وبعض الحنابلة^(٤):

قال ابن عبد البر^(٥): «عيادة المريض سُنّة مؤكدة».
وقال النووي في شرح أكثر من حديث: «فيه استحباب عيادة المريض»^(٦).

قال المرداوي^(٧): «وهذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب»^(٨).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بالأحاديث التي ورد فيها الأمر بعيادة المريض؛ منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ**

(١) ينظر: الهدایة: ١٠٣/٣، بدائع الصنائع: ١١٤/٢، وتبیین الحقائق: ٣١٣/١.

(٢) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة: ٦١٥/١.

(٣) ينظر: الحاوي الكبير: ٣/٣، والمهذب: ١٢٦/١، والمجموع: ١٠٠/٥، ومغني المحتاج: ٣١٣/١.

(٤) ينظر: الآداب الشرعية لابن مفلح: ١٨٩/٢، وشرح الزركشي: ٤٤٦/١، والإنصاف: ٣٢٤/٢.

(٥) الكافي في فقه أهل المدينة: ٦١٥/١.

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١١/٢٦، ٢٦/١٣، ١٧/١٣.

(٧) هو: علي بن سليمان بن أحمد بن محمد، علام الدين، أبو الحسن، المرداوي، الحنبلي ولد بمردا (إحدى قرى نابلس بفلسطين) سنة: (٨١٧هـ)، ونشأ بها ثم انتقل إلى دمشق وتعلم بها وانتقل إلى القاهرة ثم مكة، وكان أحد أعلام المذهب الحنبلي، ومن مؤلفاته: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، و«التنقیح المشیع في تحریر أحكام المقنع»، و«تحریر المتنقل في تهذیب علم الأصول». مات سنة: (٨٨٥هـ).

ينظر في ترجمته: الضوء اللامع: ٥/٢٢٥ - ٢٢٧، وشنرات الذهب: ٧/٣٤١ - ٣٤٠، البدر الطالع: ١/٤٤٦.

(٨) الإنصاف: ٢/٣٢٤.

الجَنَائِزُ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيْتُ الْعَاطِسِ^(١)، وفي رواية: (خَمْسٌ تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيْتُ الْعَاطِسِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ)^(٢).

٢ - حديث البراء رضي الله عنه، قال: (أَمْرَنَا النَّبِيُّ صلوات الله عليه وآله وسلامه بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ)^(٣).

حيث حملوا الوجوب الظاهر في النصوص على وجوب الكفاية، وذلك لأدلة أخرى يفهم منها عدم الوجوب العيني؛ من ذلك حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: (فُكُوا الْعَانِيَ، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ وَعُودُوا الْمَرِيضَ)^(٤)، قال ابن بطال: «يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ مِنْ فَرَوْضِ الْكَفَايَةِ؛ كِإِطْعَامِ الْجَائِعِ، وَفَكِ الْأَسِيرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ»^(٥)، فالجمع بين عيادة المريض وإطعام الجائع مما يدل على أنه ليس واجباً على الأعيان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اختلف أصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشميست العاطس وابتداء السلام، والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال: هو واجب على الكفاية»^(٦).

• أدلة القول الثاني:

استدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا القَوْلِ بِأَدْلَةِ القَوْلِ الْأَوَّلِ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ فِيهَا الْأَمْرُ بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ، (أَمْرَنَا

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٣٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام رقم: (٢١٦٢) / ٤ / ١٧٠٤.

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٣٨). (٤) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٢٩).

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٩ / ٣٧٥.

(٦) الاختيارات الفقهية ص: (٤٤٣).

النَّبِيُّ ﷺ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ) والأصل في الأمر الوجوب، ويؤكّدُ هذا الوجوب ما في رواية أبي هريرة: (خَمْسٌ تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخْيَهِ).

وأيضاً أفادت الأحاديث أن العيادة من حقوق المريض على المسلمين؛ لأنَّ معنى الحق هنا الوجوب^(١)، ولهذا بَوْبَ البخاري في صحيحه: (باب وجوب عيادة المريض)^(٢):

ونوّقش هذا الاستدلال: بقول ابن حجر - في قوله ﷺ (خَمْسٌ تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ) -: «الظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية»^(٣).

وأما قول البخاري: «باب وجوب عيادة المريض» فأجاب عنه ابن بطال، وابن حجر بأن المراد منه وجوب الكفاية^(٤).

• أدلة القول الثالث:

استدلَّ أيضاً أصحاب هذا القول بأدلة القول الأول، ولكنهم حملوا تلك الأوامر على الندب والاستحباب.

قال ابن عبد البر: «عيادة المريض سُنَّة مسنونة، فَعَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأمر بها، ونَذَرَ إِلَيْها، وأخبر عن فضلها بضرورب من القول... فثبتت سُنَّةً ماضيةً لا خلاف فيها»^(٥)

وقال النووي: «عيادة المريض سُنَّة متأكدة والأحاديث الصحيحة مشهورة في ذلك»^(٦).

وقال ابن قُدَامَةَ: «عيادة المريض مستحبة؛ لما روى البراء قال

(١) ينظر: المصلحي: ١٧٢/٥، وفتح الباري: ١١٣/٣.

(٢) صحيح البخاري: ٢١٣٩/٥. (٣) فتح الباري: ١١٣/٣.

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٣٧٥/٩، وفتح الباري: ١١٢/١٠.

(٥) التمهيد: ٢٠٣/١٩. (٦) المجموع شرح المهدب: ١٠٢/٥.

أمرنا رسول الله ﷺ يسبّع ونهانا عن سبّع. أمرنا بعيادة المريض واتّباع الجنائز... وذَكْر الحديث^(١)، رواه البخاري ورواه مسلم بمعناه^(٢).

الترجح:

بالنظر إلى الأقوال السابقة وحجة كل قول يتبيّن أنّ الراجح - والله أعلم - هو القول الأول: وجوب عيادة المريض وجوباً كفائيّاً. وذلك لأمور:

- ١ - أن ظاهر النصوص فيه دلالة على الوجوب؛ لأن فيها الأمر بالعيادة والأصل في الأوامر الوجوب إلا أن يأتي ما يصرفها عن ذلك، وقد ورد لفظ الوجوب صريحاً في رواية أبي هريرة: (خَمْسٌ تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ)؛ فلا يمكن أن نقول بالاستحباب.
- ٢ - أن الوجوب في الأحاديث صرِفَ من الوجوب العيني إلى الوجوب الكفائي، ببعض النصوص؛ منها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كُنَّا جُلُوسًا معَ رَسُولِ اللَّهِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَذْبَرَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (يَا أَخَا الْأَنْصَارِ، كَيْفَ أَخْبِرُ سَعْدًا ابْنَ عَبَادَةَ؟)، فَقَالَ: صَالِحٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (مَنْ يَعُودُهُ مِنْكُمْ!)» الحديث^(٣). حيث لم يأمر عليه الصلاة والسلام، من حضر من أصحابه بعيادة سعد، بل جعلُ الخيار لمن شاء دليلاً على أنها ليست فرضاً على الأعيان^(٤).

(١) تقدّم الحديث مخرجاً ص: (١٣٨).

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة: ٣٠٣/٢.

(٣) آخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في عيادة المرضى رقم: (٩٢٥). ٦٣٧/٢.

(٤) ينظر: المفهم: ٥٥/٨.

٣ - أن هذا القول فيه جَمْعٌ بين القولَيْنِ: القولُ بالوجوبِ العَيْنِيِّ، والقولُ بالاستحبابِ، والله أعلم.

وعلى هذا فإن حكم عيادة المريض إذا كان من الأرحام، يتوقف على حكم صِلَتِه، فإذا كان مِنَ الرَّجُم الواجبِ صِلَتُها فعيادُته واجبةٌ، وإذا كان مِنَ الرَّجُم المستحبُّ صِلَتُها، فعيادُته مُستحبَّةٌ؛ يقولُ الشِّيخ ابن عثيمين عن عيادة المريض: «وقد تكون فرض عين إذا كان المريض من الأقارب، وعدَّت عيادُته مِنَ الصلة؛ فإنَّ صلة الأرحام واجبةٌ فتكون فرضَ عين»^(١).

وعلى كل حال تعتبر عيادة المريض من وسائل صلة الرحم، ولها أثُرُها الكبيرُ على نفسِيَّةِ القريبِ المريضِ، وقد تكون سبباً في هدايةِ القريبِ العاصِي، أو القريبِ الكافِرِ خاصةً إن كان ممن يُرجَى إسلامُه؛ لما روى أنسُ رضي الله عنه: (أَنَّ عُلَامًا لِيهُودَ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرِضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَالَ: أَسْلِمْ، فَأَسْلَمَ) ^(٢).



(١) شرح رياض الصالحين: ٥٩٦/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب عيادة المشرك، رقم: (٥٣٣٣). ٢١٤٢/٥

المطلب الرابع

الصلة باتباع الجنازة

الاتباع في اللغة: مصدر **اتبعَ الشَّيْءَ** إذا سار في **أثْرِهِ وَتَلَاهُ**^(١).

والجنازة في اللغة: بالفتح الميّت، وبالكسر السّرير الذي يوضع عليه الميّت، وقيل: عكسه، أو بالكسر: السّرير مع الميّت، فإن لم يكن عليه الميّت فهو سرير ونعش، وقيل في كلّ منهما: لغتان^(٢).
واتباع الجنازة: هو السير مع الجنازة^(٣).

* حكم اتباع الجنازة:

اختلف الفقهاء في حكم اتباع الجنازة على ثلاثة أقوالٍ:

القول الأول: أن اتباع الجنازة للرجال سُنة، وهو قول المذاهب الأربعة: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧).

قال النووي: «قال الشافعی والأصحاب: يُستحب للرجال اتباع

(١) ينظر: الصلاح: ٤/٣٢٥، ولسان العرب: ٨/٢٧.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٥/٣٢٤، ومختار الصحاح ص: ٤٨)، و Taj al-Uroos: ١/٣٦٩٠.

(٣) ينظر: فتح الوهاب: ١/١٦٥، ومعنى المحتاج: ١/٣٥٩.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ١/٣١٠، والبحر الرائق: ٢/٢٠٧.

(٥) ينظر: الشرح الكبير للدردير: ١/٤١٨.

(٦) ينظر: المهدب: ١/١٣٦، وإعانة الطالبين: ٤/٢١٣، والمجموع: ٥/٢٣٠، وروضة الطالبين: ٢/١١٥.

(٧) ينظر: المعني: ٢/١٧٤، والكاففي في فقه ابن حنبل: ١/٢٦٦، ومطالب أولي النهى: ١/٨٩٨، والإنصاف: ٢/٣٨١، والأداب الشرعية: ٣/٥٢٥، وشرح منتهى الإرادات: ١/٣٦٩، وكشف النقانع: ٢/١٢٨.

الجنازة حتى تدفن وهذا مُجمَعٌ عليه للأحاديث الصحيحة فيه^(١).

وقال ابن مفلح: «قد ذكر الأصحاب رحمهم الله أن عيادة المرضى واتباع الجنائز من الأمور المستحبة»^(٢).

وقال المرداوي: «اتباع الجنازة سُنَّة على الصحيح من المذهب وقال في آخر الرِّعَايَة: اتباعها فرض كفاية»^(٣).

القول الثاني: أن اتباع الجنازة فرض كفاية؛ إذا قام به البعض، سقط عن الباقيَن، وهو قول صاحب الرِّعَايَة^(٤) من الحنابلة^(٥)، وقال به ابن بَطَّالٍ^(٦)، والعيني^(٧)، والمناوي^(٨).

قال ابن بَطَّالٍ: «اتباع الجنائز من فروض الكفایات لمن قام بها»^(٩).

وقال العيني: «اتباع الجنائز من فُروضِ الكفایة»^(١٠).

القول الثالث: أن اتباع الجنازة واجب، وهو قول ابن حزم^(١١).

(١) المجموع: ٥٢٥/٣. ٢٣١/٥.

(٢) الأداب الشرعية: ٣٨١/٢.

(٤) هو: أحمد بن حمدان بن شبيب بن حَمْدان، أبو عبد الله، التَّمَرِيُّ الحَرَانِيُّ الحنبلي، كان عالماً بالفقه والأدب، وقد برع في الفقه الحنبلي، وانتهت إليه معرفة المذهب، من تصانيفه: «الرِّعَايَةُ الْكَبْرِيَّةُ»، و«الرِّعَايَةُ الصَّغِيرِيَّةُ» كلاهما في الفقه، و«الإيجاز في الفقه الحنبلي»، توفي سنة: ٦٩٥هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام: ٢٤١/٥٢، وشذرات الذهب: ٤٢٩/٥، والأعلام: ١١٩/١.

(٥) ينظر: حاشية الروض المربع: ١١٣/٣، وكتاب القناع: ١٢٨/٢.

(٦) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٥٧٣/٦.

(٧) عمدة الفارقي: ٢٧٣/١.

(٨) التيسير بشرح الجامع الصغير: ٤٩٨/١.

(٩) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٥٧٣/٦.

(١٠) عمدة الفارقي: ٢٧٣/١. ١٨٨/٥.

وابن الخرّاط^(١)؛ حيث بَوَبَ في كتابه الأحكام الكبرى^(٢): (باب وجوب اتباع الجنائز).

• أئلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأحاديث كثيرة؛ منها:

١ - حديث البراء رضي الله عنه، قال: (أَمْرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ)^(٣).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ...). الحديث^(٤).

وحمل أصحاب هذا القول الأمر في الأحاديث على السنّة والندب لا الوجوب.

قال ابن عابدين - وهو يتحدث عن هذه الأحاديث -: «الأمر للندب لا للوجوب للإجماع»^(٥).

٣ - الإجماع: فقد نقل بعضهم الإجماع على السنّة والاستحباب؛ فقال النووي: «أجمعـت الأمة على استحبـاب اتـبعـ الجـناـزةـ، وـحضورـ

(١) هو: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو محمد، المعروف بابن الخرّاط، ولد بأشبيلية سنة: (٥١٠هـ)، كان فقيهاً، حافظاً، عالماً بالحديث ورجاهه وعلمه، نزل بجایة وقت فتنة الأندلس، فبث بها علمه.. من تصانيفه: «المعتل من الحديث»، «الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الصغرى». وتوفي بجایة سنة: (٥٨١هـ). ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام: ١١١/٤١، وفوات الوفيات: ٦٠٦/١، وشذرات الذهب: ٤/٢٧١.

(٢) الأحكام الكبرى: ٢/٥٠٨.

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٣٨).

(٤)

تقـدمـ الحـدـيـثـ مـخـرـجـاـ صـ: (١٣٨).

(٥) حاشية رد المحتار: ٢/٢٥٢.

دفنيها»^(١)، وقال ابن قاسم: «اتباع الجنائز سُنَّة باتفاق الأئمَّة الأربعـة وغيرهم، وحکى غير واحد إجماع المسلمين على استحبابه»^(٢).

• أدلة القول الثاني:

استدلَّ أصحابُ هذا القول بأدلةِ القولِ الأوَّلِ، ولكنَّهم حملوا الأمرَ في الأحاديَّث على الوجوبِ الكفائيِّ؛ وهو حقٌّ للميتِ وأهله^(٣).

• أدلة القول الثالث:

استدلَّ أصحابُ هذا القول بأدلةِ القولِ الأوَّلِ، ولكنَّهم حملوا كلَّ الأوامرِ على الوجوب؛ لظاهرِ الأمرِ في النصوص الواردة.

الترجيح:

الذِّي يترجحُ - والله أعلم - التفصيلُ في هذه المسألة: فيكون اتباع الجنائز فرضَ كفايةً إذا كان الميتُ قريباً أو جاراً، وأما ما عداهما، فيُستحبُّ اتباعُ جنازته، وذلك لأمورٍ:

- ١ - أن القول بوجوب اتباع الجنائز فيه مشقةٌ، وإيقاعُ للناس في الحرج.
- ٢ - أن الأمر باتباع الجنائز الواردة في النصوصِ، أقلُّ ما يُحملُ عليه الوجوبُ الكفائيُّ.
- ٣ - أن القريبَ والجارَ ورددُ فيهما نصوصٌ خاصةٌ تفيُّد تقديمَهما على غيرِهما من عامة المسلمين^(٤).

(١) المجموع: ٢٣٢/٥ . ١١٣/٣

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٥٧٣/٦ ، وعمدة القاري: ٢٧٣/١ . وكشاف القناع: ١٢٨/٢ .

(٤) مثل قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنَ لَمْ حَسَنَا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْجَارِ ذِي الْجَنَاحِ وَالْجَارُ الْجُنُبُ﴾ [النساء: ٣٦] ، وقوله ﷺ: «مَا زَالَ يُوصِي جِنْرِيلٌ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنِّثَ أَنَّهُ سَيُورُونَهُ» أخرجه البخاري رقم: (٥٦٦٨) ٢٢٣٩/٥ ، ومسلم رقم: (٢٦٢٥) ٢٠٢٥/٤ .

وقد جاء في الفتاوى الهندية: «اتباع الجنائز أفضل من النوافل إذا كان لجوار أو قرابة»^(١).

فينبغي على المسلم أن يحرص على تشييع الجنائز؛ وأن يخرج مع أقاربه إذا كانت عندهم جنازة يشاركونهم، في مصابهم ثم يذهب معهم للصلوة على هذه الجنازة، ثم يخرج إلى المقبرة، ويسارك في الدفن.

واتباع الجنائز فيه فضائل للتتابع والمتبوع؛ فإن المتبوع يتتفع بدعاء المسلمين له، والتتابع ينال الأجر المترتب على اتباع الجنائز والصلوة عليها ولربما قيل: انصرفوا مغفورة لكم.

والأجر في فضل اتباع الجنائز عظيم، دل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ شَهَدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ)، ومَنْ شَهَدَ حَتَّى تُدْفَنَ، كَانَ لَهُ قِيرَاطًا. قيل: وما القيراط؟ قال: (مِثْلُ الْجَبَائِينَ الْعَظِيمَيْنِ)^(٢)، ولذلك لما بلغ ابن عمر رضي الله عنهما الحديث في اتباع الجنائز وأن له قيراطين من الأجر، قال: «لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةً»^(٣)؛ فينبغي للمسلم أن لا يحرِم نفسه الأجر ولا سيما

(١) الفتاوى الهندية: ١٦٢/١.

(٢) قال ابن الأثير: (القيراط): جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد. وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين. والباء فيه بدل من الراء فإن أصله: (قرأط). والقيراط بالوزن المعاصر يساوي: ٢١٢٥ من الجرام.

النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢/٤. لسان العرب: ٣٧٥/٧، وبحث في تحويل الموازين والمكاييل الشرعية إلى المقادير المعاصرة للشيخ عبد الله بن سليمان المنبي - مجلة البحوث الإسلامية: ١٩٢/٥٩ عدد: (٥٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن رقم: (١٢٦١) ٤٤٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائز اتاباعها رقم: (٩٤٥) ٦٥٢/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب فضل اتباع الجنائز رقم: (١٢٦٠) ٤٤٥/١.

لأقاربه، لكي يعزّيْهُمْ ويسليْهم في مصايمهم؛ فإن في ذلك سلوةً لأحزانهم.

وحكْم اتِّباع جنازة القريب - كما سبق في الترجيح - فرض كفاية، وقد يزداد تأكيداً إذا كان الميْت أحد الوالدين، أو من الأرحام الذين تجُب صلتهم.



المطلب الخامس

الصلة بإصلاح ذات البين

الإصلاح في اللغة: من الصلاح، وهو ضد الفساد؛ يقال: صلح
يصلح صلاحاً وصلوحاً^(١).

واصطلاحاً: عقد يرفع النزاع، وهو بمعنى المصالحة^(٢).

وذات البين: ذات بمعنى صاحبة^(٣)، أي: صاحبة البين، والبینُ
يأتي على معنیَّین متضادِّین في لغة العرب؛ فیطلقُ على الوصل، وعلى
الفُرقة، قال الفیومی: «(البینُ) بالفتح من الأضداد؛ يطلقُ على الوصل
وعلى الفُرقة؛ ومنه (ذات البین) للعداوة والبغضاء وقولهم: (لإصلاح
ذات البین) أي: لإصلاح الفساد بين القوم، والمراد إسكان الثائرة
و(بین) ظرف مبهم لا يتبيَّن معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعداً أو ما
يقوم مقام ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]^(٤).

إصلاح ذات البين: هو إصلاح صاحبة الفُرقة بين المسلمين،
وإصلاحها يكون بإزالة أسباب الخصم، أو بالتسامح والعفو، أو
بالتراضي على وجوه من الوجوه، وبهذا الإصلاح يذهب البین وتتحلّ
عقدة الفُرقة.

(١) ينظر: لسان العرب: ٥١٦/٢، ومختار الصحاح: ٣٧٥/١.

(٢) التعريفات للجرجاني ص: (١٧٦)، وينظر: حاشية رد المحتار: ٦٣٩/٥.

(٣) ينظر: كتاب العين: ١١٧/٣، والصحاح: ٢٥٥١/٦.

(٤) المصباح المنير: ١/٧٠، وينظر: الأضداد للأنباري ص: (٥٧).

* الأمر بإصلاح ذات البين في القرآن الكريم:

ورد الإصلاح في القرآن الكريم في مواضع متعددة، منها:

- قوله تعالى - على لسان موسى عليه السلام يوصي أخاه هارون -: **﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُقْنِي فِي قَوْمِي وَاصْلِحْ لَا تَنْتَعِ سَكِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾** [الأعراف: ١٤٢]. وهو هنا بمعنى الرفق^(١).
- قوله تعالى - على لسان نبيه شعيب عليه السلام -: **﴿إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا إِلَاصْحَاحَ مَا أَسْتَطَعْتُ وَمَا تَرَقِيقٌ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكِّلْتُ وَإِلَيْهِ أُتِبْ﴾** [هود: ٨٨]، أي: ما أريد إلا فعل الصلاح^(٢).
- قوله تعالى - في وصية الميت -: **﴿فَمَنْ حَافَ مِنْ مُؤْسِرٍ جَنَّفًا أَوْ إِشَّا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ﴾** [البقرة: ١٨٢].
- قوله تعالى - في القسم والخلف -: **﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عَرْضَكُمْ لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبُرُّو وَتَنْتَقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾** [البقرة: ٢٢٤].
- قوله تعالى - في حال الشقاق بين الزوجين -: **﴿وَإِنْ خَفْتُمْ شَقَاقَ بَيْنَهُمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمَا وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَقِّعُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمَا﴾** [النساء: ٣٥].
- قوله تعالى - في حال خوف النشوز -: **﴿وَإِنْ امْرَأٌ خَافَ مِنْ بَعْلِهَا شُزُورًا أَوْ إِغْرِاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صَلَحًا وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾** [النساء: ١٢٨].
- قوله تعالى - في إجابة السؤال عن الأنفال -: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاقْتُلُوا اللَّهُ وَاصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾** [الأنفال: ١].

(١) ينظر: معالم التزيل: ٣/٢٧٥، وتفسير القرآن العظيم: ٥/٣١٢.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩٠/٤، وتفسير القرآن العظيم: ٤/٣٤٤.

• قوله تعالى - في حال اقتتال المسلمين مع بعضهم :- «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلُوا فَاصْلُحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَعْدَ إِنَّهُمْ عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتَلُوا الَّتِي تَعْبُغُ حَتَّى يَقُولَ اللَّهُ أَمْرِي أَنَّ اللَّهُ فَإِنْ فَاءَتْ فَاصْلُحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَفْسِطُوهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۚ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَجُوا فَاصْلُحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ وَأَنْفَعُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [المُحْجَرَاتِ: ٩، ١٠].

• قوله تعالى : «لَا خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَجْوَتِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ اتَّبَعَ مَرْضَاتَ اللَّهِ فَسَوْفَ تُؤْتَيهِ أَجْرًا عَظِيمًا» [النَّسَاءِ: ١١٤].

قال الطبرى : «هو الإصلاح بين المتباهين أو المتخاصمين بما أباح الله الإصلاح بينهما؛ ليرجعا إلى ما فيه الألفة واجتماع الكلمة على ما أذن الله وأمر به»^(١).

* وأما الأحاديث الواردة في الإصلاح وفضله، فمنها :

- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه : (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ دَرَجَةِ الصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟) قَالُوا : بَلَى، قَالَ : إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ^(٢).

• حديث زيد بن ملحة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال : (إِنَّ الدِّينَ لِيَأْرِزُ إِلَى الْحِجَازِ؛ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَاةُ إِلَى جُحْرِهَا، وَلَيَعْقَلَنَّ^(٣) الدِّينُ مِنْ

(١) جامع البيان : ٢٠١/٩.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، رقم : (٢٧٥٤٨) / ٦، ٤٤٤، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين، رقم : (٤٩١٩) / ٤، ٢٨٠، والترمذى في جامعه، أبواب صفة القيامة والرقائق، باب ما جاء في صفة أولئك الحوض رقم : (٢٥٠٩) / ٤ و قال : «حديث صحيح» وال الحديث صححه الألبانى في صحيح الترغيب والترهيب : ٤٤ / ٣.

= (٣) (لَيَعْقَلَنَّ) : أي : ليتحسن ويعتصم ويلتجئ إليه؛ كما يلتتجئ الوعول إلى رأس الجبل .

الْجِبَارُ مَعْقُلٌ الْأَرْوِيَةُ^(١) مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ؛ إِنَّ الدِّينَ بَدَا غَرِيبًا وَيَرْجُعُ غَرِيبًا؛ فَطُوبَى لِلْغَرِيبَاءِ! الَّذِينَ يُضْلِلُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُتُّونَ^(٢).

• حديث أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رض أنها سمعت رسول الله صل وهو يقول: (لَيْسَ الْكَذَابُ الَّذِي يُضْلِلُ بَيْنَ النَّاسِ فَيُنَهَا خَيْرًا أَوْ يَقُولُ حَيْرًا)^(٣).

• حديث أبي هريرة رض قال: قال رسول الله صل: (كُلُّ سَلَامٍ)^(٤) مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَظْلُمُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةً)^(٥).

= ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٢٨٠، ولسان العرب: ١١/٤٥٨.

(١) (الأروية): الشاة الواحدة من شياه الجبل وجمعها أروي. وقيل هي أنثى الوعول وهي تيوس الجبل.

ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٢٨٠، ولسان العرب: ١٤/٣٤٥.

(٢) أخرجه الترمذى في جامعه، أبواب الإيمان، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً رقم: (٢٦٣٠) ٥/١٨. وقال: «حديث حسن صحيح»، وقال الألبانى في مشكاة المصابيح: ١/٦٠: «إسناده ضعيف».

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس رقم: (٢٥٤٦) ٢/٩٥٨، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه رقم: (٢٦٠٥) ٤/٢٠١١.

(٤) (سلامى): «جمع سلامية وهي الأئمة من أنامل الأصيبح». وقيل واحدة وجمعه سواه. ويجمع على سلاميات؛ وهي التي بين كل مفصلتين من أصياغ الإنسان، وقيل: السلامى كل عظم مجوف من صغار العظام، المعنى على كل عظم من عظام ابن آدم صدقَة».

النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٣٩٦.

(٥) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الصلح، باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم رقم: (٢٥٦٠) ٢/٩٦٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف رقم: (١٠٠٩) ٢/٦٩٩.

فمن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية السابقة ندرك أهمية وفضل الصلح بين الناس؛ يقول ابن القيم^(١): «فالصلح الجائز بين المسلمين هو الذي يعتمد فيه رضا الله سبحانه ورضا الخصمين؛ فهذا أعدل الصلح وأحقه، وهو يعتمد العلم والعدل، فيكون المصلح عالماً بالواقع، عارفاً بالواجب، قاصداً للعدل، فدرجة هذا أفضل من درجة الصائم القائم»^(٢). فإذا كان إصلاح ذات البين بهذه الأهمية، لما فيه من مصلحة كبيرة، وأمر عامة المسلمين به، فلا يشك أحد أنه من وسائل صلة الرحم، لا سيما أن في الإصلاح فتحاً لباب صلة الرحم، وإغلاقاً لباب الفطيعة التي كان سببها التخاصم والتدابير.



(١) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، من أعلام الإصلاح الديني في القرن الثامن الهجري، ولد في دمشق سنة: (٦٩١هـ)، وتلمنذ على شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث تأثر به تأثيراً كبيراً وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، ولابن القيم مصنفات كثيرة في علوم شتى منها: «زاد المعاد في هدي خير العباد»، و«مدارج السالكين ومنازل السائرين»، و«أعلام المؤugin عن رب العالمين»، مات سنة: (٧٥١هـ). ينظر في ترجمته: الدار الكامنة: ٣/٤٠٠، والشهادة الزكية: ١/٣٣، والأعلام: ٦/٥٦.

(٢) إعلام المؤugin عن رب العالمين: ١/١٠٩.

المطلب السادس

الصلة بالمشاركة في الأفراح، والمواساة في الأحزان

الأفراح في اللغة: جمع فرح؛ وهو السرور وانبساط النفس^(١).

والأفراح في الاصطلاح: المواسم والأوقات التي يكون فيها الفرح والسرور؛ كالأعياد، والنكاح، وقدوم الغائب، والختان، ونحوها^(٢).

والحزان في اللغة: جمع حزن؛ وهو خلاف السرور^(٣).

ومشاركة الأقارب في الأفراح ومواساتهم في الأحزان تعتبر من أهم وسائل صلة الرحم؛ لأن في هذه المواقف يحتاج الإنسان إلى من يقف بجانبه ويساعده، والأفراح والأحزان لا يخلو منها بيت من البيوت.

وقد وردت بعض النصوص التي تدل على أهمية المشاركة في الأفراح، ونصوص أخرى تدل على المواساة في الأحزان؛ من ذلك:

جميع النصوص التي سبقت في الأمر بإجابة الدعوة؛ فهي تدل على أهمية المشاركة في الأفراح، ومن الأحاديث الواردة في فصل في المواساة:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (مَنْ نَفَسَ، عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مُغْسِرٍ، يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَرَ مُسْلِمًا،

(١) ينظر: الصاحب: ٤١٣/٢، ولسان العرب: ٥٤١/٢.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن رجب: ٧٨/٦.

(٣) ينظر: الصاحب: ٣٧٦/٦، ولسان العرب: ١١١/١٣.

سَرَّهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنَ الْعَبْدِ، مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَ أَخْيِهِ^(١).

ومشاركة ذوي الأرحام في الأفراح ومواساتهم في الأحزان تتمثل فيما يلي:

- ١ - المشاركة بالمال في الأفراح والأحزان.
- ٢ - المشاركة بالأفعال؛ وهو زيارتهم ومساعدتهم بالخدمة، وقد مر علينا هذا في إجابة الدعوة بالنسبة للأفراح، وعيادة المريض واتباع الجنائز بالنسبة للأحزان.
- ٣ - المشاركة بالأقوال؛ وذلك بالتهنئة في الأفراح، والتسلية والتعزية في الأحزان.



(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر رقم: (٢٦٩٩) / ٤ . ٢٠٧٤

رَفْعٌ
جِبْلُ الْمَحْمَدِ الْجَنْوَبِيِّ
الْمَسْكُنُ لِلَّهِ الْفَزُورُ كَرَمٌ
www.moswarat.com



المبحث الثاني

الصلة بالمقال

* ويشتمل على المباحث التالية:

- المطلب الأول: الصلة بالسؤال.
- المطلب الثاني: الصلة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المطلب الثالث: الصلة بالدعاء.
- المطلب الرابع: الصلة بالدعوة إلى الهدى.

* * * *

المطلب الأول

الصلة بالسؤال

المراد بالسؤال هنا: السؤال عن ذوي الأرحام ومعرفة أخبارهم وأحوالهم؛ فإن من أنواع صلة الرحم المشروعة صلة الأرحام بالسؤال عنهم، وتَفَقُّدُ أحوالِهِمْ، وحملُ همومنِهم؛ فإن من لم يهتم بأمر المسلمين بعامةً، فليس منهم، فكيف بمن لم يهتم بأمر أرحامه، وخاصةً؟! فلا شك ولا ريب أن ذلك في مقام أشدّ من الأول، فالسؤال علامه الصلة، وعدم السؤال علامه القطيعة.

والسؤال عنهم قد يكون مباشراً بلقائهم، وقد يكون غير مباشر بسؤال من لقيته عنهم، وقد يكون عبر الخطابات، أو عبر وسائل الاتصال الحديثة؛ كالكمالمة الهاتفية أو الرسالة البريدية، ونحوها من وسائل الاتصال الكثيرة؛ كما سيأتي في مبحث خاص بذلك.

والأدلة من الكتاب والسنّة تدعوا إلى العناية والاهتمام بأولي الأرحام، والسؤال عنهم، وتَفَقُّدُ أحوالِهِمْ، ومعرفة واقعهم، وتحسُّن آلامِهم، ورصدِ احتياجاتهم، ومعرفة مطالبِهم، ثم العمل على مساعدتهم كل بحسب استطاعته، مع العناية بتقديم الأهم على المهم وهكذا، فهناك من الأرحام من يحتاجون إلى الطعام والكساء، وهناك من يحتاج إلى التعليم، ولا يُعرفُ ذلك إلا بالسؤال عنهم ومعرفة أخبارِهم.

ومن هذه الأدلة قوله تعالى: «لَيْسَ اللَّهُ أَنْ تُلُوْنَا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَسْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ مَنْ ءاَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاءَنَّ الْمَالَ عَلَى حِجَّتِهِ دَوِيَ الْقُرْبَى وَالْبَتَنَى وَالْمَسْكِينَ» الآية [البقرة: ١٧٧] قوله

تعالى : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا وَبِذِي الْقُرْبَى﴾ الآية [النساء : ٣٦] ، قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَإِلَيْهِ الْحَسْنَى وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ ذِي الْقُرْبَى﴾ الآية [النحل : ٩٠] .

وقوله ﷺ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْسُوا السَّلَامُ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُوْا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ) ^(١)،
وقوله ﷺ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْتَطِعَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ؛ فَلِيُصِلْ رَحْمَهُ) ^(٢) :

فهذه النصوص من الكتاب والسنّة تُحث على العناية والاهتمام
بأولي الأرحام، ويدخل السؤال عنهم وتَفَقَّدُ أحوالهم في ذلك.



(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٦). (٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٦).

المطلب الثاني

الصلة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر في اللغة: نقِضُ النَّهْيِ، وجُمِعُهُ أَوْاْمِرٌ، ويُشَمَّلُ عَدَّةً مِعَانٍ؛ منها الدَّلَالَةُ عَلَى طَلْبِ الْفَعْلِ، أَوْ قَوْلُ الْقَاتِلِ لِمَنْ دَوْنَهُ: افْعُلُ^(١). وأُمِرَتْ بِالْمَعْرُوفِ؛ أَيْ: بِالْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ؛ يَقُولُ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الْمَعْرُوفُ اسْمُ جَامِعٍ لِكُلِّ مَا عُرِفَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَالتَّقْرِبُ إِلَيْهِ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى النَّاسِ، وَكُلُّ مَا نَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرُعُ مِنَ الْمُحْسَنَاتِ، وَنَهْيُ عَنْهُ مِنَ الْمُقْبَحَاتِ»^(٢).

والأمر بالمعروف في اصطلاح الفقهاء: هو كُلُّ مَا كَانَ مَعْرُوفًا فِعْلُهُ جَمِيلًا غَيْرَ مُسْتَبْغٍ عِنْدِ أَهْلِ الإِيمَانِ، وَلَا يَسْتَكْرُونَ فِعْلَهُ^(٣).

والنَّهْيُ فِي الْلُّغَةِ: ضِدُّ الْأَمْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاتِلِ لِمَنْ دَوْنَهُ: «لَا تَفْعَلْ»^(٤).

وَالْمَنْكَرُ لِغَةً: الْأَمْرُ الْقَبِيْحُ^(٥).

وَفِي الْاَصْطِلَاحِ: مَا لَيْسَ فِيهِ رِضَا اللَّهِ؛ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ^(٦).

وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَنْكَرِ فِي الْاَصْطِلَاحِ: طَلْبُ الْكُفْرِ عَنْ فِعْلٍ مَا لَيْسَ فِيهِ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى^(٧).

فَإِنَّ مِنْ جُوانِبِ صَلَةِ الرَّحْمَمِ الْحَرْصَ عَلَى النَّصِيحَةِ وَالْأَمْرِ

(١) يَنْظَرُ: كِتَابُ الْعَيْنِ: ٢٩٧/٨، وَلِسَانُ الْعَرَبِ: ٢٦/٤.

(٢) النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثْرِ: ٤٤٢/٣.

(٣) يَنْظَرُ: التَّعْرِيفَاتُ لِلْجَرجَانِيِّ ص: (٢٨٣)، وَمَعْجمُ لِغَةِ الْفَقَهَاءِ: ٤٤٠/١.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ: ٢٤٣/١٥، وَتاجُ الْعُرُوسِ: ١٤٨/٤٠.

(٥) مُخْتَارُ الصَّحَاحِ: ٦٨٨/١، وَلِسَانُ الْعَرَبِ: ٢٣٢/٥.

(٦) التَّعْرِيفَاتُ لِلْجَرجَانِيِّ ص: (٣٠٣). (٧) مَعْجمُ لِغَةِ الْفَقَهَاءِ: ٤٨٩/١.

بالمعروف والنهي عن المنكر وإرشاد من كان متساهلاً من الأقارب، فبعض الأقارب قد يحصل عنده تقصير وقد يحصل عنده زلل ووقوع في بعض المخالفات الشرعية، فيحسن نصحته، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة.

وقد دلت النصوص من الكتاب والسنة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل بحسبه؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَرِكْتَ بِنَا مَنْ شَرِكَنَا إِلَّا أَنْ أَخْرِجَنَا لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقوله ﷺ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْتَدِهِ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَيَقْلِبِهِ، وَذَلِكَ أَصْعَفُ الْإِيمَانِ) ^(١). فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً تجاه عامّة الناس، فوجوبه تجاه الأقارب والأرحام آكد.

وسئلَ الشيخ ابن باز رحمه الله عن رجل له أرحام يقعون في كثير من المعاصي، فكيف يصلهم وهم مقيمون على تلك المحرمات؟

فأجاب: «الواجب عليه أن يصلهم بالمال إن كانوا فقراء ويحسن إليهم، وعليه أن ينصحهم ويوجّههم إلى الخير ويأمرهم بالمعروف، وينهياهم عن المنكر، سواء كان ذلك مع الوالدين أو الإخوة أو الأخوال أو الأعمام أو غيرهم، فالواجب عليه دعوتهم إلى الله ونصيحتهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر باللطف والرفق والأسلوب الحسن، لعل الله يهديهم بأسبابه» ^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان... رقم: (٤٩) / ٦٩، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ينظر موقع الشيخ ابن باز على الشبكة العنکبوتية: (<http://ibnbaz.org/mat/>)

المطلب الثالث

الصلة بالدعاء

الدُّعَاءُ في اللغة: مصدر الفعل: (دَعَا)، ويقال: دعا الرَّجُلَ دُعْوَةً
وَدُعَاءً: ناداه. والاسم: الدعوة. ودعيت فلاناً: صِحْتُ به واستدعيته.
وَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُ وَعَلَيْهِ، وَالدَّعْوَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. وَالدُّعَاءُ وَاحِدُ الْأَدْعِيَةِ،
وَأَصْلُهُ دُعَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: دَعَوْتُ، إِلَّا أَنَّ الْوَaoَ لَمَّا جَاءَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ
هُمَرَّتْ^(١).

والدُّعَاءُ في الاصطلاح: طَلْبُ مَا يَنْفَعُ الدَّاعِيَ، وَطَلْبُ كَشْفِ مَا
يَضُرُّهُ أو يَدْفِعُهُ^(٢).

يعتبر الدُّعَاءُ من أقوى وأمتن ما يوصلُ به الرَّحْمُ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ سلاحُ
المؤمنِ، وقد بيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أنَّ دُعَاءَ الْمُسْلِمِ لأخيه مُسْتَجَابٌ؛ حيث قال:
(دُعْوَةُ الْمَرَءِ الْمُسْلِمِ لأخيه يُظْهِرُ الْغَيْبَ مُسْتَجَابَةً)^(٣)، فهذه أخْوَةُ الدِّينِ،
فكيف إذا انصافتَ إِلَيْها علاقَةُ الرَّحْمِ؟! فلا شكُ أنَّها تكونُ أقوى.

ويؤكِّد ذلك غايةُ التَّأكِيدِ قولُهُ ﷺ: (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ
إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ صَدَقَةٍ جَارِيَّةٍ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُونَ
لَهُ)^(٤).

(١) ينظر: الصاحب: ٢٣٣٧/٦، ولسان العرب: ٢٥٧/١٤.

(٢) بدائع الفوائد: ٥١٣/٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء للمسلمين بظاهر الغيب رقم: (٢٧٣٣) ٢٠٩٤/٤، من حديث أبي الدرداء رض.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته رقم: (١٦٣١) ١٢٥٥/٣، من حديث أبي هريرة رض.

فمن مظاهرِ صلة الرحم الدعاء للأرحام بالخيرِ، والصلاحِ، قال ابن أبي جمرة: « تكون صلة الرحم بالمال وبالعوْن على الحاجة ويدفعُ الضرر وبطلاقة الوجه وبالدعاء»^(١).

وهذا المظاهر لا يسقط أبداً بأي حالٍ من الأحوال؛ فقد قال ابن أبي جمرة أيضاً - بعد أن تحدث عن مقاطعة الكفار والفسار من ذوي الأرحام المُصريّن -: « ولا يسقط مع ذلك صلتهم بالدعاء لهم بظهورِ الغيبِ أن يعودوا إلى الطريق المُثلّى»^(٢).

وفي الدعاء أيضاً صلة للميته، وقد اتفق العلماء على جواز الدعاء للميته؛ قال النووي: «أجمعَ العلماء على أنَّ الدعاء للأموات ينفعُهم ويصلُّهم ثوابه»^(٣).

وعلى هذا فإن الدعاء من وسائل صلة الرحم، ويتأكد هذا بالدعاء للوالدين ومن قرُبَ رَحْمُه مِنَ الإنساني.



(٢) فتح الباري: ٤١٨/١٠.

(١) فتح الباري: ٤١٨/١٠.

(٣) المجموع: ٥٢١/١٥.

المطلب الرابع

الصلة بالدعوة إلى الهدى

لا شك أن الدعوة إلى الهدى من الأمور المهمة التي يعود نفعها على الأفراد والجماعات، بل المجتمع أجمع؛ لما فيها من تبديل الفساد بالإصلاح، والجهل بالعلم، والظلم بالنور.

وقد جاءت النصوص بعظيم جزاء الداعي إلى الهدى؛ فقال ﷺ: (مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ أَثَامِ مَنْ تَبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا) ^(١).

وقال ﷺ لعلي عليه السلام: (لَأَنْ يَهْدِي اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا حَيْرَ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعْمِ) ^(٢).

فصلة الأرحام بدعوتهم إلى الحق والهداية من أعظم أنواع الصلة؛ ذلك على ذلك قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: «وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَفْرِينَ» [الشعراء: ٢١٤]، وقال الله تعالى: «يَتَأَبَّلُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوَا أَنْفَسُكُ وَأَهْلِكُ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» [التحريم: ٦] وقد قال قتادة في هذه الآية: «يَقِيمُهُمْ أَنْ يَأْمُرُهُمْ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَيَنْهَا هُمْ عَنْ مُعْصِيَتِهِ، وَأَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سبعة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة رقم: ٢٦٧٤ / ٤٢٠٦٠، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه رقم: ٣٤٩٨ / ٣١٣٥٧، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه رقم: ٢٤٠٦ / ٤١٨٧٢، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

بأمر الله يأمرهم به ويساعدهم عليه، فإذا رأيت الله معصية، ردّعْتَهم عنها، وزرْجُرْتَهم عنها»^(١).

فعلى المسلم أن يتعاهد أقاربه وأرحامه بدعوتهم إلى الهدى والخير والصلاح، وأن يحذرهم من طرق الشر والفساد.



(١) جامع البيان: ٤٩٢/٢٣.

رَفِعٌ

عبد الرحمن البخاري
السلسلة الفتاوى
www.moswarat.com

المبحث الثالث

الصلة ببذل المال

* ويشتمل ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: الصلة بالنفقة.
- المطلب الثاني: الصلة بدفع الزكاة الواجبة.
- المطلب الثالث: الصلة بالصدقة.
- المطلب الرابع: الصلة بالهداية.
- المطلب الخامس: الصلة بالعقل.
- المطلب السادس: الصلة بالكفالة.
- المطلب السابع: الصلة بالوصية.
- المطلب الثامن: الصلة بالوقف.

* * * *

المطلب الأول

الصلة بالنفقة

النفقة في اللغة: اسم من الإنفاق، وهي ما يُنفق من الدراهم ونحوها^(١).

وفي الاصطلاح: اسم لما يُنفقه الإنسان على نفسه وعلى غيره؛ من نقود ونحوها في وجه من وجوه الخير، وما يفرض للزوجة على زوجها من مال، للطعام والكساء والفرش والخدمة، والسكنى، وكل ما يلزم لها حسب العرف^(٢).

والصلة بالنفقة من أنفع الصّلات للأقارب والأرحام، وقد جاءت النصوص المتوافرة بالبحث على النفقة على القريب، وذكرت عظام الجزاء المترتب على ذلك.

فمن الآيات القرآنية قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَإِلَوَالَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالسَّكِينَ وَأَئْنَ السَّكِيلُ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢١٥].

ومن الأحاديث النبوية قوله ﷺ: (إِنَّكَ أَنْ تَدَرَّ رَثْنَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَدَرَّهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أُجْرَتْ بِهَا، حَتَّىٰ مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ)^(٣).

(١) ينظر: مختار الصحاح: ٦٨٨/١، ولسان العرب: ٣٥٧/١٠.

(٢) ينظر: المطلع: ٣٥٢/١، ومعجم لغة الفقهاء: ٤٨٥/١، والقاموس الفقهي: ٣٥٨/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة رقم:

(٤٣٥/١) ١٢٣٣، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

* حكم النفقة على الأقارب:

يختلف حكم النفقة على الأقارب باختلاف درجة القرابة، ويمكن تقسيم ذلك إلى ثلاثة أقسامٍ: أولاً: نفقة الفروع وهم الأولاد.

وهذه النفقة واجبة، وسبب الوجوب أنها قرابة يُحرّم قطعها، وإذا حرّم القطع، حرّم كل سبب مفضي إليه، وتترك الإنفاق من ذي الرحم المحرّم مع قدرته وحاجة المُنفقي عليه: تفضي إلى قطع الرحم، فيحرّم الترک، وإذا حرّم الترک، وجَب الفعل^(١).

وممّا يدلّ على وجوب الإنفاق على الأولاد: الإجماع^(٢)، وثبوته قوله تعالى: «فَإِنْ أَرَضَنَّ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ» [الطلاق: ٦]، وهو أمر للأزواج يقضى بوجوب إعطاء المرأة أجرة الرّضاع المستلزمة وجوب المؤنة عموماً من رضاع وغيره^(٣).

وقوله تعالى: «وَعَلَى الْوَالِدَيْهِ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٢٣]، فلفظ المولود له يعم الوالد وسيد العبد، وبين أن الولد لأبيه لا لأمه، والآية توجب رزق الرضيع على أبيه دون غيره^(٤).

ولمّا روى أبو هريرة رضي الله عنه، قال: «جاء رجلٌ إلى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، فقال: يا رسول الله، عندي دينار، قال: (أنفقه على نفسك)، قال: عندي آخر، قال: (أنفقه على أهلك)، قال: عندي آخر، قال: (أنفقه على خادمك)، قال: عندي آخر، قال: (أنت أعلم)»^(٥)، ففي هذا الحديث أمرة صلوات الله عليه وآله وسلامه

(١) ينظر: بداع الصنائع: ٣١/٤.

(٢) ينظر: مجمع الأئمّة: ١٩١/٢، وبدائع الصنائع: ٣٢/٤، والمغني: ١٦٩/٨.

(٣) ينظر: مغني المحتاج: ٤٤٧/٣.

(٤) ينظر: المغني: ١٦٩/٨، والكافي في فقه أحمد: ٣٧٣/٣، وكشاف القناع: ٤٨٥/٥.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، رقم: (١٦٩١) =

بالإنفاق على الولد بما فضلَ عن كفاية النفس، والأمرُ للوجوب؛ مما يدل على وجوب إنفاق الأب على أولاده.

ولما روت عائشة^{رض} أن النبي ﷺ قال لهند بنت عتبة: (خُذِي مَا يكفيكِ وَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ)^(١)، وهذا يقتضي لزوم نفقة الولد على أبيه، وإلا لَمَّا كان لها الأخذ بالمعروف.

ولأنَّ للأبِ ولایةٌ على ابنه؛ مما يدل على استحقاقه النفقة من أبيه^(٢)، ولأنَّ ولد الإنسان بعضاً، فكما يجب على الإنسان أن ينفق على نفسه، فيجب عليه أن ينفق على ولده^(٣).

ثانيًا: نفقة الأصول؛ وهم الآباء والأمهات:

نفقة الآباء والأمهات واجبة على أولادهم من الذكور والإإناث^(٤)؛ لقوله تعالى: «وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا» [القمان: ١٥]، وليس من المعروف أن يعيشَ الولدُ في نِعَمِ اللهِ، ويترَكُهما يموتان جوعًا، ومن

(١) ١٣٢/٢، والنسياني في سنته، كتاب الزكاة، باب الصدقة عن ظهر غني رقم: (٢٣١٤) ٣٤/٢. والحديث صحيحه الألباني في مشكاة المصاصيح رقم: (١٩٤٠) ٦٠٤/١.

(٢) آخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها ولولها من معروف رقم: (٥٠٤٩) ٢٠٥٢/٥. ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب قضية هند رقم: (١٧١٤) ١٣٣٨/٣.

(٣) ينظر: المجموع شرح المذهب: ١٧٢/١٧.

(٤) ينظر: المعني: ١٦٩/٨.

(٥) ينظر: مجمع الأنهر: ١٩٢/٢، وحاشية ابن عابدين: ٦٢١/٣، وتبين الحقائق: ٦٣/٣، والمبسوط: ٢٢٢/٥، والقوانين الفقهية ص: (١٤٨)، والكاففي في فقه أهل المدينة: ٢٩٨/١ وبلغة السالك: ٤٩١/٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٥٢٢/٢، ومغنى المحتاج: ٤٤٦/٣، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ١٣٩/٢ والمجموع شرح المذهب: ١٧٢/١٧، ونهاية المحتاج: ٢١٨/٧، والمغني: ١٦٩/٨، وكشاف القناع: ٤٨٠/٥، والإنصاف: ١١٧/١.

المعروفِ القيامُ بِكفايَتِهِما عند حاجتهما^(١).

ولقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ رُثْكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِلَحْسَنَا﴾

[الإسراء: ٢٣]، وَمِنَ الْإِحْسَانِ أَنْ ينْفِقَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ حَاجَتِهِمَا إِلَى
الإنفاق^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْلِيلٌ لِّهُمَا أَفَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ففي هذه الآية نهي عن التأفيض؛ لمعنى الأذى، ومنع النفقه عند حاجتهما يتحقق به معنى الأذى وأكثر، ولهذا يلزم نفقتهما وإن كانوا قادرين على الكسب؛ لأن معنى الأذى في الكد والتعب أكثر منه في التأفيض^(٣).

ولما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن النبي عليه السلام قال: (إِنَّ أُولَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسِيرِكُمْ؛ فَكُلُوا مِنْ كَسِيرِ أُولَادِكُمْ) ^(٤)، ففي هذا الحديث بيان أمر بالأكل من مال الولد؛ مما يدل على أن نفقة الآباء واجبة في مال الولد.

ولما روت عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ أُولَادَكُمْ هِبَةُ اللَّهِ لَكُمْ، (يَهِبُّ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّ شَاءَ وَيَهِبُّ لِمَنْ يَشَاءُ الْذِكْرَ) [الشورى: ٤٩] فَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ لَكُمْ إِذَا احْتَجْتُمْ إِلَيْهَا)^(٥)، ففي هذا الحديث جعلَ

(١) ينظر: مجمع الأئمّة: ١٩٢ / ٢، وتبين الحقائق: ٦٣ / ٣، ومغنى المحتاج: ٤٤٧ / ٣، ونهاية المحتاج: ٢١٨ / ٧، وكشاف القناع: ٤٨٠ / ٥، وكفاية الطالب الريانى: ١٧٣ / ٢.

(٢) ينظر: المجموع شرح المذهب: ١٧/١٧٢، والمغني: ٨/١٦٩، ٥٨٣، وكشاف القناع: ٥/٤٨٠.

(٣) ينظر: المبسوط: ٥/٢٢٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده رقم: (٣٥٣٠)، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب الحث على الكسب رقم: (٤٤٥٠)، والحديث صحيحه الألباني في الجامع الصغير رقم: (٢٣٦٧) / ٢٣٧.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك رقم: (٣١٢٣)، وابيهقى في السنن الكبرى =

الرسُول ﷺ مال الْوَلِدِ هَبَةً لِلْوَالِدِ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِ؛ مَا يَدْلُلُ عَلَى وجوبِ نفقة الوالد على ولدِه.

وأجمعَ أهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ نفقة الْوَالِدِينَ الَّذِينَ لَا كَسَبَ لَهُمَا وَلَا مَالٌ وَاجِبَةٌ فِي مَالِ الْوَلِدِ^(١).

ثالثاً: نفقة القرابة من غير الأصول والفروع؛ وهم الإخوة والأخوات ومن في حكمهم:

نفقة القرابة من غير الفروع والأصول اختلف العلماء في وجوبها على قولين:

القول الأول: وجوب النفقة لكل ذي رحم محرم صغيراً كان، أو أنسى ولو كانت باللغة صحيحة، أو كان الذكر باللغة مع عجزه عن الكسب بنحو زمانة أو مرض^(٢) أو لأي سبب مشروع يمنعه من الكسب^(٣)، وإلى هذا ذهب الحنفية^(٤) والحنابلة، غير أن الحنابلة جعلوا النفقة على الأقارب غير عمودي النسب حسب الإرث لا الرحم^(٥)، وألزموا بالنفقة من يرث بالفرض أو التعيض سواء ورثه الآخر أو لا؛ كعمته وعتيقه^(٦).

القول الثاني: أن نفقة القرابة من غير الفروع والأصول غير واجبة، ولا يلزم الإنسان أن يُنفق على أحدٍ من الإخوة أو الأخوات ولا سائر

= رقم: (١٥٥٢٣) ٤٨٠ / ٧، والمحدث صحيحه الألباني في السلسلة الصحيحة: ١٣٧ / ٦.

(١) ينظر: مغني المحتاج: ٤٤٧ / ٣، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ١٣٩ / ٢، والمغني: ٥٨٣ / ٧، وكشف القناع: ٤٨٠ / ٥.

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٦٢٧ / ٣، وتبين الحقائق: ٦٤ / ٣، والفتاوی الهندية: ٥٦٥ / ١.

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٦٢٨ / ٣. (٤) المبسوط: ٢٢٣ / ٥.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٣٩٥ / ٩، والمغني: ١٧٠ / ٨، ومتنهى الإرادات: ٣٧٩ / ٢، وكشف القناع: ٤٨١ / ٥.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٣٩٣ / ٩، والمغني: ١٧٠ / ٨، ومتنهى الإرادات: ٣٧٩ / ٢، والكافي في الفقه: ٣٧٣ / ٣، وكشف القناع: ٤٨١ / ٥.

ذوي المحارم، وإلى هذا ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول على وجوب هذه النفقة بما يلي:

١ - قوله تعالى: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» [البقرة: ٢٣٣]:

وجه الدلالة:

فكما هو يغنم هو يغرم أيضاً، وتلزمه بذلك نفقة أقاربه الذين يحق له إرثهم^(٣).

٢ - حديث أبي رمثة، عن النبي ﷺ قال: (يُدْمِعُ الْمُعْطِيُّ الْعُلَيَا، أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ)^(٤):

وجه الدلالة:

حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّلَةِ وَالبِرِّ لِطَائِفَةٍ مِّنَ الْأَقْرَبِ الَّذِينَ تَجِبُ صِلَتُهُمْ، وَالنَّفَقَةُ مِنْ هَذِهِ الصَّلَةِ.

٣ - أَنَّ بَيْنَ الْمُتَوَارِثَيْنِ قَرَابَةً تقتضي كون الوراث أَحَقُّ بِمَا الْمُوْرَاثُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَصَّ بِوجوبِ صِلَتِهِ بِالنَّفَقَةِ دُونَهُمْ^(٥).

• أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم في الرجل الذي معه دينار

(١) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة: ١/٢٩٩، وحاشية العدوبي: ٢/١٧٣، وكفاية الطالب الرياني: ٢/١٧٣.

(٢) ينظر: معنى المحتاج: ٣/٤٤٧، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ٢/١٤٠، والمجموع شرح المهدب: ١٧/١٧٢.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٤/٣١، المعنى: ٨/١٧٠، وكشف النقانع: ٥/٤٨٦.

(٤) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٧٤). (٥) المعنى: ٨/١٧٠.

وآخر حتى قال ﷺ: (أَنْتَ أَعْلَمُ)^(١)، ولم يأمره أن ينفق على أقاربه، فدل على عدم وجوب نفقة الأقارب.

ونوقيش: بأن الحديث لم يرد لحصر من تجب لهم النفقة على غيرهم، بدليل أن الوالدين ممن تجب لهم النفقة على أولادهم، ومع هذا فلم يذكرا في هذا الحديث.

٢ - أن الشرع أورد إيجاب نفقة الوالدين والمولودين، ومن سواهم لا يلحق بهم في الولادة وأحكامها؛ فلم يلحق بهم في وجوب النفقة^(٢).

ونوقيش: بأن نفقة غير الوالدين والمولودين ثبتت بالشرع، ولم يكن وجوبها بطريق القياس.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن نفقة القرابة من غير الأصول والفروع، لا تجب إلا بثلاثة شروط؛ هي:

١ - أن يكون المستحق للنفقة مُسيراً؛ فلا تجب النفقة لمسير؛ وذلك لأن وجوبها معلول بحاجة المنفق عليه، فلا تجب لغير المحتاج؛ ولأن وجوبها للمواساة، والمسير مستغن عن ذلك.

٢ - أن يكون المستحق للنفقة عاجزاً عن الكسب، بأي عارض من العوارض التي تمنع الإنسان من الاتكال، كالزمانة أو المرض أو الجنون، أو قطع اليدين أو الرجلين، أو فقء العينين أو نحوهما.

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٧١).

(٢) ينظر: المجموع شرح المهذب: ١٧٧/١٧.

٣ - أن يكونَ مَن تجُبُ عليه نفقةُ قرِيبِه موسراً، بحيث تكون نفقة قرِيبِه فاضلة عن نفقة نفسه^(١).

وذلك لأن نفقة الأقارب عموماً هي جزء من الصلات التي أمر الشارع بها، وإذا انقطعتْ نفقةُ الأغنياء الموسرين عن أقاربهم المحتاجين فأي صلاتٍ تبقى وأي رحمٍ تُوصل؟!



(١) ينظر: تبيين الحقائق: ٦٤/٣، والمغني: ١٧٠/٨.

المطلب الثاني

الصلة بدفع الزكاة الواجبة

ما لا شك فيه أن الإنفاق على الأقارب أولى وأحق من الإنفاق على غيرهم، وأن دفع الزكاة الواجبة لذوي الأرحام والأقارب - الذين هم من أهلها - من صلة الرحم التي جاءت بها الشريعة السمحاء، ودفعها للأقارب أفضل من دفعها للأباعدين؛ لأن الأقارب هم أولى الناس بالمعروف.

ولكن دفع الزكاة للأقارب المزكي فيه تفصيل عند العلماء؛ كما يلي:

أولاً: دفع الزكاة للوالدين:

لا يجوز دفع الزكاة للوالدين باتفاق أهل العلم؛ يقول ابن المنذر^(١): «أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يُجبر الدافع إليهم على النفقة»^(٢)؛ وذلك لأن دفع زكاته إليهم تغنيهم عن نفقته وتسقطها عنه، ويعود ثفعها إليه، فكانه دفعها إلى نفسه فلم تجز؛ كما لو قضى بها دينه^(٣).

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، كان عالماً بالفقه واختلف العلماء وألف في ذلك حتى قال الشيرازي: «صنف في اختلاف العلماء كتاباً لم يصنف أحد مثلها، واحتاج إلى كتبه الموافق والمخالف»، ومن هذه المصنفات: «الإجماع والاختلاف»، و«الأوسط في السنن»، و«الاختلاف العلماء»، مات سنة: ٤٢١هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات الفقهاء ص: (١١٨)، ووفيات الأعيان: ٤/٢٠٧، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣/١٠٢.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص: (٤٨). (٣) المغني: ٢/٢٦٩.

ثانياً: دفع الزكاة للأولاد:

لا يجوز دفع الزكاة للأولاد ذكوراً وإناثاً؛ لأن أولاد الرجل جزء منه، وهو ملزم بالإنفاق عليهم^(١).

ثالثاً: دفع الزوج زكاته لزوجته:

لا يجوز للزوج أن يدفع الزكاة إلى زوجته؛ لأن نفقة الزوجة واجبة على زوجها باتفاق أهل العلم؛ قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة؛ لأن نفقتها عليه، وهي غنية بعِناء»^(٢).

وقال ابن رشد^(٣): «واتفقوا على أن من حقوق الزوجة على زوجها النفقة والكسوة؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكُسُوفُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ولما ثبتَ من قوله ﷺ: (ولَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكُسُوفُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)^(٤)، ولقوله عليه الصلاة والسلام لهند زوجة أبي سفيان: (خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ)^(٥)»^(٦)، فإذا أعطى الزوج زكاة ماله لزوجته، فكانما دفع المال إلى نفسه.

(١) ينظر: المعني: ٢٦٩/٢.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص: (٤٩).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد، الأندلسي القرطبي، من كبار فقهاء المالكية، كان عالماً بالفقه والطب والفلسفة، من تصانيفه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال»، و«تهافت التهافت»، و«بداية المجتهد ونهاية المقتضى»، مات سنة: (٥٩٥هـ).

ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: ٣٠٧/٢١، وشذرات الذهب: ٦٢/٤.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ رقم: (١٢١٨)، ٨٨٦/٢، من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

(٥) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٧٢). (٦) بداية المجتهد: ٤٠/٢.

رابعاً: دفع الزوجة زكاتها لزوجها:

اختلف أهل العلم في حكم دفع الزوجة زكاتها لزوجها على قولين:

القول الأول: جواز دفع المرأة الزكاة إلى زوجها، ذهب إلى ذلك الشافعى^(١)، وصاحبأبي حنيفة^(٢)، وروى عن أحمداً^(٤).

القول الثاني: لا يجوز للمرأة أن تُعطي زوجها زكاتها ولو كانت في عدتها من طلاقه البائن ولو بثلاث طلقات، وهذا مذهب أبي حنيفة^(٥)،

(١) ينظر: الحاوي الكبير: ٥٣٧/٨، والمجموع: ١٩٢/٦.

(٢) وهما: ١ - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنباري القاضي الفقيه صاحب أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبها، وكان فقيهاً علاماً، ومن حفاظ الحديث، وواسع العلم بالتفسير والمعارض وأيام العرب، وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه، على مذهب أبي حنيفة، من تصانيفه: «الخرجاج»، و«أدب القاضي»، و«الجوامع»، مات سنة: ١٨١هـ.

ينظر في ترجمته: تاريخ جرجان: ٤٨٧/١، ووفيات الأعيان: ٣٧٨/٦، وسير أعلام النبلاء: ٥٣٥/٨.

٢ - محمد بن الحسن بن فرقان أبو عبد الله الشيباني، صاحب أبي حنيفة، ولد بواسطه، ونشأ بالකوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتم الفقه على القاضي أبي يوسف، من مصنفاته: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«الاحتجاج على مالك»، «الاكتساب في الرزق المستطاب»، مات سنة: ١٨٩هـ.

ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: ١٣٤/٩، ٣٢٢/١، وشذرات الذهب: ٣٠٣/١.

(٣) ينظر: تحفة الفقهاء: ٣٠٣/١، والفتاوی الهندية: ١٨٩/١، والهداية شرح البداية: ١١٣/١، والاختيار لتعليق المختار: ١٢٨/١.

(٤) ينظر: المغني: ٢/٢٧٠، وكشف النقاع: ٢/٢٩٠، والكاففي في فقه الإمام أحمد: ١/٣٣٩.

(٥) ينظر: تحفة الفقهاء: ٣٠٣/١، والفتاوی الهندية: ١٨٩/١، والهداية شرح البداية: ١١٣/١.

(٦) قال الإمام مالك: «لا تعطي المرأة زوجها زكاة مالها». المدونة الكبرى: ٢٩٨/٢. وقد اختلف أصحابه في معنى كلامه، فقال بعضهم: إن مراده عدم الإجزاء، وقال آخرون: بإجزاءه مع الكراهة. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٣٦٣/٤، والناتج والإكليل: ٣٥٤/٢، وشرح مختصر خليل للخرشى: ٢٢١/٢.

(٧) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد: ٣٣٩/١، وشرح متهى الإرادات: ٤٦٣/١.

ومالك^(١)، ورواية عن الإمام أحمد^(٢).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنْ».

قالت: فرجعت إلى عبد الله فقلت: إنك رجل ح悱 ذات اليد، وإن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالصدقة، فأتيه فاسأله، فإن كان ذلك يجزي عني وألا صرفتها إلى غيركم. قالت: فقال لي عبد الله: بل أشيء أنت، قالت: فانطلقت فإذا امرأة من الانصار بباب رسول الله ﷺ حاجتي حاجتها، قالت: وكان رسول الله ﷺ قد أقيمت عليه المهابة، قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له أنت رسول الله ﷺ فأخبره أن امرأتين بباب تسللينك أتجزى الصدقة عنهم على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما، ولا تخرب من نحن، قالت: فدخل بلال على رسول الله ﷺ فسألته، فقال له رسول الله ﷺ: (أي الزئانب؟). قال: امرأة عبد الله، فقال له رسول الله ﷺ: (لهمما أجران: أجرا القرابة وأجرا الصدقة)^(٣).

وذهب إلى العمل بمقتضى هذا الحديث جمهور أهل العلم؛ فقالوا: يجوز للزوجة أن تعطي زكاة مالها لزوجها:

قال ابن قدامة: «وليس في المنع نص ولا إجماع»^(٤).

وقال الشوكاني: «والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر، رقم: (١٣٩٧) / ٥٣٣ / ٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد... رقم: (١٠٠٠) / ٦٩٤ / ٢.

(٢) المعنى: ٢٧٠ / ٢

زوجها :

أمّا أولاً : فلعدم المانع من ذلك ، ومن قال : إنه لا يجوز ، فعليه الدليل .

وأمّا ثانياً : فلأن ترَك استفصاله بِعَيْلَةٍ لها يُنْزَلُ منزلة العموم ، فلمّا لم يستفصِلْها عن الصدقة ؛ هل هي تطوع أو واجب ، فكأنه قال : يجزي عنك فرضاً كان أو تطوعاً^(١) .

• أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالمعقول ؛ فقالوا : إن المنافع بين الرجل وبين امرأته مشتركة ، فهي تتتفق بتلك الزكاة التي تعطيها لزوجها ؛ ولأن الزوج لا يقطع بسرقة مال امرأته ، ولا تصح شهادته لها^(٢) :

ونوش هذا القول بأنه لا يجب على المرأة الإنفاق على زوجها الفقير ، بعكس الرجل ؛ فإن النفقة عليه واجبة ، وأما قياس الزكاة بقطع السرقة والشهادة فقياس غير صحيح ؛ لأن الزكاة لها أحكام تخصّها بخلاف الحدوء والشهادات^(٣) .

الترجح:

الذي يتراجع - والله أعلم - القول الأول ؛ وهو جواز دفع الزوجة زكاة ماليها إلى زوجها ؛ لقوّة دليل هذا القول ، وضعف دليل القول الآخر . خامسًا : لا يجوز دفع الزكاة للأقارب الذين تجب نفقتهم على المُزَكَّي ؛ فلا يجوز أن يعطي الرجل زكاة ماليه لمن وجبت عليه نفقته ،

(١) نيل الأوطار : ٤/٤٤٧.

(٢) ينظر : الدر وحاشية ابن عابدين : ٢/٦٢ ، وحاشية الدسوقي : ١/٤٩٩ ، والمغني : ٢/٢٧٠.

(٣) الحاوي الكبير : ٨/٥٣٧ .

وقال بهذا جماعةٌ من أهلِ العلمِ من السلفِ والخلفِ.

ومن ذلك ما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ بإسنادِه عن أبي حَفْصَةَ قال: «سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيرَ عَنِ الْخَالَةِ تُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: مَا لَمْ يُغْلِقْ عَلَيْكُمْ بَابًا»^(١)، أَيْ: مَا لَمْ يضمِها إِلَى عِيَالِهِ.

وما رواه أَيْضًا بإسنادِه عن عبدِ الْمَلِكِ قَالَ: قَلْتُ لِعَطَاءِ: (أَيْجُزِي الرَّجُلَ أَنْ يَضْعِفَ زَكَاتَهُ فِي أَقْارِبِهِ)، قَالَ: نَعَمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا فِي عِيَالِهِ^(٢).

وما رواه أَيْضًا عن سفيانَ الثُّوْرَيِّ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُعْطِيهَا مَنْ تُجُبُ عَلَيْهِ نَفْقَهَةُ»^(٤).

وروى أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القَاسِمُ بْنُ سَلَامَ^(٥) بإسنادِه عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ تُعْطِ مِنْهَا أَحَدًا تَعْوِلُهُ، فَلَا بَأْسَ»^(٦). وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنَ: «إِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ نَفَقَتْهُمْ وَضَمَّهُمْ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤١٢/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤١٢/٢.

(٣) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مصر، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، وكان آية في الحفظ، له من الكتب «الجامع الكبير»، «الجامع الصغير» كلاهما في الحديث، وكتاب في «الفرائض»، مات سنة: ١٦٦هـ).

ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير: ٩٢/٤، ومشاهير علماء الأمصار: ١٦٩، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٩/٧.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤١٣/٢.

(٥) هو: أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القَاسِمُ بْنُ سَلَامَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، كَانَ إِمامًا فِي الْلُّغَةِ وَالْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَعَلَلِهِ، عَارِفًا بِالْفَقْهِ وَالْخِلَافِ، رَأِسًا فِي الْلُّغَةِ، إِمامًا فِي الْقِرَاءَاتِ مِنْ تَصَانِيفِهِ: «كِتَابُ الْأَمْوَالِ»، و«الْغَرِيبُ الْمُصَنَّفُ»، و«النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ»، مات سنة: ٢٢٤هـ).

ينظر في ترجمته: طبقات الفقهاء ص: ١٠٢، وفيات الأعيان: ٦٠/٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٩٠/١٠.

(٦) أخرجه أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القَاسِمُ بْنُ سَلَامَ ص: ٦٩٥.

(٧) الأموال ص: ٦٩٥.

إليه، ثم جعل ذلك بعده إلى الزكاة، كان كأنه قد وَقَى ماله بزكاته»^(١).

ورواه الأثرُمُ في سنته بلفظ آخرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «إِذَا كَانَ ذُووْ قَرَابَةٍ فَأَعْطِهِمْ مِنْ زَكَاتِ مَالِكَ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْوِلُهُمْ، فَلَا تُعْطِهِمْ، وَلَا تجعلها لمن تعول»^(٢).

سادساً: إن لم تكن نفقة القريب واجبة على المُزكّي، فيجوز إعطاؤه من الزكاة، فيجوز إعطاء العَمُ والخالِ والعمَّة والخالة والأخت المتزوجة والأخِ وابن الأخِ وزوج الأخت ونحوهم إن كانوا فقراء، ولم يكن مُلزمًا بالإنفاق عليهم.

بل هؤلاء الأقارب في هذه الحالة أولى بالزكاة من غيرهم، وللمُزكّي إن أعطى الزكاة لأقاربه أجران: أجر الصدقة، وأجر الصلة؛ لما ثبَّتَ في الحديث عن سَلَمَانَ بْنَ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحْمِ اثْتَانٌ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ)^(٣).

وجاء في الفتاوى الهندية: «والأفضلُ في الزكاة والفطر والنذر والصرفُ أولاً إلى الإخوة والأخوات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى الأعمام والعمات، ثم إلى أولادهم ثم إلى الأخوال والحالات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى ذوي الأرحام ثم إلى الجيران ثم إلى أهل حرفه ثم إلى أهل مضيرو أو قريته»^(٤).

(١) نيل الأوطار: ٤/٤٤٨.

(٢) أخرجه الترمذى في جامعه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة رقم: (٦٥٨/٣)، والنمسائى في سنته، كتاب الزكاة، باب الصدقة على الأقارب رقم: (٢٣٦٣/٢)، وأحمد في مسنده رقم: (١٦٢٧١/٤)، ١٧/٤، وقال الترمذى: حديث حسن، والحاكم في المستدرك رقم: (١٤٧٦/١)، ٥٦٤/١، وقال: «إسناده صحيح»، ووافقه النجاشى وحسنه الألبانى في إرواء الغليل: ٣٨٧/٣.

(٣) الفتاوى الهندية: ١/١٩٠.

سابعاً: يجوز قضاء ديون الأقارب من الزكاة، حتى وإن وجَبْتْ نفقتهم على المزكي؛ فيجوز قضاء دين الأب ودين الأم ودين الابن ودين البنت وغيرِهم من الأقارب، بشرط ألا يكون سبب هذا الدين تحصيل نفقة واجبة على المزكي؛ لأن دُيون الأقارب بما فيها ديون الوالدين والأولاد لا يجب شرعاً على المرء أن يؤديها عنهم، فيجوز قضاء الدين عنهم من الزكاة؛ لأنهم يعتبرون هنا في هذه الحالة من الغارمين؛ فهم يستحقون الزكوة هنا بوصف لا تأثير للقرابة فيه.

قال الإمام النووي: «قال أصحابنا: ويجوز أن يدفع إلى ولده ووالده من سهم العاملين والمكتَبَين والغارِمِين والغُرَاءَ، إذا كان بهذه الصفة...»^(١).

وقد سُئل الشیخ محمد بن عثیمین عن حکم جعل الزکة في الأقارب المحتاجین؟

فأجاب: «الزکة في الأقارب الذين هم من أهليها أولى من أن تكون في غير الأقارب؛ لأن الصدقة على الأقارب صدقة وصلة، فإذا كان أخوك، أو عمك، أو أبوك، أو أمك من أهل الزکة، فهم أولى بها من غيرهم، لكن إذا كانوا يأخذون الزکة لحاجتهم، وأنت تجب عليك نفقتهم، فإنه لا يجوز أن تعطِيهِم من الزکة في هذه الحال؛ لأنك إذا أعطيتهم من الزکة، رَفَدَ مالك وَقَيْتَهُ بما تُعْطِيهِ من الزکة، فإذا قدرنا أن لك أخاً فقيراً وأنت عندك زکة ونفقة تجب عليك، فإنه لا يجوز أن تعطِيهِ لفقره؛ لأنك إذا أعطيته لفقره، رَفَدَ مالك وَقَيْتَهُ بما تُعْطِيهِ؛ إذ لو لم تعطه من الزکة، لوجب عليك الإنفاق عليه، أما لو كان على أخيك هذا دین لا يستطيع وفاءه؛ مثل أن يحصل منه إتلاف شيء أو

جنائية على أحد، ويلزمه مال، ففي هذه الحال يجوز أن تقضي دينه من زكاتك؛ لأنها لا يجب عليك قضاء دينه، وإنما الواجب عليك نفقته.

وقاعدة ذلك: أن الأقارب إذا أعطاهم الإنسان زكاة ماله، لدفع حاجتهم وهم من تجب عليهم نفقتهم، فإن ذلك لا يصح، وإن أعطاهم لدفع أمر لا يلزمهم القيام به، فإن ذلك جائز، بل هم أحق بذلك من غيرهم.

فإن قال قائل: ما دليلك على هذا؟ قلنا: الدليل عموم الأدلة، بل عموم آية الصدقة التي أشرنا إليها فيما سبق: «إِنَّمَا الصَّدَقَةُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ» [التوبه: ٦٠].

وإنما منعنا إعطائهم فيما إذا كان إعطاؤهم لدفع حاجتهم التي يجب عليك دفعها؛ لأن هذا من باب إسقاط الواجب عن الإنسان بالحيلة، والواجب لا يمكن إسقاطه بالحيلة^(١).

فعلى هذا: ينبغي على المزكي أن يتحرى أهل الزكوة من أقاربه وأرحامه، فيدفعها لهم؛ لأنه ينال في دفع الزكوة لهم أجراً الصدقة، وأجر الصلة.



(١) فقه العبادات ص: (١٩٨).

المطلب الثالث

الصلة بالصدقة

الصدقة في اللغة: ما أعطيته في ذات الله للفقراء^(١).

وفي الاصطلاح: التعبُّدُ لله؛ بالإنفاقِ من المالِ من غيرِ إيجابٍ من الشرع، وقد تطلق الصدقة على الزكاة الواجبة^(٢).

ولا شك أن الصدقة عموماً لها أجرٌ عظيمٌ، وتزدادُ عظمتهُ هذا الأجرِ عندما يكون المتصدقُ عليه من ذوي الأرحام، وقد جاءت بذلك النصوصُ القرآنيةُ والنبويةُ:

فمن القرآن: قوله تعالى: «وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ إِذَا أَنْتَ عَلَى مَالٍ عَلَى حِبْهِهِ دَوِيَ الْقُرْبَى» [البقرة: ١٧٧]، فبدأ بذوي القربي.

وقوله تعالى: «وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ إِذَا أَنْتَ عَلَى حِبْهِهِ» [الإسراء: ٢٦]، قال القرطبي: «أمرَ بإيتاءِ ذي القربي لقربِ رحمةِهِ، وخيرُ الصدقة ما كان على القريبِ، وفيها صلةُ الرحم، وقد فضل رسولُ الله ﷺ الصدقة على الأقارب على عتقِ الرقاب؛ فقال لميمونة وقد أعتقت وليدة: (أَمَا إِنَّكَ لَنَّ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ، كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكِ)»^(٣).

وأما الأحاديث: فكثيرة جداً؛ منها: حديث سلمان بن عامر أن النبي ﷺ قال: (الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِنِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحْمِ اثْنَتَانِ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ)^(٤)، ويدخل في الصدقة الواجبة والمندوبة.

(١) ينظر: لسان العرب: ١٩٣/١٠، وتابع العروس: ١٢/٢٦.

(٢) ينظر: تحرير ألفاظ التبيه ص: (١١٧)، والتوفيق على مهمات التعريف ص: (٤٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها، باب هبة المرأة لغير زوجها وعنتها إذا كان لها زوج... رقم: (٢٤٥٢). ٩١٥/٢

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣٥/١٤. (٥) تقدم الحديث مخرجًا ص: (١٨٤).

ومنها حديث زينب امرأة ابن مسعود: وفيه قوله عليه السلام: (لَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الصَّدَقَةِ، وَأَجْرُ الْقَرَابَةِ) ^(١).

ومنها أيضاً قوله عليه السلام: (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّجِمِ الْكَاشِحِ) ^(٢).

فكُلُّ هذه النصوص تدلُّ على أن النفقة والصدقة على القريب مثل الأخ وأبن الأخ وما أشبه ذلك أفضل من الصدقة على البعيد.

وقد نَصَّ الفقهاء في كتبهم على هذه المسألة؛ يقول السرخسي ^(٤): «والصدقة قد تكون من الأقرب وقد تكون من القرابات وذلك أفضل؛ لما فيه من صلة الرحم» ^(٥).

وقال ابن عبد البر: «الصدقة على الأقارب الفقراء أفضل منها على غيرِهم» ^(٦).

(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٨١).

(٢) (ال Kashsh): العدو الذي يُصمِّر عداوته ويَطْوي عليها كُشْحَهُ، أي: باطنها.

ينظر: غريب الحديث: للخطابي: ١/٧٤، والفائق في غريب الحديث: ٣/٢٦٣، والنهایة في غريب الحديث والأثر: ٤/١٧٥.

(٣) أخرجه الحميدي في مسنده رقم: (٣٢٨) / ١٥٧، وابن خزيمة في صحيحه، رقم: (٣٢٨٦) / ٤، ٧٨، والطبراني في المعجم الكبير رقم: (٢٠٤) / ٢٥، والبيهقي في السنن الكبرى رقم: (١٣٠٢) / ٧، ٢٧، والحاكم في المستدرك رقم: (١٤٧٥) / ١، ٥٦٤، من حديث أبي أيوب الأنباري عليه السلام. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «الإرواء»: ٣/٤٠٤.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي، يلقب بشمس الأئمة، كان إماماً في فقه الحنفية، وعلامة حجة متكلماً ناظراً أصولياً مجتهداً في المسائل، سجن بسبب نصحه لبعض الأمراء، وأُمْلِيَّ كثيراً من كتبه على أصحابه وهو في السجن من حفظه، وله من المصنفات: «المسبوط»، و«شرح السير الكبير»، و«شرح مختصر الطحاوي»، مات سنة: (٤٨٣).

ينظر في ترجمته: الفوائد البهية ص: (١٥٨)، والجواهر المضية: ٢/٢٨، والأعلام: ٥/٣١٥.

(٥) المبسوط: ١٢/٤٩.

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة: ١/١١٣.

ويرى بعض العلماء أن ترُكَ الوصية أفضَلُ إذا كان الورثة فقراءً لا يستغنون بما يرثون منه؛ لما فيه من الصلة والصدقة على القريب^(١).
وعند الشافعية: الأولى في المتصدق عليهم الأقرب فالأقرب، وفي الأشد منهم عداوةً أفضَلُ منها في غيره؛ وذلك ليتألف قلبه^(٢).
وعند الحنابلة: الأولى أن يتصدق الإنسان من الفاضل عن كفایته وكفاية من يمُونُه على الدوام^(٣).

فعلى المسلم أن يتَّحرَّى في الصدقة أقاربَه وأرحامَه المحاوِيج والفقراة؛ لأن دفع الصدقة لهم أولى من غيرهم؛ لما فيها من أجر الصدقة والصلة.



(١) ينظر: الهدایة شرح البداية: ٤/٢٣٣، وحاشیة رد المختار: ٦٥١/٦، والاختیار لتعلیل المختار: ٥/٧١.

٢) ينظر: مغني المحتاج: ٣/١٢١.

(٣) بنظر: المغني: ٣٦٨/٢، والإقناع ٤/٨٧، وكشاف القناع: ٣٧٧/٥، والإنصاف: ١٥٣/٩.

المطلب الرابع

الصلة بالهدية

ندب الشارع الحكيم إلى التهادي بين الناس وخاصة الأقارب، وجعل قبول الهدية مستحبًا؛ لكونها طریقًا إلى المحبة بينهم، وهي تعتبر باباً من أبواب المعروف، فإذا كانت الهدية بهذه المثابة، فلا شك أنها نوع من أنواع صلة الرحم، وقد جاءت النصوص ببيان فضلها وأنها مزيلة لضيائِ النفوس، وسبب من أسباب الألفة والمحبة.

ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (تهادوا؛ فإنَّ الهدية تذهب وحر الصدر) ^(١).

وقوله ﷺ: (تهادوا تهابوا، وتذهب الشحناء) ^(٢).

فالهدية تجلب المودة، وتُكتُب سُوء الظن، وتُسْتَأْلِف سخائِم القلوب؛ كما قيل:

إِنَّ الْهَدِيَّةَ حُلْوَةٌ كَالسُّخْرِ تُجْتَذِبُ الْقُلُوبَا
تُذْنِي الْبَعِيدَ مِنَ الْهَوَى حَشْيَ تُصِيرَهُ قَرِيبَا

(١) (وحر الصدر): هو غشه ووساوشه وغله.

ينظر: غريب الحديث للخطابي: ٥٨٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٤٥٦/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٥٩/٥.

(٢) أخرجه القضايعي في مسنون الشهاب رقم: (٦٥٦) / ١، ٣٨٠، والترمذى في جامعه، أبواب الولاء والهبة، باب في حث النبي ﷺ على التهادى رقم: (٢١٣٠) / ٤، ٤٤١، وقال: «غريب من هذا الوجه».

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة رقم: (١٦١٧) / ٢، ٩٠٨. قال الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب: ١٠٩/٢: «ضعيف».

وَتُعِيدُ مُضْطَفَنَ الْعَدَاؤَ وَبَعْدَ بِغْضَرَةِ حَبِيبَا
 تَنْفِي السَّخِيمَةَ عَنْ ذَوِي الشَّّهَادَةِ هُنَّا وَتَمَتَّحُ الذُّنُوبَا^(١)

وأغلب الفقهاء يدخل الهدية في باب الهبة والعطية؛ قال ابن قدامة: «الهبة والصدقة والهدية والعطية معانيها متقاربة، وكلها تملّك في الحياة بغير عرض، واسم العطية شامل لجميعها... والظاهر أن من أعطى شيئاً يتقرب به إلى الله تعالى للمحتاج، فهو صدقة، ومن دفع إلى إنسان شيئاً للتقارب إليه والمحبة له، فهو هدية وجميع ذلك مندوب إليه»^(٢).

وقد ذكر الفقهاء أيضاً الهدية في باب آداب القضاء، وحكموا بتحريمها على القاضي واستثنوا من ذلك بعض حالات، منها إذا كانت الهدية من الأرحام^(٣).

فقد جاء في (درر الحكم): «للقاضي أن يأخذ هدية من أقربائه ذوي الرحم المحرم بشرط ألا تكون له قضية؛ لأن رد هدية ذي الرحم المحرم يوجب قطع الرحم وهو حرام»^(٤).

وجاء في منح الجليل^(٥): «لا يقبل هدية من خصم ولو قريبه وغير الخصم... وتجوز من ذي رحم؛ كأبويه وابنه وخالته وعمته وابنته أخيه ومن لا يدخل عليه به ظنة ومثله...».

(١) روضة العلاء لابن حبان البستي ص: (٢٤٣)، وينظر: قطبيعة الرحم لمحمد إبراهيم الحمد ص: (٤٠).

(٢) المغني: ٣٧٩/٥

(٣) ينظر: حاشية رد المحatar: ٥١٤/٥، وتحفة الفقهاء: ٣٧٤/٣، وبدائع الصنائع: ٧/٩، والذخيرة: ٨٠/١٠، ومنح الجليل: ٢٩٩/٨، وموهاب الجليل: ١٢٠/٦، والأم: ٢٣٢/٦، وختصر المزني: ٣٠٢/١، والحاوي الكبير: ٢٨٦/١٦، وكشاف القناع: ٣١٧/٦، ومطالب أولي النهى: ٤٨٠/٦، والإنصاف: ١٥٨/١١.

(٤) درر الحكم: ٥٣٥/٤. منح الجليل: ٢٩٩/٨

(٥) منح الجليل: ٥٣٥/٤

وجاء في كتب الحنابلة: «يَحرُّمُ عَلَى الْقاضِي قَبْوُلُ هَدِيَّةٍ مِّنْ لَمْ يَكُنْ يَهَادِيهِ قَبْلًا وَلَا يَتَّهِيَ القَضَاء»^(١).

وقال ابن عبد البر: «وَلَا يَقْبِلُ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ كَانَ يُهَدِّيَهَا إِلَيْهِ قَبْلًا وَلَا يَتَّهِيَ وَمِنْ أَهْلِهِ وَقَرَابَتِهِ، فَإِنْ خَاصَّ أَحَدَهُمَا عَنْهُ، لَمْ يَقْبِلْ مِنْهُ شَيْئًا يُهَدِّيَ إِلَيْهِ مَدَةً خَصْوَمَتِه»^(٢).

وعلى هذا: فإن الهدية تعتبر من وسائل صلة الرحم، ولا يخفى ما لها من الأثر الكبير في نفس الشخص المهدى إليه، فعلى المسلم أن يتعاهد أرحامه وأقاربه بالهدية، وأن يتَّحَرَّ لِهَا الأوقات المناسبة؛ كالاعياد، ومناسبات الأفراح؛ كالزواج ونحوه.



(١) ينظر: الروض المریع: ٣٩٠/٣، والمبدع: ٤١/١٠.

(٢) الكافي لابن عبد البر: ٤٩٨/١.

المطلب الخامس

الصلة بالعقل

العاقلة في اللغة: مأخوذه من العَقْلِ بمعنى التحفظ والنصرة والمنعة، وسميت بذلك لما عهدَ من تَسَارُعِ أفراد العاقلة على عَقْلِ الإبل بفناء ولِيِّ المقتول؛ فداء لصاحبها. قال في القاموس المحيط: «عاقلة الرجل: عَصَبَتُهُ، وعاقلهُ فعَقَلَهُ كـ«نصرة»، كان أَعْقَلَ منه»^(١).

العاقلة اصطلاحاً :

عرفها الحنابلة بأنها: ذكور عصبة الجاني نسباً وولاءً؛ قال ابن قدامة: العاقلة من يحمل العقل، والعقل الديه؛ تسمى عاقلاً؛ لأنها تعقل لسان ولِيِّ المقتول، وقيل: إنما سميت العاقلة؛ لأنهم يمنعون عن القاتل، والعقل المنع، ولهذا سمى بعض العلوم عقلاً؛ لأنه يمنع من الإقدام على المضار^(٢).

والعاقلة هم قرابة الرجل من النسب، وهم الذين يحملون دية الخطأ ودية شبه العميد، وإذا كانوا كثيراً، حملها الأقربون الذين في الجد الخامس وقبله، فإن كانوا قليلاً، حملها من بعدهم ولو في الجد العاشر^(٣).

* العاقلة الذين يحملون الديه:

قال ابن رشد: «جمهور العلماء من أهل الحجاز اتفقوا على أن العاقلة هي القرابة من قبل الأب، وهم العصبة دون أهل الديوان»^(٤).

(١) القاموس المحيط ص: (١٣٣٧). (٢) المعني: ٣٠٥/٨.

(٣) ينظر: كشاف النقاع: ٥٩/٦، والإنصاف: ٩٠/١٠.

(٤) بداية المجتهد: ٣٠٩/٢.

قال الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَكَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْكُمْ: «ولَا أعلم مخالفًا أن العاقلة العَصَبَةَ، وهي القرابة من قبل الأب»^(١).

قال ابن قدامة: «والعاقلة العمومية وأولادُهم وإن سفلوا في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله، والرواية الأخرى: الأب والابن والإخوة وكل العصبة من العاقلة، ولا خلاف بين أهل العلم في أن العاقلة العَصَبَاتُ وأن غيرَهم؛ من الإخوة من الأم وسائر ذوي الأرحام والزوج وكل من عدا العصبات: ليسوا هم من العاقلة»^(٢).

* الحكمة من إيجاب الديمة على العاقلة:

الحكمة من إيجاب الديمة على العاقلة أن الديمة في مال المخطيء ضرر عظيم به من غير ذنب تَعَمَّدَهُ، ولا بد من إيجاب بدل للمقتول، فالشارع أوجب على من عليهم مواليته ونصرته أن يُعينُوهُ على ذلك؛ فكان كإيجاب النفقات، وفي كاكِ الأسير.

قال السَّرَّاحِيُّ: «وإنما نوجب ما نوجبه على العاقلة بطريق الصلة في المواساة»^(٣).

ولكن الناس يجهلون ذلك ويعتقدون أنها لا تجب على العاقلة وإنما تُؤخذُ منهم الديمة على وجه الفضل والمنة وهذا خلاف الصحيح. وقد اتفق الفقهاء على أن دية القتل الخطأ تجب على العاقلة مُنجممةً على ثلاثٍ سِنِينَ^(٤). ولكنهم اختلفوا فيما إذا مات أحد ممن وجبت عليه

(١) مغني المحتاج: ٩٥/٤.

(٢) المبسوط: ٦٦/٢٦.

(٤) ينظر: حاشية رد المحتار: ٤/٢٠٠، وتحفة الفقهاء: ٣/١١٥، وبدائع الصنائع: ٧/٢٤٨، والذخيرة: ١٢/٣٩٦، والبيان والتحصيل: ١٥/٤٣٥، والتلقين: ٢/٤٨٠، والأم: ٨/٥٦، والحاوي الكبير: ١٢/٣٤٣، والمجموع: ١٩/١٤١، والمغني: =

من العاقلة قبل الأداء، فهل تسقط عنه، أم تكون ديناً في تركته، وذلك على قولين:

القول الأول: أن من مات من العاقلة بعد الحول وكان موسراً، استقرت الديه عليه، وأخذت من تركته مقدمة على الوصايا والميراث، وأما إذا مات في أثناء الحول، أو مات معسراً، فلا يلزمها شيء منها، وهو قول الشافعية^(١) والحنابلة^(٢).

القول الثاني: أن من مات من العاقلة قبل الحول أو بعده، فلا يجب في تركته شيء مما ضرب عليه من الديه، وهو قول أبي حنيفة^(٣).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بثلاثة أدلة:

أحداها: أن حقوق الأموال إذا استقرت حقاً في الحياة، لم يسقط بالوفاة؛ كالديون.

والثاني: أنه لما لم يكن للورثة أن يمنعوا من الوصايا وهي تطوع، كان أولى أن لا يمنعوا من العقل وهو واجب.

والثالث: أنه لما لم تسقط بالموت دية العمد، لم تسقط به دية الخطأ^(٤).

(١) ينظر: الحاوي الكبير: ٤/٤، ٢٣٦، وكشاف القناع: ٦/٦٤، والإنصاف: ١٠/٩٩.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير: ١٢/١٢، ٣٥٢، وفتح الوهاب: ٢/٢٥٥، والإقناع في حل لغاظ أبي شجاع: ٢/١٥٥، ومغني المحتاج: ٤/٩٨، والتبيه ص: (٢٢٩).

(٣) ينظر: الإقناع: ٢/١٥٥، والمغني: ٨/٢٩٧، وكشاف القناع: ٦/٦٤، ومطالب أولى النهي: ٦/١٤٢.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٢/١٠، والبحر الرائق: ٢/٢٢٤، وتبيين الحقائق: ٦/١٨١.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير: ١٢/٣٥٢، والمغني: ٨/٢٩٧.

• أدلة القول الثاني:

استدل أبو حنيفة على قوله بدللين:

أحدهما: أنها مواساة؛ فأشبها نفقات الأقارب.

والثاني: أنها صلة وإرافق؛ فأشبها الهبات قبل القبض^(١).

ونوّقش هذا الاستدلال: بأن نفقات الأقارب إنما وجبت لحفظ النفس، وقد وُجِدَ ذلك فيما مضى؛ فسقط معنى الوجوب، ودية القتل وجبت لإتلاف النفس وقد استقرَّ وجوبه؛ فلم تسقط بمضي زمانه، وأما الهبة فليس كتحمّل العقل عنه؛ لأنها تؤخذ جبراً والهبة تُبذل طوعاً فافتقر^(٢).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - ما ذهب إليه أصحاب القول الأول وهو أن من مات من العاقلة بعد الحَوْلِ وكان مُسراً، استقررت الديمة عليه، وأما إذا مات في أثناء الحَوْلِ، أو مات مُعسراً، فلا يلزمُه شيء منها؛ لقوته حُجَّتهم، والله أعلم.

ولا شك أن العقل يُعتبر نوعاً من أنواع صلة الرحم؛ لما فيه من المواساة وتخفييف المصيبة على القريب الذي وجبت عليه الديمة، وفيه تتجلى أواصرُ الرحم بين الأقارب والمساعدة فيما تحمله من الديمة.



(١) ينظر: المبسوط: ١٦٧/٢، وبدائع الصنائع: ١٠/٢، والبحر الرائق: ٢/٢٤٠.

(٢) الحاوي الكبير: ٣٥٢/١٢.

المطلب السادس

الصلة بالكفالة

أولاً : تعريف الكفالة:

الكفالة في اللغة: من الكفلى؛ وهو الضم والتضمين، وتكلف فلان بالشيء، أي: ألزم نفسه به؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَلَهَا زَكِيرْيَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: ضمّنَ زكريا ﷺ حضانة مريم، وتكلف بالقيام بأمرها؛ يقال: كفل بالرجل يكفل كفلاً وتكلف به: ضمّنه^(١).

وأما الكفالة في الاصطلاح: فلا تختلف عن معناها في اللغة، وقد اختلف الفقهاء في إعطاء معنى واحد للكفالة، فمنهم من أطلق عليها لفظ الضمان، ومنهم من فرق بين الضمان والكفالة، وعليه فتعرّف الكفالة بأنها: تكفل إنسانٌ بآخرٍ فيعموله ويُنفقُ عليه، أو يتحمل عنه حمالة؛ من دية أو غرامات ونحوهما^(٢).

ثانياً : مشروعية الكفالة:

الكفالة مشروعة بالكتاب والسنّة والإجماع:

دليل مشروعيتها من الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَالَّذِي نَفَقَ دُصُونَ الْمَلِكِ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حَمْلَ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ رَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]، أي: كفيلٌ ضامنٌ، وقوله تعالى: ﴿سَلَّمَتْ أَبِيهِمْ بِذِلِّكَ رَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠]؛ أي: كفيل.

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/١٠، ولسان العرب: ١١/٥٨٨.

(٢) حاشية ابن عابدين: ٥/٢٨١، وبداية المجتهد: ٢/٢٢١.

ومن السُّنَّة: قوله ﷺ: (الْعَارِيَةُ مُؤَدَّةٌ، وَالزَّعِيمُ عَارِمٌ، وَالَّذِينُ مَقْضِيَةٌ)^(١)، قال الخطابي وغيره: الزعيم الكفيل، والزعامة الكفالة^(٢)، وما روى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ لِيُصَلِّي عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُوَ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِالْوَفَاءِ؟ قَالَ: بِالْوَفَاءِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ»^(٣).

وأمّا الإجماع: فقد نقل كثير من الفقهاء الإجماع على جواز الكفالة - وإن اختلשו في بعض الفروع؛ لحاجة الناس إليها، ودفع الضَّرَرِ عَنِ الْمَدِينَة^(٤)، قال في الاختيار: «بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ يَتَكَفَّلُونَ فَأَقْرَهُمْ عَلَيْهِ»، وعليه الناس من لَدُنِ المُصْدِرِ الْأَوَّلِ إلى يومنا هذا من غير نكير^(٥).

وقد اختلف الفقهاء في حكم الكفالة بالنفس (البدن) على قولين:

القول الأول: أن الكفالة بالنفس صحيحة، وإليه ذهب الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، وبعض الشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية رقم: (٣٥٦٥)، ٢٩٦، والترمذى في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء في أن العارية مؤداة رقم: (١٢٦٥) ٥٦٥/٣، من حديث أبي أمامة رض، والحديث صحيحه الألبانى في السلسلة الصحيحة: ١٦٧/٢.

(٢) معالم السنن: ٣/١٧٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع رقم: (٢١٧٣) ٨٠٣/٢.

(٤) ينظر: الميسوط: ٣/٢٠، وبداية المجتهد: ٢٢١/٢، وكشاف القناع: ٣٥٠/٣.

(٥) الاختيار لتعليق المختار: ١٧٨/٢.

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٥/٢٨٦، وبدائع الصنائع: ٦/٤.

(٧) ينظر: الدسوقي والدردير: ٣/٣٤٤، وبداية المجتهد: ٢/٢٢٢.

(٨) ينظر: الوسيط في المذهب لحجۃ الإسلام الغزالى: ٣/٢٤٠، مغني المحتاج: ٢/٢٠٣، وحاشية القليوبى: ٢/٤٠٩.

(٩) كشاف القناع: ٣/٣٦٢، والمعنى: ٤/٣٥٧.

القول الثاني: أن الكفالة بالنفس لا تصح، وهو مذهب الشافعية^(١).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنِّي أَرْسَلْتُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونَ مَوْلَانَا فَنَّ اللَّهُ لَكُلَّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخْطُطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام: (الرَّاعِيْمُ غَارِمٌ)^(٢)؛ فلم يفصل الحديث بين الكفالة بالنفس أو بالمال، فيقتضي ذلك شرعاً^(٣).

٣ - وبما رواه حمزة بن عمرو الأسلمي^(٤): أن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَهُ مُصَدِّقاً، فوقع رجل على جارية امرأته، فأخذ حمزة من الرجل كفالة حتى قدم على عمر، وكان عمر قد جلدَ مائة جلدَة، فصدقهم، وعذرهم بالجهالة^(٥).

قال ابن حجر: «استفيده من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان؛ فإن حمزة بن عمرو الأسلمي صحابي، وقد فعله، ولم ينكِر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ»^(٦).

• أدلة القول الثاني:

قالوا: إن الحرج لا يدخل تحت اليد ولا يقدّر على تسليمه.

ونوقيش: بأن يعلم الكافلُ الحاكمَ أو القاضيَ مكانَ المكفول

(١) ينظر الأم: ٢٣٤/٣، ومختصر المزني: ٣١٤/١، والحاوي الكبير: ٤٦٢/٦.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٩٨). (٣) تبيين الحقائق: ١٤٧/٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً: ٧٩٩/٢، والطاوسي في شرح معاني الآثار رقم:

(٥) ٤٨٧٦/٣، والبيهقي في السنن الكبير رقم: (١١١٩٧) ٦/٧٧.

(٦) فتح الباري: ٤/٤٧٠.

فيخلِي بينه وبينه؛ إذ التخلية تسلِيم، أو يوافقه إذا دعاه، أو يكرهه بالحضور إلى مجلس الحاكم، والتزامه لذلك ورضا خصمه به دليل على قدرته فتصح، وإن لم يقدر عليه، استعان بأعون القاضي، فكانت مفيدة^(١).

الترجيح:

الذي يترجع والله أعلم القول الأول لما يلي :

١ - قُوَّةُ أَدْلَةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

٢ - فِعْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

٣ - أَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا .

فالكفالة فيها خدمة عظيمة ومساعدة جليلة للمكفول؛ لذا تعتبر أحد أنواع صلة الرَّحْمِ؛ فينبغي على المسلم أن يكفل من يحتاج إلى كفالة من أقاربه ويحتسب الأجر، ويجب الالتزام بذلك؛ فإن عدم التزام المكفول بمضمون الكفالة إذا كان الكفيل من الأقارب يُوجِدُ ثغرةً تتسع لتدخل إلى القطيعة؛ ولذا يجب الاهتمام بشأن الكفالة وتقدير من يقوم بها؛ رداً للجميل، وكسباً لثقة الجميع.



(١) ينظر: تبيان الحقائق: ٤/١٤٧.

المطلب السابع

الصلة بالوصية

أولاً : تعريف الوصية:

الوصية في اللغة: مأخوذة من: وضيت الشيء بالشيء أصيه: وَصَلَّتُهُ، وَأَوْصَيْتُ إِلَيْهِ بِمَا جَعَلَهُ لَهُ، والوصية تطلق أيضاً على الموصى به^(١).

والوصية في الاصطلاح: ما يضاف إلى ما بعده الموت بطريق التبرع سواءً كان ذلك في الأعيان أو في المنافع^(٢).

ثانياً : مشروعية الوصية:

الوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

أما الكتاب: فقوله تعالى - في توزيع الميراث والتركة -: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةً يُوصَى بِهَا أَوْ دِينَ» [النساء: ١١].

وأما السنة: فمنها: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال: «جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْوَذُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا قَالَ: (يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِي بِمَا لِي كُلُّهُ؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: فَالشَّطَرُ، قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: الثُّلُثُ، قَالَ: (فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدْعُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ

(١) ينظر: كتاب العين: ١٧٧/٧، ولسان العرب: ٣٩٤/١٥، والقاموس المحيط ص: ١٧٣١.

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني ص: (٣٢٦)، وأبي الفقيه: ٢٩٧/١، والمطلع: ٢٩٤/١.

أَن تَدْعُهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى الْلُّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَن يَرْفَعَكَ؛ فَيَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ، وَيُضَرُّ بِكَ آخَرُونَ)، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا بَنَةً»^(١).

وحدث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (مَا حَتَّى امْرِئٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْسِتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيتَهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)^(٢).

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على جواز الوصية^(٣)، قال ابن المنذر: «أجمعوا أن الوصية إلى المسلم العُرُّ الثقة العدل جائزة»^(٤).

وأما المعقول: فهو حاجة الناس إلى الوصية؛ زيادة في القربات والحسنات، وتداركًا لما فرّط به الإنسان في حياته من أعمال الخير^(٥).
وقد اتفق العلماء على جواز الوصية لذوي الأرحام غير الوارثين^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتکففوا الناس رقم: (٢٥٩١)، ١٠٠٦/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث رقم: (١٦٢٨)، ١٢٥٠/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي ﷺ: (وصية الرجل مكتوبة عندك) رقم: (٢٥٨٧)، ١٠٠٥/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصايا، رقم: (١٦٢٧)، ٢٤٩/٣.

(٣) ينظر: مراتب الإجماع ص: (١١٣)، واختلاف الأئمة العلماء: ٢٧٠، والإجماع ص: (٧٧).

(٤) الإجماع ص: (٧٧).

(٥) ينظر: البحر الرائق: ٤٦٠/٨، والهدایة شرح البداية: ٤/٢٣١.

(٦) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ١/٧٦، وبدائع الصنائع: ٤/١٧١، والبحر الرائق: ٨/٥٠٧، ومختصر خليل ص: (٢٥٧)، ومنح الجليل: ٩/٥٢٩، والأم: ٧/٦٢، ومختصر المزن尼: ١/٣١٣، والمذهب: ٢/٢٤، والمغني: ٦/٥٧، وكشاف القناع: ٤/٥٠٤، والإنصاف: ٧/١٤٥.

والوصية تعتبر أحد وسائل صلة الرحم؛ لأن النصوص بيّنت أنها للأقارب والأرحام؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِن تَرَكَ خَيْرًا وَلِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنَفَّيْنَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

ويدل لذلك أيضا قول النبي ﷺ: (الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحْمِ اثْنَانٌ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ)^(١)، والوصية نوع من أنواع الصدقة.

والإنسان قد يميل إلى أقاربه من باب الرحم ومن باب الشفقة ومن باب الصلة، يصلهم في حياته، ويعطيهم ويوسّع عليهم، يلتّمس بذلك الأجر، هكذا أيضا يُوصي لهم بعد موته من باب صلة الرحم؛ لقول النبي ﷺ: (الرَّجُمُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ)^(٢).



(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٨٤). (٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٣٥).

المطلب الثامن

الصلة بالوقف

أولاً : تعريف الوقف لغة واصطلاحاً :

الوقف لغة: الحبس أو المنع^(١).

واصطلاحاً: حبس العين عن تملיקها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مضرف مباح^(٢).

ثانياً: مشروعية الوقف:

دل على مشروعية الوقف الكتاب والسنة والإجماع:

أما النصوص العامة من القرآن الكريم؛ فمنها:

قوله تعالى: ﴿لَئِنْ نَتَّالُوا إِلَرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مَا تَحْبُّونَ وَمَا لَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّكَ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وجاء في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينتة مالاً، وكان أحب أمواله إلى بيরحاء^(٣)، وكانت مُستَقْبِلَةُ المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها، ويشرب من ماء فيها طيب، فلما نزلت: ﴿لَئِنْ نَتَّالُوا إِلَرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مَا تَحْبُّونَ﴾، قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن الله تعالى يقول في بييرحاء: ﴿لَئِنْ نَتَّالُوا إِلَرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مَا

(١) ينظر: لسان العرب: ٣٥٩/٩، وTAG العروس: ٤٦٧/٢٤.

(٢) ينظر: أنيس الفقهاء: ١٩٧/١، والمطلع: ٢٨٥/١.

(٣) (بيرحاء): على صيغة: فيَقْلُ؛ من البراح وهي الأرض الظاهرة. ينظر: لسان العرب: ٤١٢/٢.

بِحُبُّهُمْ)، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بِئْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ؛ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ فَقَالَ: (بَخْ! ذَلِكَ مَا لَيْ رَائِحَةُ، ذَلِكَ مَا لَيْ رَائِحَةُ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَأَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبَيْنَ)، قَالَ: أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ^(١).

وَغَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَحْتَ عَلَى الإِنْفَاقِ وَخَاصَّةً التَّطْوِيعِ مِنْهُ، وَقَدْ تَكَرَّرَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ؛ فَمِنْهَا:

١ - حَدِيثُ عُمَرِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُظْلَقِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بَعْلَمَهُ الْبَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ وَأَرْضَهُ جَعَلَهَا صَدَقَةً»^(٢)؛ وَوَجْهُ الْاسْتِدْلَالِ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ هَذِهِ الْأَرْضَ صَدَقَةً، وَيُعَتَّرُ ذَلِكَ وَقَفًا^(٣).

٢ - حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه قَالَ: (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُتَّسَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ)^(٤)، وَالصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَقْفِ عَنِ الْعُلَمَاءِ^(٥).

٣ - حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «أَصَابَ عُمَرٌ بِحَيْبَرٍ أَرْضًا، فَأَتَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْوِكَالَةِ، بَابُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِوَكِيلِهِ: ضَعْهُ حَيْثُ أَرَكَ اللَّهُ وَقَالَ الْوَكِيلُ: قَدْ سَمِعْتُ مَا قَلْتَ رَقْمُ: (٢١٩٣) / ٢، ٨١٤، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ فَضْلِ النَّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَبَيْنِ وَالزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ وَالْوَالِدِينِ وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ رَقْمُ: (٩٩٨) / ٢، ٦٩٣.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْجَهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ مَنْ لَمْ يَرْكِسْ السَّلاَحَ عَنِ الْمَوْتِ رَقْمُ: (٢٧٥٥) / ٣، ١٠٦٦.

(٣) فَتْحُ الْبَارِيِّ: ٥ / ٣٦٠.

(٤) تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ مُخْرِجًا صَ: (١٦٤).

(٥) يَنْظَرُ: حَاشِيَةُ السَّنْدِيِّ عَلَى النَّسَائِيِّ: ٦ / ٢٥١.

النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَصْبَتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطُّ أَنفَسَ مِنْهُ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: (إِنْ شِئْتَ، حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقَتْ بِهَا)، فَتَصَدَّقَ عُمَرُ؛ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوَهَّبُ وَلَا يُورَثُ، فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَى وَالرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيْهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَولٍ فِيهِ»^(١).

ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أرشد عمر إلى أن يحبس أصل ما أصابه بخبير وأن يتصدق به، وهذا أصل في إجازة الحبس والوقف^(٢).

أما الإجماع: فقد صرَّحَ غير واحدٍ من أهل العلم بأن إجماع الصحابة منعقد على صحة الوقف، فقد ذكر ابن قدامة أن جابرًا رضي الله عنه قال: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ذُو مَقْدِرَةٍ إِلَّا وَقَفَ»، وهذا إجماع منهم؛ فإن الذي قدَّرَ منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك ولم ينكره أحد؛ فكان إجماعاً^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر - نقلًا عن الإمام الترمذى قوله - : «لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأراضي، وجاء عن شرَّيْح أنه أنكر الحبس»^(٤).

وقال برهان الدين الطرابلسي^(٥) - بعد ذكره لأوقاف الصحابة - :

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب الوقف كيف يكتب رقم: (٢٦٢٠). ١٠١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٩٤/٨، وفتح الباري: ٤٠١/٥.

(٣) المغني: ٣٤٩/٥.

(٤) فتح الباري: ٤٠٢/٥، وخبر شریع اورده البیهقی فی سنته الکبری: ١٦٣/٦.

(٥) هو: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي، برهان الدين، فقيه حنفي، ولد في طرابلس الشام سنة: (٨٥٣هـ)، وأخذ بدمشق عن جماعة، وانتقل إلى القاهرة، وتوفي =

«وهذا إجماعُ منهم على جواز الوقف ولزومه؛ ولأن الحاجة ماسة إلى جوازه»^(١).

ثالثاً: أقسام الوقف:

ينقسم الوقف إلى نوعين، ويشتق الثالث منها؛ كما يلي:

- ١ - الوقف الأهلـي (الذري): ما جعلـت فيه المنفعة لأفراد معينين أو لذرـيتهم سواءً أكانوا مـن الأقرباء أم من غيرـهم.
 - ٢ - الوقف الخيري: ما جعلـت فيه المنفعة لجهة بـر أو أكثر، وكلـ ما يكون الإنفاق عليه قربـة الله تعالى.
 - ٣ - الوقف المشـترك: ما يجـمـع بين الوقف الأـهـلي والخـيرـي^(٢).
- فالوقف الأـهـلي (الذري) يـعد أحد أنواع صـلة الرـحـمـ، وذلك حتى لا يكون ذـوـ القـرـبـى عـالـة يـتكـفـفـون النـاسـ.

* نماذج من أوقاف الصحابة على أقاربـهم:

كان الصحابة إذا سمعوا الوحي من كتاب الله تعالى أو سمعوا النبي ﷺ، سارعوا إلى تنفيذه؛ ومن ذلك الوقف على الأقارب، ويدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أصحاب عمر بخـير أرضا، فـاتـي النـبـي ﷺ فـقـالـ: أصـبـتـ أرـضا لـم أصـبـ مـالـا قـطـ أـنـفـسـ مـنـهـ، فـكـيـفـ تـأـمـرـنـي بـهـ؟

= بها، من مصنفاته: «الإسعاف في أحكام الأوقاف» مات سنة: (٩٢٢).

ينظر ترجمته في: شذرات الذهب: ١٠٥/٨، والأعلام: ٧٦/١.

(١) الإسعاف في أحكام الأوقاف ص: (٩).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٦/٢٢٠، والحاوي الكبير: ١٧/١٩٥، وحواشـي الشـروـانـي: ٦/٩١، ومطالب أولـي النـهـيـ: ٤/٣٤٩، والإـنـصـافـ: ٧/٥، وأـحكـامـ الـأـقـافـ لـلـزـرـقاـ صـ: (١٤).

قال: (إِنْ شِئْتَ، حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا)، فَتَصَدَّقَ عُمَرُ؛ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوَهَّبُ وَلَا يُورَثُ، فِي الْفُقَرَاءِ وَالْفُرَنَى وَالرُّقَابِ وَفِي سَيِّلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّيِّلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ) ^(١).

وقال محمد بن سعد بن زرار قال: «ما أعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر من المهاجرين والأنصار إلا وقد وقف من ماله حبسًا لا يشتري ولا يورث ولا يوهب حتى يرث الله الأرضَ ومن علية» ^(٢)، وقد تقرر فضل الصدقة على الأقارب، فلا شك أنهم أوقفوا على أقاربهم؛ فهم أولى من غيرهم.

ووقف أبو طلحة رضي الله عنه حائطه ببرحاء على أقاربه بأمر النبي ﷺ؛ كما تقدم، وروى ابن سعد في طبقاته أن ابن عمر رضي الله عنهما جعل نصيبه من دار عمر لسكنى ذوي الحاجات من آل عبد الله بن عمر... وتصدق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب ^(٣).

ومعظم أوقاف الصحابة كانت بعد وفاة النبي ﷺ خلا وقف عمر وأبي طلحة، وكان الوقف أول عهده يسمى (صدقة) و(حبسا) و(حيسا) ^(٤).

فإذا أطلق الواقف القول بأن الوقف على الأقارب، دخل فيه الغني والفقير، وله أجر على ذلك؛ لعمومات الأوامر بالإحسان إلى الأقارب، لكن الأولى أن ينص الواقف على أن يعطى المحتاج فقط من الأقارب، حتى يكون له أجر الصدقة وأجر الإحسان إلى القريب؛ كما في حديث:

(١) تقدم الحديث مخرجًا ص: (٢٠٦).

(٢) الإسعاف في أحكام الأوقاف ص: (٧).

(٣) الطبقات الكبرى: ٤/١٦٢.

(٤) أحكام الوقف للزرقا ص: (١٤).

(الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحْمَمِ اثْنَتَانِ: صَدَقَةٌ
وَصِلَةٌ)^(١).

لهذا كان الوقف وسيلة من وسائل صلة الرحم المهمة، والتي
يستمر للواقف أجرها، خاصةً إذا جعل وقفه في المحتاجين والقراء من
أقاربه؛ كما فعل أصحاب النبي ﷺ.



(١) تقدم الحديث مخرجًا ص: (١٨٤).

رَفِعٌ

جَمِيعُ الْأَرْجُونِ لِلْجَنَّةِ
الْمُسْكُ لِلْمَرْءِ الْمُزَوَّدِ
www.moswarat.com



الفصل الرابع

تطبيقات معاصرة في صلة الرحم

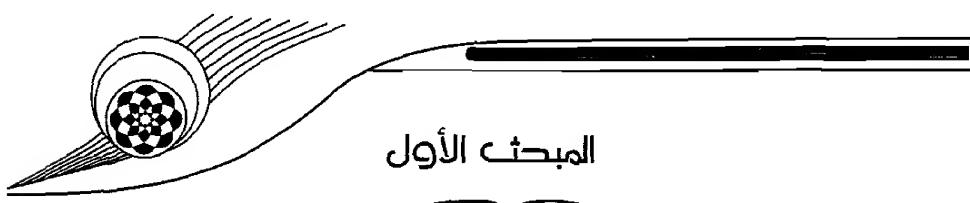
* وفيه مباحثان:

- المبحث الأول: الصلة بالتبرع للرحم المحتاج.
- المبحث الثاني: الصلة بالوسائل الحديثة.



رَفِيعٌ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
الْأَسْكَنْ لِلّٰهِ لِلْغُرْبَةِ
www.moswarat.com



المبحث الأول

الصلة بالتبرع للرحم المحتاج

* ويشتمل على المطلبيين الآتيين:

- المطلب الأول: التبرع بالدم.
- المطلب الثاني: التبرع ببعض أعضاء الجسم.

* * * *

المطلب الأول

التبرع بالدم

التبرُّعُ في اللغة: من مادة (برع)، وهو إعطاء ما لا يجب من غير طلب عرض^(١).

والتبرُّعُ في الاصطلاح: لم يضع الفقهاء تعريفاً للتبرع في الاصطلاح، وإنما عرفوا أنواعه؛ كالوصية والوقف والهبة وغيرها...، ومع هذا فإن معنى التبرع عند الفقهاء كما يؤخذ من تعريفهم لهذه الأنواع، لا يخرج عن كون التبرع بذلك المكلَف مالاً أو منفعة لغيره في الحال أو المال بلا عوضٍ؛ يقصد التبرُّع والمعرف غالباً^(٢).

والدم: هو السائل الأحمر الذي يجري في العروق الدموية؛ من شرايين وأوردة وشعيارات دموية، والمصنوع الأساسي للدم هو النخاع (نقى العظام)، ويكون الدم مما يلي:

١ - المصورة: وهي سائل يميل لونه إلى الصفرة، وتشكل حوالي (٥٥٪) من حجم الدم.

٢ - كُريات الدم الحمراء: ومهمتها الأساسية نقل الأكسجين من الرئتين إلى سائر خلايا البدن، والعودة بغاز ثاني أكسيد الكربون من الخلايا إلى الرئتين للتخلص منه.

٣ - كُريات الدم البيضاء: ومهمتها الأساسية الدفاع عن الجسم ضد العوامل المرضية من جراثيم ونحوها.

(١) ينظر: الصحاح: ٣١٩/٤، ولسان العرب: ٨/٨، وثاج العروس: ٣١٩/٢٠.

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٦٥/١٠.

٤ - صفيحات دموية: ومهمتها الأساسية المساهمة في تخثر الدم، ووقف التزيف عند حدوث جرح أو نحوه من الإصابات.
ويشكل الدم نحو (٧٪) من وزن الإنسان^(١).

والتربيع بأنواعه المختلفة - والتي منها التربيع بالدم - من الخير والبر، وقد حث الإسلام على فعل الخير والبر وتقديم المعروف، والنصوص في ذلك مستفيضة؛ منها:

* قوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوْنِي» [المائدة: ٢]؛ قال القرطبي: «هو أمر لجميعخلق بالتعاون على البر والتقوى؛ أي: ليعن بعضكم بعضاً». وقال الماوردي: «إن البر من أسباب الألفة؛ لأنّه يوصل إلى القلوب الطافاً يشتبها محبة وانعطافاً؛ ولذلك ندب الله تعالى إلى التعاون به، وقرنه بالتفوى له، فقال سبحانه «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوْنِي»؛ لأنّ له في التقوى رضا الله تعالى، وفي البر رضا الناس، ومن جمع بين رضا الله تعالى ورضا الناس، فقد تمت سعادته، وعمّت نعمته»^(٢).

* قوله ﷺ: (مَثُلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهُمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاوُفِهِمْ، مَثُلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضُُوٌّ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى)^(٣).

فهذا الحديث يدل على تلاحم المؤمنين وتعاطفهم وتقديم الخير والمعونة لمن احتاج منهم.

(١) ينظر: الموسوعة الطبية الفقهية ص: (٤٦٢).

(٢) الجامع لأحكام: ٤٦٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم رقم: (٥٦٦٥) / ٥٢٣٨، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم رقم: (٢٥٨٦) / ٤١٩٩٩. من حديث النعمان بن بشير.

* حكم التبرع بالدم:

مسألة نقل الدم لم تكن موجودة في السابق، وإنما وجدت في الوقت الحاضر، ولم أقف على كلام صريح للمتقدمين فيها، أما المعاصرون فقد اتفقوا على جواز التبرع بالدم، إذا كانت هناك ضرورة لذلك، ولم يتضرر كل من المتبرع والمتبوع له، وفق الضوابط الطيبة لذلك^(١).

ومن الذين صرحوا بجواز نقل الدم: الشيخ عبد الرحمن السعدي^(٢)، والشيخ محمد بن إبراهيم^(٣)، والشيخ محمد بن عثيمين^(٤)، وقد صدر في ذلك أيضاً فتوى للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء^(٥)، وللجنة الإفتاء التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر^(٦).

واستدلوا على الجواز بأدلة كثيرة؛ منها:

- ١ - أن المتبرع لا مضره عليه، فالجسم يُعوضُ ما فَقَدَهُ من الدم؛ قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «أما التبرع بالدم فجائز؛ لأنه يتعرض، مثل اللبن في ثدي الأم فإنه يتعرض»^(٧).
- ٢ - أن في التبرع منفعة صحية للمتبوع^(٨).

٣ - أن في التبرع بالدم عوناً لأخيه المسلم، وتفريجاً لثُبرِته، وإبعاداً للأذى عنه، ومن الأحاديث الواردة في هذا المعنى:

-
- (١) أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي ص: (٣٨٥) بتصرف، وينظر: الدم والأحكام المتعلقة به شرعاً ص: (١٥٦).
 - (٢) ينظر: مجموع الفوائد واقتاص الأوابد ص: (٩٥).
 - (٣) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم: (١٧٤/٣).
 - (٤) الشرح الممتع: (٧٨/١٤).
 - (٥) فتاوى اللجنة الدائمة: (٢٥/٦٨).
 - (٦) مجلة البحوث الإسلامية عدد: ٢٢ ص: (٤٤ - ٤٧).
 - (٧) الشرح الممتع: (٧٨/١٤).
 - (٨) الموسوعة الطيبة الفقهية ص: (٤٦٤).

أ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ) ^(١).

ب - حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مُغْسِرٍ، يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنَى الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَى أَخِيهِ) ^(٢).

ج - حديث جابر رضي الله عنه: (مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعُلْ) ^(٣).

٤ - أن في التبريع بالدم إنقاذاً لحياة المعصوم، وقد حث الشرع عليه وأمر به؛ كما في قوله تعالى: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قُتِلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَخْبَاهَا فَكَانَمَا أَخْبَاهَا النَّاسُ جَمِيعًا» [المائدة: ٣٢]

قال القرطبي: «لا خلاف بين أهل العلم متاخرهم ومتقدمهم في وجوب رد مهجة المسلم عند خوف الذهاب والتلف بالشيء اليسير الذي لا مضره فيه على صاحبه وفيه البلوغ» ^(٤).

وفي هذا الزمان الذي كثرت فيه الحوادث والحروب والعمليات الجراحية التي تجعل المصاب بحالة رديئة وبحاجة إلى تعويضه عما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه رقم: (٢٣١٠) / ٨٦٢، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم رقم: (٢٥٨٠) / ١٩٩٦.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٥٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب الرقيقة من العين والنميمة والحمبة والنظرة رقم: (٢١٩٩) / ٤، ١٧٢٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٦ / ٢.

يحصل له من نقص في الدم، فالتبريع له بكمية من الدم لا تضر بالمتبرع، وهي في نفس الوقت نافعة للمصاب: أمرٌ مشروعٌ قد دعا إليه الإسلام، ففيه معاونةٌ منَّ المسلم لأخيه المسلم، ومساعدةً له؛ خاصة في أوقات الأزمات، فما أجمل أن يعاون المسلم أخيه المسلم بشيء من قطرات دمه ينقذ بها حياته، وليس فيها إيذاء له، وما أجمل أن يكون ذلك بنية صالحة، وقصدًا لمرضاه الله والدار الآخرة^(١)!

إذا تقرر ما سبق، فلا يشك أحد في أن التبريع بالدم يعد أحد وسائل صلة الرحم؛ لما فيه من بُرٌّ وعطفي وغيرهما من معاني الخير والمعروف، ويتأكد هذا مع القريب المحتاج للتبريع بالدم؛ كالأب والجد والعُمُّ ونحوهم.



(١) ينظر: أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي ص: (٣٧٩)، وحكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ص: (٣١)، والدم والأحكام المتعلقة به شرعاً ص: (١٥٦).

المطلب الثاني

التبير ببعض أعضاء الجسم

التبير مرّ معناه لغة واصطلاحاً في المطلب السابق.

الأعضاء في اللغة: جمع عضو وهو الجزء من مجموع الشيء^(١).

والجسم في اللغة: مجمع البدن وأعضاؤه^(٢).

وأعضاء الجسم في الاصطلاح: هي كل جزء من جسم الإنسان يتميز عن غيره من الأجزاء وتكون له وظيفة محددة مثل (القلب، اللسان، الأنف، العين)^(٣).

* حكم التبیر ببعض أعضاء الجسم:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم نقل الأعضاء غير المتتجدة (كالكلية ونحوها) من شخص صحيح إلى شخص مريض على قولين^(٤):

القول الأول: جواز نقل الأعضاء؛ وهو قول الشيخ يوسف القرضاوي^(٥) والشيخ مناع القحطان^(٦)، وصَدَرَ به بيانٌ من لجنة الإفتاء التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر^(٧).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/٣٤٧، ولسان العرب: ١٥/٦٨، والمعجم الوسيط: ٢/٦٠٧.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة: ٧/١٩، ولسان العرب: ١٢/٩٩، والمصباح المنير: ١/١٠١.

(٣) الموسوعة الطبية الفقهية ص: (٧١١).

(٤) ينظر: أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي ص: (٤٦٧)، وحكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ص: (٦٠).

(٥) من هدي الإسلام فتاوى معاصرة: ٢/٥٣٢.

(٦) التبیر بالكلى في ضوء قواعد الفقه الإسلامي ص: (٨).

(٧) مجلة البحوث الإسلامية عدد: (٢٢) ص: (٤٧ - ٤٤).

القول الثاني: عدم جواز نقل الأعضاء، وهو قول الشيخ عبد العزيز ابن باز^(١)، والشيخ محمد بن عثيمين^(٢)، والشيخ بكر أبو زيد^(٣).

• أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة؛ منها:

١ - أن التبرع بالعضو فيه إنقاذه للمعصوم من الهمة، وقد أمر الشرع بذلك وجعله من أعظم القربات؛ فقال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَانَمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدः: ٣٢]، قال أبو السعود^(٤): «ومن أحياها، أي: تسبب لبقاء نفس واحدة، موصوفة بعدم ما ذكر من القتل والفساد في الأرض، إما ببني قاتلها عن قتلها، أو استنقاذها من سائر أسباب الهمة بوجه من الوجه»^(٥). وقال ابن جزي^(٦): «وكذلك الثواب في إحيائها؛ كثواب

(١) مجموع فتاوى ابن باز: ٣٦٤/١٣.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: ٥٢/١٧.

(٣) فقه النوازل: ٥٥/٢.

(٤) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، أبو السعود، الحنفي، ولد بموضع قرب القدسية القسطنطينية سنة: (٨٩٨هـ)، وكان عالماً بالأصول والتفسير والشعر، عارفاً باللغات العربية والفارسية والتركية. من مصنفاته: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»، المعروف بتفسير أبي السعود، وكتب أخرى مخطوطة. مات سنة: (٩٨٢هـ). ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين للأذرني ١/٣٩٨، وشذرات الذهب: ٣٩٨/٨، والأعلام: ٥٩/٧.

(٥) تفسير أبي السعود: ٣٠/٣.

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، أبو القاسم، فقيه من العلماء بالأصول واللغة، من أهل غرناطة، من مصنفاته «القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية»، و«تقريب الوصول إلى علم الأصول»، و«الفوائد العامة في لحن العامة»، و«التسهيل لعلوم التنزيل»، مات سنة: (٧٤١هـ).

إحياء الجميع؛ لتعظيم الأمر والترغيب فيه، وإحياءها هو: إنقاذهما من الموت؛ كإنقاذهما الحريق أو الغريق وشبيه ذلك»^(١).

٢ - أن في التبوع بالعضو عوناً لأن فيه المسلم، وتفریجاً لكربيته، وإبعاداً للأذى عنه، وسعياً في حاجته، وقد حثَّ النصوصُ على ذلك؛ ومن ذلك:

* قوله ﷺ: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاوُظِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضُوٌّ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى)^(٢).

* قوله ﷺ: (مَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبَ يوم القيمة)^(٣).

* قوله ﷺ: (مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْقَعَ أَخَاهُ، فَلْيَفْعَلْ)^(٤).

* قوله ﷺ: (وَاللَّهُ فِي عَوْنَ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَ أَخِيهِ)^(٥).

• أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة منها:

١ - أن الأصل هو حرمة بدن المعصوم، فلا يجوز جرحه وفتح جوفه واستئصال عضو منه إلا لضرورة تستدعي ذلك، والتبوع ليس ضرورة.

٢ - أن استئصال الأعضاء يحيط به عدد من المخاطر على المتبرع التي ربما أودت بحياته.

= ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة: ٤٢٨/٥، وشذرات الذهب: ٦/٢٨٦، والأعلام: ٥/٣٢٥.

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: ١/١٧٥.

(٢) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٢١٥).

(٣) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٢١٧).

(٤) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٢١٧).

(٥) تقدم الحديث مخرجاً ص: (١٥٧).

٣ - أن المتبرع له عرضةً أيضاً لعدد من المخاطر التي تصيبه بسبب العضو الجدید^(١).

ونوتش: بأنه مع تطور الطب أصبحت هذه المخاطر نادرة، ولا سيما أنه يجري للمتبرع والمتبرع له فحوصات وتحاليل طبية توضح مدى وجود هذه المخاطر من عدمها.

الترجيع:

بالنظر إلى الأقوال السابقة وأدلة كل قول؛ يتبيّن أن الراجح - والله أعلم - القول الأول؛ جواز التبرع بالأعضاء، ولكن بعد أن يغلب على الظن عدم تضرر المتبرع، واستفادته المتبرع له من العضو، ولا بد أن يكون هناك ضرورة لذلك ومصلحة راجحة، وأن يؤخذ العضو بإذن المتبرع في حياته، أو من وليه حين الوفاة، ومما يقوى الترجيع أن الضرر المحتمل بالنسبة للمتبرع أو المتبرع له، قد يزول بعد استخدام وسائل الطب الحديثة التي هي كل يوم في تطور وتحسّن.

وهذه مسألة اجتهاادية؛ خاضعة لتقدير المصالح والمفاسد، ولا إلزام فيها، يقول الشيخ محمد ابن عثيمين - بعد أن ذكر رأيه في عدم الجواز -: «ومع ذلك فإني أرى أن من أخذ بقول الجماعة فلا حرج عليه؛ لأنها مسألة اجتهاادية، ومسائل الاجتهداد لا إلزام فيها، لكن نظراً لأن لا يحل لي كتمان العلم الذي أعلمه من شريعة الله بيته هنا، وإنما كان يسعني أن أقول قد صدر بها فتوى فمن أرادها فليرجع إليها، لكن نظراً إلى أن العلم أمانة، وأن الإنسان لا يدرى ما يواجهه به الله تعالى فإنما لا بد أن أبين ما عندي، وأسأل الله تعالى أن يهدينَا وإياكم لما اختلف

(١) ينظر: أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي ص: (٤٦٧)، وحكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ص: (٦٠).

فيه من الحق بإذنه»^(١).

فعلى القول بجواز نقل الأعضاء يعتبر فعل ذلك وسيلة من وسائل صلة الرحم؛ لما فيه من معاني البر والتعاطف والتعاون والمواساة، والأرحام أولى الناس بالمعروف، خصوصاً إن كان المتبرع له من الوالدين؛ لعظيم حقهما على الولد، وكونهما سبباً في وجوده، فإن الولد وما يملك لوالديه؛ لقول الرسول الكريم ﷺ: (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ)^(٢).



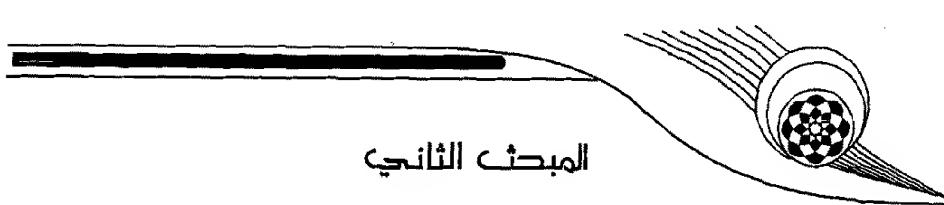
(١) مجموع فتاوى ورسائل العشرين: ٥٢/١٧.

(٢) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده رقم: (٣٥٣٠)، ٢٨٩/٣، وابن ماجه في سنته، كتاب التجارة، باب ما لرجل من مال ولده رقم: (٢٢٩٢) ٧٦٩/٢ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال الألباني في إرواء الغليل في: ٣٢٥/٣: «سنده حسن».

رُفْعَةٌ

عَنِ الْرَّحْمَنِ الْجَنْوَبِيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ الْغَوْرِيِّ

www.moswarat.com



الصلة بالوسائل الحديثة

* وتشتمل على المطالب التالية:

- المطلب الأول: الصلة عن طريق الهاتف.
 - المطلب الثاني: الصلة عن طريق الفاكس.
 - المطلب الثالث: الصلة عن طريق الرسائل الهاتفية.
 - المطلب الرابع: الصلة عن طريق الإنترنت.

• • • •

المطلب الأول

الصلة عن طريق الهاتف

الهاتف في اللغة: من الهاتف؛ وهو الصوت الشديد، وقيل: هو الصوت يسمع دون أن يرى صاحبه^(١).

والهاتف في الاصطلاح: هو آلة أو جهاز يستخدم لنقل الصوت بشكل فوري بين مكانيين، وهو إحدى وسائل الاتصال عن بعد التي تُستخدم لإرسال واستقبال الأصوات المشفرة رقمياً أو إلكترونياً (الكلام الشائع) بين شخصين أو أكثر يتحاورون، ويعرف في اللغة الإنجليزية بـ (Telephone) وهي مشتقة من الكلمة يونانية قالب: Langue يعني: المقطع الأول منها télé (بعيداً)، أما المقطع الثاني منها phone فيعني صوت^(٢).

والهاتف وسيلة من وسائل الاتصال، ونعم من نعم الله تعالى التي سخرها لعباده؛ فينبغي للمسلم أن يستخدمه فيما ينفعه في دينه أو دنياه.

ومن هذه الاستخدامات استخدامه في صلة الرحم؛ بالسؤال عنهم، وتفقد أحوالهم، وبهذا يكون الهاتف أحد وسائل صلة الرحم المستحبة، وربما كان واجباً إذا كان ذلك لصلة الرحم الواجبة.

ويعتبر الهاتف من أنسع وأسهل وسائل الاتصال الحديثة في صلة الرحم، خصوصاً إذا كان الأرحام في أماكن بعيدة، ولكنه لا يكفي

(١) ينظر: لسان العرب: ٣٤٤/٩، والممعجم الوسيط: ٩٧١/٢، ومعجم لغة الفقهاء: ٤٩١/١

(٢) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>)

الاتصال الهاتفي في صلة الرحم للأقربين، وكذلك في بعض الحالات التي تتطلب الزيارة كالمرض ونحوه؛ فإن صلتهم أن تعودهم وتتكرر عليهم بحسب ما فيهم من مرض وبحسب القرابة، أما إذا كانت الأمور ميسّرةً وليس هناك حاجة كما في عرفة اليوم، فإنه يكفي أن تصلهم بالهاتف أو بالمكاتبة ونحوهما.

فالحديث بالهاتف نوع من الصلة، ولكن لا ينبغي الاقتصار عليه، ولكن وجوده خير من عدمه، وما لا يدرك كله لا يُترك جُله؛ فقد صح عن النبي ﷺ قوله: (بُلُوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ^(١))؛ فالصلة بالهاتف من البطل، فهو خير من القطعية ولكن ليس هو كل الصلة المطلوبة. يقول الشيخ ابن جبرين: «ولا بأس بالمكالمات الهاتفية التي تشتمل على سلام وتحيات وتجديد عهد ونحو ذلك»^(٢).

ولكن هناك بعض الأمور يجب مراعاتها في استخدام الهاتف لصلة

الرحم:

١ - تحرّي الأوقات المناسبة.

٢ - لا يكون هو الوسيلة الوحيدة في الصلة لمن قُرب مكانه من الأرحام. وقد سُئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى: رجل بعيد عن أهله، كيف يصلهم؟ فأجاب: «والواجب عليك صلة الرحم حسب الطاقة؛ بالزيارة إذا تيسر، وبالمكاتبة وبالتلفون (الهاتف)»^(٣).



(١) تقدم الحديث مخرجاً ص: (٤٦).

(٢) ينظر: موقع الشيخ ابن جبرين على الشبكة العنكبوتية: (www.ibn-jebreen.com).

(٣) مجمع فتاوى ابن باز: ٤١٥/٩.

المطلب الثاني

الصلة عن طريق الفاكس

الفاكس: هو اختصار لكلمة فاكسيميلي باللاتينية (facsimile) وهو جهاز يعمل عن طريق تقنية الاتصالات ويقوم بإرسال نسخ طبق الأصل من الوثائق المراد إرسالها إلى الطرف الآخر، ويعرف في اللغة العربية باسم (الناسوخ)^(١).

والفاكس من المخترعات المفيدة، التي تلبي حاجات العصر الحديث؛ يوفر الأوقات، ويقصر المسافات، و يصلك بجميع الجهات، ولا شك أنه أحد وسائل صلة الرحم الحديثة، ويعتبر خلاصة التطور البريدي عبر القرون الطويلة ف كانت الرسائل في السابق تكتب باليد بالحبر على الورق، وترسل عبر ساعي البريد وهو الشخص المكلف بالسفر لتوصيل الرسائل إلى الجهات المرسلة إليها.

ثم استخدم الناس الحمام الزاجل في إرسال الرسائل؛ وذلك بربط الرسالة على أقدامها ثم تطير بها وتوصلها إلى الأشخاص المرسلة إليهم، ثم تطور الأمر إلى أن أصبح هنالك مكاتب للبريد ترسل الرسائل عبر السيارات والطائرات وغيرها من وسائل النقل، إلى أن ظهر أخيراً الفاكس ففاق جميع تلك الوسائل في سرعة الإرسال وضمان وصول الرسائل إلى أصحابها.

فالفاكس يُسْدِّدُ أحدَ جوانِبِ صِلَةِ الرَّحْمِ؛ وهي الصلة بواسطة

(١) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>)

المراسلة ونجد أن كثيراً من المتقدمين يذكر المراسلة ضمن أنواع صلة الرحم.

قال ابن عابدين: «صلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام، وتحية، وهدية، ومعاونة، ومجالسة، ومكالمه، وتلطف، وإحسان، وإن كان غالباً يصلهم بالمكتوب إليهم، فإن قدر على السير، كان أفضل»^(١).

ويقول الدمياطي - هو يتحدث عن أنواع صلة الرحم - : «وتكون بالمال... والمكاتبة، والمراسلة بالسلام، ونحو ذلك»^(٢).

غير أن وسيلة الفاكس لا تكفي في صلة من عظم حقه، وقرب نسبه، أو الحالات التي تتطلب الزيارة؛ كعيادة المريض ونحوه.



(٢) إعانة الطالبين: ١٥٤/٣.

(١) الدر المختار: ٤١١/٦.

المطلب الثالث

الصلة عن طريق الرسائل الهاتفية

المراد بالرسائل الهاتفية: الرسائل النصية التي ترسل بواسطة الهاتف المحمول، ويسمى كذلك (الهاتف النقال) أو (الهاتف الجوال) وهو أحد أشكال أدوات الاتصال والذي يعتمد على الاتصال اللاسلكي عن طريق شبكة من أبراج البث الموزعة ضمن مساحة معينة^(١).

وخدمة الرسالة القصيرة أو (SMS) وهي اختصار لعبارة Short message service، هي رسالة نصية مكتوبة تكتب عن طريق لوحة أزرار الهاتف النقال وترسل عبر شبكات الهاتف الجوال، وتعتبر الرسائل القصيرة حلاً عملياً قليلاً التكلفة مقارنة بالمكالمات الصوتية^(٢).

والرسائل الهاتفية تعد أحد وسائل صلة الرحم الحديثة، ونوعاً من أنواع المراسلة، ومن ميزات الرسائل الهاتفية، سرعة الإرسال والوصول، وقلة التكلفة وسهولة التعامل معها.

غير أن الرسائل الهاتفية لا تكفي في صلة من عظم حقه، وقرب نسبه، أو الحالات التي تتطلب الزيارة؛ كعيادة المريض ونحوه.



(١) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>).

(٢) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>).

المطلب الرابع

الصلة عن طريق الإنترنٌت

كلمة إنترنت تتكون من البدائة (inter) التي تعني بالإنجليزية (بين) وكلمة (net) التي تعني بالإنجليزية (شبكة)، أي: (الشبكة البيانية)؛ وهو: مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معاً عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصريّة وتوصيلات لاسلكية وما إلى ذلك. وهو نظام ضخم، يتم فيه تبادل المعلومات والمعاملات في سرعة فائقه^(١).

والإنترنت من نعم الله تعالى الكثيرة على عباده؛ فهو أحد التقنيات الحديثة التي أفرزتها ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة؛ ولذلك فإذا استخدم في الخير كان خيراً، وإن استُخدِمَ في الشرّ كان شراً، فهو سلاح ذو حدين.

ومن استخدامات الإنترنت في الخير، استخدامه في الصلة بين الأرحام؛ فهو يعد من الوسائل الحديثة في صلة الرحم، وتحقق الصلة بواسطته على طريقتين:

الطريقة الأولى: عن طريق رسائل البريد الإلكتروني أو ما يعرف بالـ (E-Mail): وهو أسلوب لكتابة وإرسال واستقبال الرسائل عبر نظم الاتصالات الإلكترونية في الشبكة العنكبوتية^(٢).

(١) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>).

(٢) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>).

ومن ميزاته إمكانية إرسال رسالة إلى عدّة متلقين، وإرسال رسالة تتضمن نصاً أو صوتاً، أو صوراً، والسرعة في إرسال الرسائل حيث لا تستغرق إرسال الرسالة بضع ثوان فقط لكي تصل إلى المرسل إليه وفي حال عدم وصول الرسالة فإن البرنامج يحيط المرسل علمًا بذلك.

ويمكن للمستخدم أن يستخرج الرسائل من صندوق البريد عن طريق برنامج البريد الذي يمكن المستخدم من مشاهدة الرسائل وبناء على رغبته إذا شاء أن يرسل جواباً لأي منها وعندما يبدأ طلب بريد إلكتروني يتم إخبار المستعمل بوجود رسائل بالانتظار في صندوق البريد عن طريق عرض سطر واحد لكل رسالة يفيد بوصول الرسالة، ويعطي اسم المرسل وقت وصول الرسالة وطول الرسالة في القائمة.

فلهذه الميزات وغيرها أصبح البريد الإلكتروني وسيلة من الوسائل المتميزة في الصلة والتواصل بين الأرحام؛ فبإمكانك أن تعزي شخصاً، أو تهنهء، أو تسأل عن حاله في وقت وجيز.

الطريقة الثانية: الماسينجر (Messenger)، وهو برنامج مراسلة فورية على الإنترنت وهو من الوسائل الحديثة أيضاً في التواصل بين الأرحام وما يميزها إنها عبارة عن محادثة فورية بين شخصين في وقت واحد، وبالتالي فهي أبلغ من رسائل البريد الإلكتروني؛ إذ يكون التواصل عن طريق حوار ساخن مباشر بين الجهازين^(١).

وهذه الوسيلة كانت في بداياتها عبر الكتابة المباشرة على الشاشة، ثم تطورت وأصبحت بالمحادثة الصوتية الفورية، ثم تطورت وأصبحت

(١) ينظر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>)

بالفيديو، فعندما تُحدِثُ أحدَ الأشخاص، تسمع صوته وترى صورته في آنٍ واحدٍ، كأنك تخاطبه وجهاً لوجه، وتحاوره بدون حجاب. غير أن وسيلة الإنترنٌت لا تكفي في صلة من عَظُمَ حَقُّهُ، وَقُرُبَ نَسْبَهُ، أو في الحالات التي تتطلَّبُ الزيارة؛ كعيادة المريض ونحوه.



رَفِعٌ

جَبَلُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
الْأَكْثَرُ لِلَّهِ الْغَنِوْدَرِ

www.moswarat.com



الخاتمة

* وتشتمل على:

- أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.
- أهم الوصايا التي يوصي بها الباحث.



رَفِعٌ

جَمِيعُ الْأَرْجُونِ الْبَخْرَيِّ
الْأَسْكَنُ لِلَّهِ الْفَرُورِ كَسْرٌ
www.moswarat.com

الحمد لله رب العالمين، والصلة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد تناولت في هذا البحث موضوع:

(صلة الرحم ضوابط فقهية وتطبيقات معاصرة)

وقد استفدت منه فوائد كثيرة، وتوصلت إلى نتائج عديدة، وأبرز ما توصلت إليه من نتائج ما يلي:

١ - أن الصلة في الاصطلاح هي: صلة الأرحام، وهي كنایة عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار، والتعطف عليهم، والرّفق بهم، والرّعاية لأحوالهم، وإن بعدوا وأساءوا.

٢ - أن الرحم في الاصطلاح: اسم جامع لكل ذي رحم من الأقارب يجمع بينهم نسب من غير تفريق بين محرم أو غير محرم.

٣ - أن الآيات التي وردت فيها كلمة (الأرحام) في القرآن الكريم تأتي على معنيين، هما:

- الرحم الذي هو موضع تكوين وتشكيل الجنين في بطن أمه.

- الرحم الذي هو بمعنى الصلة والقرابة.

٤ - وردت كلمة (الرحم) في السنة النبوية، وذلك على معنيين:

- العضو الجسدي، الذي هو مكان تكوين الجنين وتشكيله.
- الصلة والقرابة.

- ٥ - أن الرحم نوعان: رحم محرم، ورحم غير محرم.
- فالرحم المحرم: كل شخصين بينهم رابطة، لو فرض أحدهم ذكراً والآخر أنثى، لم يحل لهما أن يتناكحا؛ كالآباء والأمهات، والإخوة والأخوات، والأجداد والجدات، وإن علوا، والأولاد وأولادهم، وإن نزلوا، والأعمام والعمات، والأخوال والحالات.
- وأما الرحم غير المحرم: فهو من عدّا الرحم المحرم من الأرحام، وهو الذين لا تتحقق فيهم المحرمية؛ كبنات الأعمام وبينات العمات وبينات الأخوال، ونحوهم.
- ٦ - أن معنى صلة الرحم: هي الإحسان إلى الأقارب على حساب حال الواصل والموصول، فتارة تكون بالمال، وتارة بالخدمة، وتارة بالزيارة والسلام، وغير ذلك.
- ٧ - اتفق العلماء على وجوب صلة الرحم في الجملة، وتحريم قطعها ابتداء.
- ٨ - اختلف العلماء في حد الرحم التي يجب صلتها على ثلاثة أقوال، والراجح أنها الرحم المحرم؛ لقوة أدلة ما استدل به أصحاب هذا القول، ولأنه لو وجبت صلة الرحم لجميع الأقارب، لوجب صلة جميع بني آدم، وهذا متذر.
- ٩ - أن الرحم التي تستحب صلتها هي الرحم غير المحرم؛ لعموم النصوص الواردة في الحث على صلة الرحم.
- ١٠ - أن القدر الواجب والمستحب في صلة الرحم مرجعه إلى العُرف؛ كما قرر ذلك العلماء، ويكون بحسب حال الواصل والموصول.
- ١١ - أن صلة ذي الرحم الفاسق تكون على حساب نوع فسيه، فإذا

كان مجاهراً بفسقه وفجوره داعياً لذلك، فإنه لا يعامل بل يهجر ويقطع ولا يوصل، وإن كان متستراً بفسقه وفجوره، فإنه يعامل معاملة المسلم مستور الحال، وتجب صلته ومناصحته.

١٢ - أن ذا الرحم الكافر المعادي للمحارب، يقاطع ولا يوصل إلا من باب المداراة والاتقاء لشره، وأما ذو الرحم الكافر المسالم، فإنه يوصل خاصةً إذا كانت هذه الصلة طمعاً في دخوله إلى الإسلام.

١٣ - أن الوسائل في الشرع: هو الذي إذا قطعت رحمه وصلها، والمكافئ: هو الذي يعطي لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير، فيصل من وصله، ويقطع من قطعه، والقاطع: هو الذي يقطع رحمه الواجب صلتها، من غير عذر شرعي، وأن يكون ذلك بما عرف في الشرع والعرف أنه قطيعة؛ كالإساءة إلى أرحامه، وعدم الإحسان إليهم، وعقوتهم، ونحو ذلك.

١٤ - أن قطيعة الرحم تقسم باعتبار الرحم المقطوعة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: قطيعة الوالدين، وهي أشد تحريمًا.

النوع الثاني: قطيعة الأقارب الواجبة صلتهم من غير الوالدين؛ كالأخوان، والأخوات، والحالات، والعمات - وهذه أيضاً محرمة، ولكنها أقل بشاعة من النوع الأول.

النوع الثالث: قطيعة الأقارب المستحبة صلتهم، وهو من كان غير المحارم؛ كأبناء وبنات الأعمام والأحوال وأبناء وبنات العمات والحالات ونحوهم.

وتقسم قطيعة الرحم باعتبار جنس القطيعة إلى نوعين:

النوع الأول: القطيعة بالإساءة إلى الأرحام، وهي أشد أنواع القطيعة.

النوع الثاني: القطيعة بترك الإحسان إلى الأقارب.

١٥ - لم يحدد الشرع الحنيف مدة للزيارة في صلة الرحم، وتترك ذلك للعرف، فما تعارف الناس عليه أنه مدة للزيارة فيعمل به، فإذا كانت عادةً وعرف البلد أن تكون الزيارة كل أسبوع، فلا تحصل الصلة إلا بذلك، وهكذا.

١٦ - اختلف العلماء في حكم إجابة الدعوة للوليمة على ثلاثة أقوال، والراجح وجوبها، إذا خص الداعي المدعى بالدعوة، وخلت الدعوة من المنكرات، أو وُجدت منكراتٌ وقدر المدعى على إنكارها.

١٧ - اختلف العلماء في حكم عيادة المريض على ثلاثة أقوال، والراجح أنها واجبة على الكفاية، وأما حكم عيادة المريض إذا كان من الأرحام، فيتوقف على حكم صلته؛ فإذا كان من الرحم الواجب صلتها فعيادته واجبة، وإذا كان من الرحم المستحب صلتها فعيادته مستحبة.

١٨ - أن اتباع الجنازة فرض كفاية إذا كان الميت قريباً أو جاراً، وأما ما عداهما، فيستحب اتباع جنازته، وإذا كان الميت أحد الوالدين، أو من الأرحام الواجب صلتهم، فيتأكد اتباع جنازته.

١٩ - أن نفقة القرابة من غير الأصول والفرع لا تجب إلا بثلاثة شروط هي:

- أن يكون المستحق للنفقة معسراً.

- أن يكون المستحق للنفقة عاجزاً عن الكسب.

- أن يكون من تجب عليه نفقة قرييه موسراً.

٢٠ - جواز دفع الزوجة زكاة ماليها إلى زوجها.

٢١ - لا يجوز دفع الزكاة للأقارب الذين تجب نفقتهم على المزكي.

٢٢ - إن لم تكن نفقة القريب واجبة على المزكي، فيجوز إعطاؤه من الزكاة؛ فيجوز إعطاء العم والخال والعمّة والخالة والأخت المتزوجة والأخ وابن الأخ وابن الأخت وزوج الأخت ونحوهم، إن كانوا فقراء، ولم يكن ملزماً بالإنفاق عليهم.

٢٣ - يجوز قضاء ديون الأقارب من الزكاة، حتى وإن وجبت نفقتهم على المزكي؛ فيجوز قضاء دين الأب ودين الأم ودين الابن ودين البنت وغيرهم من الأقارب، بشرط ألا يكون سبب هذا الدين تحصيل نفقة واجبة على المزكي.

٢٤ - من مات من العاقلة بعد الحول وكان موسراً، استقرت الديمة عليه، وأما إذا مات في أثناء الحول، أو مات معسراً، فلا يلزمه شيء منها.

٢٥ - اتفق العلماء على جواز الوصية لذوي الأرحام غير الوارثين.

٢٦ - اتفق العلماء المعاصرون على جواز التبرع بالدم، إذا كانت هناك ضرورة لذلك، ولم يتضرر كل من المتبرع والمتبّرع له، وفق الضوابط الطبيعية لذلك.

٢٧ - جواز التبرع بالأعضاء، بعد أن يغلب على الظن عدم تضرر المتبرع، واستفاده المتبرع له من العضو، ولا بد أن يكون هناك ضرورة لذلك ومصلحة راجحة، وأن يؤخذ العضو بإذن المتبرع في حياته، أو من وليه حين الوفاة، ومما يقوى الجواز أن الضرر المحتمل بالنسبة للمتبّرع أو المتبرع له، قد يزول بعد استخدام وسائل الطب الحديثة التي هي كل يوم في تطور وتحسن.

٢٨ - أن وسائل الاتصال الحديثة؛ كالهاتف، والنتال، والفاكس، والإنترنت، تسهل الصلة بين الأقارب والأرحام، غير أنها لا تكفي في صلة من عظم حقه، وقُرْبَ نَسَبَهُ، أو في الحالات التي تتطلب الزيارة؛ كعيادة المريض ونحوه.

وختاماً أوصي العلماء والدعاة وخطباء الجماعات وأئمة المساجد بما

يليه :

١ - حد عامة الناس على التفقه في الدين، وتعلم أحكامه، التي منها صلة الرحم، ومعرفة الواجب صلته من الأرحام، وكيف يوصل.

٢ - وصية عامة الناس بالاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة في جانب صلة الرحم، مع عدم الاقتصار عليها تجاه صلة من قرب من الأرحام؛ كالوالدين والأخوان والأعمام ونحوهم، أو في الحالات التي تتطلب الزيارة؛ كعيادة المريض القريب ونحو ذلك.

وبعد: فإنني أرجو من الله أن أكون قد وفقت فيما كتبته، وأسأل الله تعالى أن ينفعني به، وأن ينفع به من قرأه، كما أسأله سبحانه أن يتقبل مِنِّي وأن يعفو عنِّي، وأن يرزقني حُسن النية وحسن العمل.

وآخر دعوانا أن الصمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تعزهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهرس العامة

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

رُفْعَةٌ
جَمِيعُ الْأَرْجُونِ الْبَخْرَيِّ
الْأَسْلَنَةُ لِلْمَرْءَةِ الْمَوْرَّادِ
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إتحاف السادة المتقيين بشرح إحياء الدين، لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٩ .
- ٢ - الإجماع ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد ، نشر دار المسلم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م.
- ٣ - أحكام الأوقاف ، لمصطفى أحمد الزرقا ، نشر دار عمار ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤ - الأحاديث المشكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم ، د. أحمد بن عبد العزيز القصیر ، نشر دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ .
- ٥ - الأحكام الكبرى ، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي ، المعروف بابن الخراط ، حققه: أبو عبد الله حسين بن عكاشه ، نشر مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦ - أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي ، د. يوسف بن عبد الله بن أحمد الأحمد ، نشر كنوز إشبيليا ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٧ - إحياء علوم الدين ، لأبي حامد محمد الغزالى ، نشر دار المعرفة ، بيروت .
- ٨ - اختلاف الأئمة العلماء ، للوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني ، تحقيق: السيد يوسف أحمد ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٩ - الاختيار لتعليق المختار ، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- ١٠ - الاختارات الفقهية، لأبي العباس أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، نشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ١١ - الآداب الشرعية والمنع المرعية، لعبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعمر القيام، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١٢ - الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الشاثر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١٣ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١٤ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٥ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معرض، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ١٦ - الإسعاف في أحكام الأوقاف، لبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي، نشر مطبعة هندية، مصر، ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م.
- ١٧ - الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٨ - إعانته الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهماز الدين، لأبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ١٩ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعبي ابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٧٣م.
- ٢٠ - الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، نشر دار العلم للملائين، الطبعة الخامسة عشرة، مايو ٢٠٠٢م.
- ٢١ - الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

- ٢٢ - الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع، للخطيب الشرييني وحاشيته للبجيرمي ، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٩ هـ.
- ٢٣ - الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا الحجاوي ، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السكري ، نشر دار المعرفة بيروت - لبنان.
- ٢٤ - إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ، للقاضي عياض بن موسى ، تحقيق: د. يحيى ابن إسماعيل ، نشر دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٩ هـ.
- ٢٥ - الأم ، للإمام أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي ، مع مختصر المزنني ، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٦ - الأموال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق: خليل محمد هراس ، نشر دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٧ - الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ.
- ٢٨ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتدالة بين الفقهاء ، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي ، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي ، نشر دار الوفاء ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٩ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد أمين ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٣٠ - بحث في تحويل الموازن والمقاييس الشرعية إلى المقاييس المعاصرة ، للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع ، مجلة البحوث الإسلامية ١٩٢/٥٩ عدد (٥٩).
- ٣١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين الدين ابن نجم ، الحنفي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية.
- ٣٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لمسعود بن أحمد الكاساني ، نشر دار الكتب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ م.
- ٣٣ - بدائع الفوائد ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعبي ابن القيم الجوزية ، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا ، عادل عبد الحميد العدوبي ، أشرف أحمد ، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- ٣٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى، لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٣٥ - البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، نشر مكتبة المعارف، بيروت - لبنان.
- ٣٦ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، لمحمد بن علي الشوكاني، نشر دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٣٧ - البر والصلة، للحسين بن الحسن المروزي، تحقيق: محمد سعيد بخاري، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٣٨ - بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، لأحمد الصاوي، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥.
- ٣٩ - بهجة المجالس وأنس المجالس، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- ٤٠ - بهجة الفوس وتحليلها بمعرفة مالها وما عليها، لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧.
- ٤١ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، حقيقه: د. محمد حجي وأخرون، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
- ٤٢ - تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر دار الهدایة.
- ٤٣ - التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٩٨هـ.
- ٤٤ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤٥ - التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوى، نشر دار الفكر.
- ٤٦ - تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ٤٧ - تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف أبي القاسم الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، نشر عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٨ - التبرع بالكتاب في ضوء الفقه الإسلامي، د. مناع خليل القطان، المركز السعودي لزراعة الأعضاء.
- ٤٩ - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، نشر دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣١٣هـ.
- ٥٠ - تحرير الفاظ التنبيه، ليعين بن شرف النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، نشر دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥١ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٢ - تحفة الحبيب على شرح الخطيب، لسليمان بن محمد بن عمر البعيرمي الشافعى نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٣ - تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندى، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٥٤ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لعمر بن علي بن أحمد الشافعى، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحائى، دار حراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٥٥ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليיחصبي الأندلسى، تحقيق: محمد سالم هاشم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٥٦ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوى المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٥٧ - التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد الغزاتي الكلبى الوفاة، نشر دار الكتاب العربي - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٨ - التعريفات، لعلي بن محمد الجرجانى، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- ٥٩ - تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٠ - تقريب الوصول إلى معرفة الرسول ﷺ، لطارق محمد امعيتيق، توزيع: دار الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي - ليبيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- ٦١ - التلقين في الفقه المالكي، لعبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني، نشر المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.
- ٦٢ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى وأخرين، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ٦٣ - التنبيه في الفقه الشافعى، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادى الشيرازى، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، نشر عالم الكتب، بيروت - لبنان، سنة ١٤٠٣هـ.
- ٦٤ - التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوى، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٦٥ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللوىحق، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٦ - التيسير بشرح الجامع الصغير، للحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوى، نشر مكتبة الإمام الشافعى، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٧ - الشمر الدانى في تقريب المعانى شرح رسالة ابن أبي زيد القىروانى، لصالح عبد السميع الآبى الأزهري، نشر المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان.
- ٦٨ - جامع البيان في تأویل القرآن، لأبى جعفر محمد بن جریر الطبرى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٩ - الجامع الصحيح سنن الترمذى، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذى، حققه: أحمد محمد شاكر وأخرون، نشر دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- ٧٠ - الجامع لأحكام القرآن، لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخارى، نشر دار عالم الكتب، الرياض، سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- ٧١ - الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٧٢ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، نشر مير محمد كتب خانه، كراتشي.
- ٧٣ - حاشية البجيري على شرح منهج الطلاب، سليمان بن عمر بن محمد البجيري، نشر المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
- ٧٤ - حاشية الخرishi على مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرishi، مطبعة بولاق، القاهرة.
- ٧٥ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٧٦ - حاشية الروض المریع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ٧٧ - حاشية السندي على سنن النسائي، لنور الدين بن عبد الهادي أبي الحسن السندي، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٨ - حاشية العدوی على شرح كفاية الطالب الرياني، لعلي الصعيدي العدوی، تحقيق: يوسف الشیخ محمد البقاعی، نشر دار الفکر، بيروت - لبنان، سنة ١٤١٢هـ.
- ٧٩ - حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، نشر دار الفكر - لبنان، بيروت، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٠ - حاشية رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين، الشهير بابن عابدين، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٨١ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعى وهو شرح مختصر المزنى، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ٨٢ - حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، د. عقيل بن أحمد العقيلي، نشر مكتبة الصحابة، جدة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٨٣ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله، الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- ٨٤ - حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لمحمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٠م.
- ٨٥ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، نشر دار صادر، بيروت.
- ٨٦ - الدر المختار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، سنة ١٣٨٦هـ.
- ٨٧ - درر الحكم شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، تحقيق: المحامي فهمي الحسيني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٨٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٨٩ - الدم والأحكام المتعلقة به شرعاً، للدكتور عبد الله بن محمد الطريقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٩٠ - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد بن علان الصديق الشافعي، اعتنى به: خليل مأمون شيخاً، نشر دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩١ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن فردون، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبي النور، دار التراث، القاهرة.
- ٩٢ - الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، نشر دار الغرب، بيروت - لبنان، ١٩٩٤م.
- ٩٣ - الرحم بين الوصل والقطيعة، لمنيرة التركي، نشر دار الحضارة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٩٤ - الروض المرريع بشرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوي، نشر مكتبة دار البيان، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

- ٩٥ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، ليحيى بن شرف النووي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٩٦ - روضة العقلا ونزة الفضلاء، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٩٧ - الزهد، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريزائي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، سنة ١٤٠٦هـ.
- ٩٨ - الزهد، لوكيع بن الجراح الرؤاسي، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- ٩٩ - الزواجر عن اقتراف الكبائر، لشهاب الدين أحمد بن محمد ابن حجر الهيثمي، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، نشر المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٠٠ - سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصناعي، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ١٠١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، الرياض.
- ١٠٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، نشر دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٠٣ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي، مصر، سنة ١٣٠١هـ.
- ١٠٤ - سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الفكر، بيروت.
- ١٠٥ - سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر.
- ١٠٦ - السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠٧ - السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسرامي حسن، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- ١٠٨ - سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٠٩ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، نشر دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ.
- ١١٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحفيظ بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، نشر دار بن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١١١ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٤١١هـ.
- ١١٢ - شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١١٣ - الشرح الكبير، لأبي البركات أحمد الدردير، تحقيق: محمد عليش، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ١١٤ - الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، نشر دار الكتاب العربي.
- ١١٥ - الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١١٦ - شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، لمحمد بن صالح العثيمين، نشر مدراء الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- ١١٧ - شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١١٨ - شرح صحيح البخاري، لعلي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١١٩ - شرح مختصر خليل، لمحمد بن عبد الله الخرشبي، نشر دار الفكر للطباعة، بيروت.

- ١٢٠ - شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ١٢١ - شرح متهى الإرادات، المسمى دقائق أولي النهى لشرح المتهى، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوي، نشر عالم الكتب، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٦م.
- ١٢٢ - شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٢٣ - الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعى بن يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١٢٤ - الصاحح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملائين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢٥ - صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢٦ - صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٢٧ - صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. محمد مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢٨ - صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الخامسة.
- ١٢٩ - صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٣٠ - صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٣١ - صلة الأرحام في ضوء الكتاب والسنة، لسعيد بن علي بن وهف الفحيطاني، توزيع مؤسسة الجريسي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

- ١٣٢ - صلة الرَّحْمَمِ، لأم حفص عبير بنت محمد الشويحي، نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٣٣ - ضعيف الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، الرياض.
- ١٣٤ - الضوء اللامع في أعيان القرن الناتساع، لشمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر مكتبة الحياة، بيروت.
- ١٣٥ - طبقات الشافعية الكبرى، لتابع الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ١٣٦ - طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد ابن قاضي شهبة، اعنى بتصحيحه وعلق عليه: د. الحافظ عبد العليم خان، نشر عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٣٧ - طبقات الفقهاء، لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: خليل الميس، نشر دار القلم، بيروت - لبنان.
- ١٣٨ - طبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- ١٣٩ - طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأذنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.
- ١٤٠ - طبقات المفسرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ١٤١ - طرح التثريب في شرح التقريب، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، نشر الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- ١٤٢ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمد بن أحمد العيني، نشر دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.
- ١٤٣ - عيون الأخبار، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: لجنة من دار الكتب المصرية، نشر دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٦م.

- ١٤٤ - **غذاء الألباب شرح منظومة الآداب**، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٤٥ - **غريب الحديث**، لإبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٤٦ - **غريب الحديث**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعيجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ١٤٧ - **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم ابن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعید خان، نشر دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ١٤٨ - **غريب الحديث**، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزياوي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- ١٤٩ - **غريب الحديث**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبورى، نشر مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ١٥٠ - **غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر**، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد مكي ابن نجيم الحسيني الحموي الحنفي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٥١ - **الفائق في غريب الحديث**، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد الراجحي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية.
- ١٥٢ - **فتاوی السبکی**، لأبي الحسن تقی الدین علی بن عبد الكافی السبکی، نشر دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ١٥٣ - **الفتاوى الكبرى الفقهية**، لابن حجر الهیتمی، نشر دار الفكر.
- ١٥٤ - **فتاوی اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدویش.
- ١٥٥ - **الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان**، للجنة من علماء الهند برئاسة نظام الدين البلخی، نشر دار الفكر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- ١٥٦ - فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ١٥٧ - فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق د. موفق عبد الله عبد القادر، نشر مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، سنة النشر ١٤٠٧هـ.
- ١٥٨ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٩ - فتح الباري، لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ابن رجب، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، نشر دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ١٦٠ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: سعيد محمد التحام، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٦١ - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٦٢ - الفروع، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٦٣ - الفروق أو أنوار البروق في أنواع الفروق (مع الهوامش)، لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، تحقيق: خليل المنصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٦٤ - فقه العبادات، لمحمد بن صالح العثيمين، نشر مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٢٥هـ.
- ١٦٥ - فقه النوازل، لبكر بن عبد الله أبو زيد، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٦٦ - الفوائد البهية، لمحمد بن عبد الحي اللكنوى، نشر دار المعرفة للطباعة، بيروت.

- ١٦٧ - فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبى، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله، وعادل أحمد عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٦٨ - الفواكه الدوائية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكى، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ.
- ١٦٩ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوى، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.
- ١٧٠ - القاموس الفقهي، لسعدي أبو جيب، نشر دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧١ - القاموس المحجيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادى، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٧٢ - قطيعة الرحمن المظاهر الأسباب سبل العلاج، لمحمد بن إبراهيم الحمد، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- ١٧٣ - القوانين الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جزي، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمد، نشر دار عالم الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٧٤ - الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧٥ - الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٦ - كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخطيب بن أحمد الفراهيدى، تحقيق: د. مهدى المخزومى، ود. إبراهيم السامرائي، نشر دار ومكتبة الهلال.
- ١٧٧ - كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتى، تحقيق: هلال مصيلحي، ومصطفى هلال، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ.
- ١٧٨ - كفاية الأختيار في حل غایة الاختصار، لتقى الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصيني الدمشقي الشافعى، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبى سليمان، نشر دار الخير، دمشق، ١٩٩٤م.

- ١٧٩ - كفاية الطالب الرياني لرسالة أبي زيد القيرواني، لأبي الحسن المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ.
- ١٨٠ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٨١ - الآلية المنتورة في الأحاديث المشهورة، لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ١٨٢ - لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٨٣ - المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبي إسحاق، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ١٨٤ - المبسوط، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: سمير مصطفى رباب، نشر دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ١٨٥ - مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، معها ملحق بتراث علم الأعلام والأمكنة، للرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- ١٨٦ - مجتمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي المدعو بشيخي زاده، تحقيق: خليل عمران المنصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٨٧ - مجتمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ.
- ١٨٨ - مجموع الفتاوى، لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي التنجدي، نشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
- ١٨٩ - مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، لعبد الرحمن بن ناصر بن سعدي، نشر دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٩٠ - المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محيى الدين بن شرف النووي، نشر دار الفكر.

- ١٩١ - مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز (رَحْمَةُ اللّٰهِ عَلَيْهِ)، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- ١٩٢ - مجموع فتاوى وسائل الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين (رَحْمَةُ اللّٰهِ عَلَيْهِ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، نشر دار الوطن، الطبعة الأخيرة، ١٤١٣هـ.
- ١٩٣ - المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني، نشر مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- ١٩٤ - المحلى بالأثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٩٥ - المحيط في اللغة، لأبي القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، نشر عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٩٦ - مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، نشر مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٩٧ - مختصر اختلاف العلماء، لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ١٩٨ - مختصر المزن尼، لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزن尼، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
- ١٩٩ - مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة، لخليل بن إسحاق بن موسى المالكي، تحقيق: أحمد علي حركات، الناشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٢٠٠ - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، نشر دار صادر، بيروت.
- ٢٠١ - مراتب الإجماع، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى، الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠٢ - المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٢٠٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، نشر مؤسسة قرطبة، مصر.
- ٢٠٤ - مسند الحميدي، لعبد الله بن الزبير أبي بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠٥ - مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر القضايعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٠٦ - مشاهير علماء الأمصار، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.
- ٢٠٧ - مشكاة المصايب، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزى، تحقيق: محمد ناصر الدين اللبناني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٠٨ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقرى الفيومي، نشر المكتبة العلمية، بيروت.
- ٢٠٩ - مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام، الصناعي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٢١٠ - المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٢١١ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، نشر المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م.
- ٢١٢ - المطلع على أبواب المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢١٣ - معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرشن، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢١٤ - معالم السنن، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت.

- ٢١٥ - المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- ٢١٦ - المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- ٢١٧ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١٨ - المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، تحقيق: مجمع اللغة العربية، نشر دار الدعوة.
- ٢١٩ - معجم لغة الفقهاء، لمحمد روا قلعة جي، وحامد صادق قنبي، نشر دار النفائس.
- ٢٢٠ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٢١ - المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- ٢٢٢ - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٢٣ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٤ - مفردات ألفاظ القرآن، للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، نشر دار القلم، دمشق.
- ٢٢٥ - المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، نشر دار ابن كثير، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ٢٢٦ - مكارم الأخلاق، لعبد الله بن محمد أبو بكر القرشي، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، نشر مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٢٧ - من هدي الإسلام، فتاوى معاصرة، د. يوسف القرضاوي، دار الوفاء.
- ٢٢٨ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، نشر دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

- ٢٢٩ - المتنقى شرح موطاً مالك، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباقي، راجعه وخرج أحاديثه: د. محمد محمد تامر، نشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.
- ٢٣٠ - منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، نشر دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٢٣١ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ليحيى بن شرف النووي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- ٢٣٢ - المذهب في فقه الإمام الشافعي، لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، نشر دار الفكر، بيروت.
- ٢٣٣ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ.
- ٢٣٤ - الموسوعة الطيبة الفقهية، د. أحمد محمد كنعان، نشر دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٣٥ - الموسوعة الفقهية، لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢٣٦ - الموطاً، لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبхи، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ٢٣٧ - موقع الشيخ ابن باز على الشبكة العنكبوتية: (<http://ibnbaz.org/mat/>).
- ٢٣٨ - موقع الشيخ ابن جبرين على الشبكة العنكبوتية: (www.ibn-jebreen.com).
- ٢٣٩ - موقع الموسوعة العرة على الشبكة العنكبوتية: (<http://ar.wikipedia.org/wiki>).
- ٢٤٠ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نشر وزارة الثقافة، القاهرة.
- ٢٤١ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي، نشر دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٢٤٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، نشر المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٢٤٣ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح متنقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني، نشر دار الجيل، بيروت، ١٣٩٤ هـ.

- ٢٤٤ - الهدایة شرح بداية المبتدی، لعلی بن أبي بکر المرغینانی، نشر المکتبة الإسلامية.
- ٢٤٥ - الوافي بالوفیات، لصلاح الدین خلیل الصفدي، تحقیق: أحمد الأرناؤوط، وترکي مصطفی، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٤٦ - الوسيط في المذهب، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالی، تحقیق: أحمد محمود إبراهیم، ومحمد محمد تامر، نشر دار السلام، القاهرة، ١٤١٧هـ.
- ٢٤٧ - وفيات الأعيان، لأحمد بن محمد بن أبي بکر بن خلکان، تحقیق: إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت.



رَفْعٌ
جِبْلُ الْمَحْمَدِ الْجَنْوَبِيِّ
الْمَسْكُنُ لِلَّهِ الْفَزُورُ كَرِيمٌ
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	* تقديم
٧	* المقدمة
١٠	أهمية الموضوع
١١	أسباب اختيار الموضوع
١٢	الدراسات السابقة
١٣	خطة البحث
١٧	منهج البحث
٢١	* التمهيد: في تعريف صلة الرحم واهتمام الإسلام بها
٢٣	المبحث الأول: تعريف الصلة
٢٤	المطلب الأول: تعريف الصلة في اللغة
٢٥	المطلب الثاني: تعريف الصلة في الاصطلاح
٢٧	المبحث الثاني: تعريف الرحم
٢٨	المطلب الأول: تعريف الرحم في اللغة
٢٩	المطلب الثاني: تعريف الرحم في الاصطلاح
٣١	المطلب الثالث: الرحم في القرآن الكريم
٣٤	المطلب الرابع: الرحم في السنة النبوية
٣٩	المطلب الخامس: أنواع الرحم
٤١	المبحث الثالث: تعريف صلة الرحم
٤٢	المطلب الأول: تعريف صلة الرحم
٤٤	المطلب الثاني: حكم صلة الرحم وقطعها
٤٧	المبحث الرابع: فضل صلة الرحم واهتمام الإسلام بها
٤٨	المطلب الأول: فضل صلة الرحم في الدنيا

٥١	المطلب الثاني: فضل صلة الرحم في الآخرة
٥٣	المطلب الثالث: الأسباب المعينة على صلة الرحم
٥٨	المطلب الرابع: عقوبة قطيعة الرحم في الدنيا
٦٠	المطلب الخامس: عقوبة قطيعة الرحم في الآخرة
٦١	المطلب السادس: أسباب قطيعة الرحم
٦٧	* الفصل الأول: أقسام صلة الرحم
٦٩	المبحث الأول: الرحم الواجب صلتها
٧٠	المطلب الأول: ضابط الرحم الواجب صلتها
٧٩	المطلب الثاني: ضابط القدر الواجب في صلة الرحم
٨٣	المبحث الثاني: الرحم المستحب صلتها
٨٤	المطلب الأول: ضابط الرحم المستحب صلتها
٨٥	المطلب الثاني: ضابط القدر المستحب في صلة الرحم
٨٧	المبحث الثالث: صلة ذي الرحم الفاسق
٨٨	المطلب الأول: ضابط ذي الرحم الفاسق
٨٩	المطلب الثاني: صلة ذي الرحم الفاسق
٩٣	المبحث الرابع: صلة ذي الرحم الكافر
٩٤	المطلب الأول: صلة ذي الرحم الكافر المعادي
٩٦	المطلب الثاني: صلة ذي الرحم الكافر المسالم
٩٩	* الفصل الثاني: أحوال المأمور بصلة الرحم
١٠١	المبحث الأول: الواصل
١٠٢	المطلب الأول: تعريف الواصل
١٠٣	المطلب الثاني: ضابط الواصل للرحم
١٠٥	المبحث الثاني: المكافى
١٠٦	المطلب الأول: تعريف المكافى
١٠٧	المطلب الثاني: ضابط المكافى
١٠٩	المبحث الثالث: القاطع
١١٠	المطلب الأول: تعريف القاطع
١١١	المطلب الثاني: ضابط القاطع للرحم
١١٢	المطلب الثالث: أنواع قطيعة الرحم وأحكامها

الموضوع	الصفحة
* الفصل الثالث: وسائل صلة الرحم	١١٧
المبحث الأول: الصلة بالأفعال	١١٩
المطلب الأول: الصلة بالزيارة	١٢٠
مقدار الزيارة	١٢٣
المطلب الثاني: الصلة بإجابة الدعوة	١٢٤
حكم إجابة الدعوة	١٢٦
المطلب الثالث: الصلة بعيادة المريض	١٣٧
حكم عيادة المريض	١٣٨
المطلب الرابع: الصلة باتباع الجنازة	١٤٥
حكم اتباع الجنازة	١٤٥
المطلب الخامس: الصلة بإصلاح ذات البين	١٥١
المطلب السادس: الصلة بالمشاركة في الأفراح، والمواساة في الأحزان	١٥٦
المبحث الثاني: الصلة بالمقابل	١٥٩
المطلب الأول: الصلة بالسؤال	١٦٠
المطلب الثاني: الصلة بالأمر بالمعرفة والنفي عن المنكر	١٦٢
المطلب الثالث: الصلة بالدعاء	١٦٤
المطلب الرابع: الصلة بالدعوة إلى الهوى	١٦٦
المبحث الثالث: الصلة ببذل المال	١٦٩
المطلب الأول: الصلة بالنفقة	١٧٠
حكم النفقة على الأقارب	١٧١
المطلب الثاني: الصلة بدفع الزكاة الواجبة	١٧٨
المطلب الثالث: الصلة بالصدقة	١٨٧
المطلب الرابع: الصلة بالهدية	١٩٠
المطلب الخامس: الصلة بالعقل	١٩٣
المطلب السادس: الصلة بالكفالة	١٩٧
المطلب السابع: الصلة بالوصية	٢٠١
المطلب الثامن: الصلة بالوقف	٢٠٤
* الفصل الرابع: تطبيقات معاصرة في صلة الرحم	٢١١
المبحث الأول: الصلة بالتبرع للرحم المحتاج	٢١٣

٢١٤	المطلب الأول: التبرع بالدم
٢١٦	حكم التبرع بالدم
٢١٩	المطلب الثاني: التبرع ببعض أعضاء الجسم
٢١٩	حكم التبرع ببعض أعضاء الجسم
٢٢٥	المبحث الثاني: الصلة بالوسائل الحديثة
٢٢٦	المطلب الأول: الصلة عن طريق الهاتف
٢٢٨	المطلب الثاني: الصلة عن طريق الفاكس
٢٣٠	المطلب الثالث: الصلة عن طريق الرسائل الهاتفية
٢٣١	المطلب الرابع: الصلة عن طريق الإنترنٍت
٢٣٥	* الخاتمة
٢٤٣	* الفهرس العامة
٢٤٥	فهرس المصادر والمراجع
٢٦٧	فهرس الموضوعات

رَفِعٌ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
الْأَسْكَنْ (لِمَنْ) لِلْفَزْوَافِ

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفِعٌ

عَنْ الْرَّجُلِ الْجَنِيِّ
أَسْلَمَتْ لِلَّهِ الْمُزَوْدَ كَسْ

www.moswarat.com